جامعة 8 مـــاي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجـــيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

أثر النسق العقيدي للقادة على السياسة الخارجية للدول

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبة:

شيبـــان شيماء

إشراف الدكتور:

حـميداني سليم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
شرايطية سميرة	أ. مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945	رئيسا
د.حميداني سليم	أ محاضر .	جامعة 8 ماي 1945	مشرفا ومقررا
د.زيـغوني رابـح	أ محاضر .	جامعة 8 ماي 1945	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

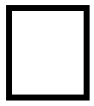

شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى

لا يتسع المقام الا للتعبير عن مشاعر الاكبار والتقدير لأُستاذي الفاضل

الاستاذ الدكتور

"حميد الذهبي سليم"

لما قدمه لي من نصح وارشاد عساني اسير على دربه المنير.

كما اتقدم بخالص الشكر الى "اعضاء اللجنة" المتمثلة في استاذ **دكتور**

"زايغو الذهبي رابح" و الاستاذة "سراي الطيبة شميساة"

لموافقتهم مناقشة هذه الرسالة المتواضعة.

ولا يفوتني ان اقدم شكري الى كل اساتذة و موظفي قسم العلوم السياسية.

شيماء

الإهداء

هو حلم الامس.. حقيقة اليوم.. ذكرى الغد

هو تعب 18 سنة بكاملها، وليس تعب خمس سنوات فقط.

هو بفضل مجهودات عديدة اجتمعت كلها لتراني كما اردت و تمنت فكان لها ذلك

خالصة عملي هذا اهديها اولا لشخصين

إلى الذي علّمني حسن الفضيلة وخصّني بالمبادئ والقيم السامية

إلى الذي سقى بذور أحلامي بعرق جبينه

إليك أبي الغالي، كنت أباً وأستاذاً في ذات الوقت

إلى التي نصائحها ودعائها الذي يظلّ دائما ناقوساً يرق ويزداد وقاً كلّما ضاقت بي الدنيا

إليك أمّي

إلى من أعتزّ وأفتخر بهم وأحملهم في قلبي نقشاً أزلياً إخوتي الأحبة: **عبد الوهاب، عبد الرؤوف، عبد الودود**

إلى أختي وسندي في الحياة **ضحى**

إلى كلّ عائلتي وأقربائي وأحبّتي دون استثناء وأخص بالذكر : **هيبة، أسماء، سندس، حورية، زهراء، إسراء .**

إلى من تكاتفنا في السراء والضراء في الفرح والقرح، في الضحكة والدمعة، إلى صديقاتي صديقات الدراسة، **ميمونة، سعودة وخلود** وجميع صديقات الدراسة، **سارة، آسيا، صبيحة، خولة، حسيبة، سهام، زينة.**

وإلى كلّ من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

سماء

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: حلقة المفاهيم والتنظير في ارتباطات العقدية والسياسة الخارجية

المبحث الأول: السياسة الخارجية والقيادة السياسة

المطلب الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية: المفهوم والنظرية

المطلب الثاني: مفهوم القيادة السياسية ونظرياتها

المبحث الثاني: الدراسات النفسية للقادة من زاوية العقيدة السياسية

المطلب الأول: مفهوم السير النفسية للقادة

المطلب الثاني: العقيدة لدى القائد السياسي: المفهوم والتمييز

المبحث الثالث: أُطر التنظير الضابطة لدراسة النسق العقيدي

المطلب الأول: تحليل نظم الاعتقاد لدى القادة

المطلب الثاني: دراسة النسق العقيدي بين المنهج الإجرائي والمناهج البديلة

الفصل الثاني: تحولات السياسة الخارجية بدلالة النسق العقيدي

المبحث الأول: أثر النسق العقيدي للقادة في أوضاع السلم

المطلب الأول: النسق العقيدي ومدلولات صياغة السياسة الداخلية على الخارج

المطلب الثاني: سياسة البناء الاقتصادي للدول بدلالة النسق العقيدي

المبحث الثاني: أثر النسق العقيدي في أوضاع النزاعية للدول

المطلب الأول: طروحات العدوان والامتداد نحو الخارج بدلالة النسق العقيدي للقادة

المطلب الثاني: الميولات الحيادية والتوجهات الانعزالية

الفصل الثالث: أثر النسق العقدي لرجب طيب أرردوغان على السياسة التركية

المبحث الأول: شخصية الرئيس رجب الطيب أردوغان

المطلب الأول: البيئة الاجتماعية لرجب طيب أردوغان

المطلب الثاني: التدرج السياسي لرجب الطيب أردوغان

المبحث الثاني: تحولات السياسة الخارجية بدلالة السنن العقيدي لرجب طيب أردوغان

المطلب الأول: استراتيجية تصفير المشاكل

المطلب الثاني: استراتيجية التدخل في نزاعات منطقة

المبحث الثالث: مسار مراجعة الأردوغانية في سياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مبررات وقضايا مراجعة الأردوغانية

المطلب الثاني: المكاسب المرجوة من المراجعة الأردوغانية

خاتمة

مقدمة

مثّل تطور المجتمع الدولي تجسيدا للفكرة القائلة أن قدرة الأفراد على تغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونقل اشكال تجمعهم من الصيغ البسيطة الى الاوضاع المعقدة الاكثر تنظيما، ويمثل الشكل السياسي اطارا لبلورة هذه الفكرة، حيث أنّ المجتمع السياسي الذي اساسه السلطة اصبح قادرا على ان يؤطر نفسه عبر سلسلة القوانين المتوافرة وكذا منظومة الحكم التي يمثلها المسؤولون السياسيون، والتي كلما زادت درجة التمثيل فيها والحريات المكفولة كلما زاد اقترانها بما يعرف النسق السياسي.

تعتبر العقيدة هي الإطار العام والشامل والمتكامل، وكل صفة تميز صانع القرار عن غيره، حيث تعتبر عاداته وثقافته وقدراته الشخصية ومعتقداته ونظرته المستقبلية من مقومات شخصيته وهي ما تجعله مختلف عن الآخرين.

فمفهوم القيادة يقترن بدور صانع القرار في ممارسة أنشطة الإدارة والحكم والمجانسة بين الأطر المادية وغير المادية في ذلك، وهو تناول مواكب لكل المحاولات التنظيرية بشأن دور القائد في العملية السياسية والتنظيم الاجتماعي خصوصا وأنه يجدر الأخذ بالاعتبارات الذهنية والنفسية لهذا الأخير، وكذا التركيز على ما أصبح يصطلح عليه، النسق العقيدي للقائد السياسي.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوع النسق العقيدي للقادة لحقل الدراسات النفسية؛ فالحقل يحظى باهتمام أكاديمي متزايد، حيث يمكن الاستدلال على أهمية الموضوع من خلال:

1- **الأهمية العلمية:** يمكن إيجازها في

- عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمُتغيرات الدراسة الأساسية المتمثلة في النسق العقيدي للقادة والسياسة الخارجية للدول، نظرا للإرتباط الوثيق القائم بينهما.
- دراسة أهم النظريات والمناهج الضابطة لارتباطات النسق العقيدي.

– فحص مختلف الأُطر التي تحكم متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة أثر النسق العقيدي للقادة في أوضاع السلم أو النزاعات الدولية.

2– الأهمّية العملية: فترتبط بالواقع الدولي الذي أثبت أنّ صنّاع القرار هم المسؤولون عن القرارات التي تتخذ باسم الدول، وأنّ الأفكار والمواقف يحملونها بشأن القضايا الدولية هي التي تحدّد أنماط التعامل، وصيغة التفاعلات الدولية وبالتالي فإنّ هذه الأهمية حيث نقرنُها بموضوعنا والتي تساعدنا على بعث نقاش عميق حول العلاقات ما بين الإدراك والنسق العقيدي للقائد وكفاءة الأداء السياسي له، وفي نفس الوقت فهم أساسيات النموذج التركي والنسق العقيدي للرئيس رجب طيب أردوغان.

مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا موضوع أثر النسق العقيدي على السياسة الخارجية للدولة هو محصلة اجتماع أسباب ذاتية واخرى موضوعية وهي الاسباب التي يمكن عرضها على النحو التالي:

1– الأسباب الذاتية:

تتجسد هذه الاسباب في مسألة الميل البحثي لدراسة هذا الموضوع حيث أنّه منذ الالتحاق بطور الماستر كان هناك توجه لدراسة المسائل المنتمية إلى حقل السياسة الخارجية ودور صانع القرار فيها، وبذلك كانت مناسبة اعداد هذه الرسالة سبيلا لإشباع الرغبة البحثية، يُضاف إلى هذا السبب الرغبة في فهم مُجريات الأحداث الدولية اعتمادا على دور القيادات السياسية؛ والتحرر من النظرة السطحية المتأثرة بالجانب الإعلاني والفهم الشعبوي للأحداث.

في جانب آخر يمكن أن نضيف سبب آخر وهو محاولة إرضاء الفضول المعرفي حول مسألة الصمود التركي المقرون بالدور المتميّز لرجب طيب أردوغان.

2-الأسباب الموضوعية:

يمكن الإشارة إلى هذه الاسباب من خلال حالة الاسقاط التي تترسخ في مجال تتبُّع الاحداث الدولية، حيث صار موضوع دور الفرد في العلاقات الدولية، موضوعا يحظى باهتمام اكاديمي متزايد بل أنّه يتعدّى الاهتمام ببقية الأُطر التنظيمية الضابطة للتفاعلات الدولية، كما أنّ دراسة القرارات التي تصدر باسم الدول صارت تختزل في اشخاص صناع القرار، وعلى هذا الأساس لاحظنا كيف أن نزاعا في سوريا يُقرن في شخص "بشار الأسد" وان برنامجا نوويا لدولة مثل ايران يُقرن بالمرشد الأعلى لها في حين الصعود الاقتصادي لدول يتم ربطه بأداء أشخاص على غرار سنغافورة، ماليزيا وتركيا، هذه الأخيرة وبحكم الارتباط الإسلامي بها وتشابه الجزائر بوضعها قبل سنوات إنما تدفع لاتخاذها كإطار للدراسة.

أهداف الموضوع

تتمثل أهداف التطرق لهذا الموضوع في جملة النقاط:

1- تجلي موضوع أداء الفرد في السياسة الخارجية للدولة من موقع كونه المسؤول الأول عن صياغتها.

2 – شرح حالة الارتباط ما بين الجانب النفسي وآليات الاستجابة لدى القائد السياسي من منطلق النسق العقيدي له.

3 – دراسة التحولات المقترنة بدور القائد السياسي في الأوضاع المستقرة وكذا النزاعية وأطر البناء الاقتصادي التي يتبنّاها ويجسدها.

4- تتبع تجربة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية؛ الشخصية الريادية لرجب طيب أردوغان واستخلاص العبر الايجابية في هذه التجربة.

مجال الدراسة

إنّ تأطير هذه الدراسة كعمل أكاديمي يستوجب وضع أطر لذلك في مجالات تنظيم المعلومات وترتيبها وصياغة الارتباطات فيها، وعلى هذا النوع يمكن التعرض لثلاث مجالات:

1- المجال المعرفي:

تتأسس الدراسة بالاستناد إلى حقل الدراسات النفسية في العلاقات الدولية، وبذلك فإنّها تثير مسائل الإدراك، والعقيدة، والاتجاه، وكذا الصور الذهنية، ومسائل سوء التقدير أو سوء الادراك، وكذا مجال صنع القرار بارتباطاتها المتعددة.

2- المجال المكاني:

تنتظم المعلومات بشأن الموضوع في تتبع ظاهرة القيادة السياسية في العالم ككل، على أساس أنّ كل دولة تتصل بنظام سياسي قائم فيها، هذا الأخير على رأسه قائد سياسي، وبالتالي حينما نتحدث عن الدولة نكون إزاء تموضع جغرافي معين، ونحن هنا في دراسة حالة ترتبط بنموذج تركيا في ظل قيادة رجب طيب أردوغان.

3- الإطار الزماني:

تنصب الدارسات النفسية على تتبع الأحداث والتطورات السياسية في العصر الحالي، وعلى هذا الأساس فنحن بصدد فترة زمنية تتصل بمجريات الأحداث في القرن العشرين والحادي والعشرين أساسا، وعلى وضع أكثر دقة التطرق إلى المجريات في النصف الثاني من القرن العشرين وكذلك الفترة الممتدة من 2002-2017 بالنسبة لحالة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية.

إشكالية الدراسة

تتمحور المشكلة البحثية للموضوع حول حالة العلائقية بين أداء القائد السياسي بمرجعية النسق العقيدي من جهة، والتحول الحاصل في السياسة الخارجية لدولته اعتمادا على هذا الترابط، مع إدراج التجربة التركية بعد 2002 كسند لفهم هذه العلائقية.

إنّ فهم هذه المشكلة البحثية والخيط النابض لها يمكّننا من صياغة إشكالية للموضوع وتنظيم العمل ككل والتعامل معها، وعلى هذا النحو تتجسد هذه الاشكالية على النحو التالي:

- كيف تتأثر السياسة الخارجية للدولة بالنسق العقيدي للقائد السياسي؟ وإلى أيّ مدى يبرز ذلك في نموذج السياسة الخارجية التركية بعد 2002؟

إنّ هذه الاشكالية المحورية يمكن فهمها على نحو أعمق من خلال جملة من الاسئلة الجزئية فيما يلي:

- فيما تتمثل الجوانب المفاهمية والنظرية في ارتباط النسق العقيدي للسياسة الخارجية؟
- ما هو أثر النسق العقيدي للقادة في الأوضاع السلمية والنزاعية؟
- كيف أثر النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان على السياسة الخارجية التركية؟

فرضيات الموضوع

يصبح قبول هيمنة النسق العقيدي للقائد السياسي على السياسة الخارجية للدولة أكثر ورودا كلما تمت شخصنة المؤسسات في الدولة، تستند هذه الفرضية المركزية فريضتان في صميم ترتيب الأفكار في المذكرة:

1- يمثل أداء القائد في السياسة الخارجية مدخلا لفهم كفاءة منظومة صنع القرار فيها اعتمادا على النسق العقيدي.

2- إنّ رسوخ موقع رجب طيب أردوغان في السياسة الخارجية التركية يؤسس لتحديد دور تركيا المستقبلي ويكون نموذجا للقوى الصاعدة في العالم الإسلامي.

منهجية الموضوع

لقد تم تنظيم المعلومات المتوافرة لدينا في مناقشة الاشكالية المطروحة وبالاستناد إلى تصنيف الدراسة في مستواها الوصفي والاستكشافي، ويؤطر ذلك كل من المنهج التاريخي في تتبع الأحداث وأفعال الشخصيات وتحولات السياسة الخارجية، مع ما يطبع ذلك من أُطر للمقارنة عبر المناطقية والزمنية، أما المنهج الثاني فهو منهج دراسة الحالة، والذي يتمثل في موضوعنا هذا حالة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان.

الإطار النظري للموضوع

ينتمي موضوع النسق العقيدي للقادة إلى مجال الدراسات النفسية المتصلة بأداء القادة في السياسة الخارجية وعلى ذلك؛ نُبرز النظريات الادراكية ودراسات علم النفس السياسي وكذا ما يعرف بالشفرة الإجرائية والسِيَر النفسية للقادة وهي كلّها مضامين صارت أكثر ضبطا واقترابا من النهج الاحصائي والمعالجة المعلوماتية.

أدبيات الموضوع

لقد كان للدراسات السابقة أثر في توجيه هذه الدراسة، ومن خلال البحث والتقصي في المكتبات العامة والخاصة وفي مصادر المعلومات الأخرى، المتمثلة في شبكة الانترنت؛ اتضح لنا وجود العديد من الكتب والمؤلفات والمقالات التي تناولت موضوعي: النسق العقيدي والسياسة الخارجية، ولكن اغلب هذه الكتابات بحثت الموضعين بصفة مستقلة وبجزئيات في كل دراسة، وعند الحديث عن العلاقة بينهما فإنّ ذلك يكون بشكل سريع وموجز جدا، في هذا الاطار يمكن ذكر أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع على النحو التالي:

1-كتاب: دايفيد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد، نشر سنة 2015.

تناول هذا الكتاب موضوع دراسة السلوك السياسي من حيث النظريات والمقاربات في علم النفس والفلسفة، وكذلك دراسة السير النفسية والإعتقادات التي تنظر إلى السلوك القائد على أنه حدث مدفوع بأسباب داخلية أو بأسباب خارجية، في حين لم تطرح هذه الدراسة بشكل دقيق وموسع العوامل المكونة لعقيدة صانع القرار.

2- مذكرة: عدلية محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الجزائرية 1999-2004"، رسالة ماجستير، لعام 2005.

تناولت هذه المذكرة العوامل الشخصية لصانع القرار والسياسة الخارجية في دول العالم الثالث، من حيث معرفة الأسباب التي تقف وراء شخصية صانع القرار من الناحية النظرية، في حين تبين لنا أن هذا الموضوع يعرف قصورا ونقصا في معالجته، من الناحية النظرية، بحيث أن الأدبيات الموجودة لا تتحدث بصفة عامة عن العوامل الشخصية كأحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية.

3- مذكرة: إسلام أحمد محمد الساعاتي "دراسة لبعض العوامل المميزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبرى"، رسالة ماجستير، 2012.

بالرغم من تناول هذه المذكرة بعض العوامل والجوانب المكونة والمميزة لشخصية القائد السياسي، إلا أنه لم يدرس كيفية تأثير هذه العوامل على السياسة الداخلية أو الخارجية للدولة.

4- مقال: علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان، نشر سنة 2013؛ بالرغم من أنّه تناول في هذا المقال النسق السياسي العقيدي لأردوغان إلاّ أنّه أهمل كيف أثّر نسقه على التحولات السياسة الخارجية التركية.

صعوبة الدراسة

إنّ معالجة الموضوع على شاكلة عملنا هذا لا يمكن أن يخلو من صعوبات تعترضه والتي في حالتنا متعلقة بطبيعة الموضوع وصعوبة الوقوف على الجوانب النفسية للقادة، وكذا تعذُّر حصر كل العوامل المتحكمة في النسق العقيدي لهؤلاء، وأيضا بشأن عدم إمكانية التحرُّر النهائي من الذاتية أو الإعجاب ورفض السياسة الخارجية مقترنة بقائد سياسي، بحكم عوامل إنتماءه والمرجعية الفكرية.

يضاف إلى هذه الصعوبات مسألة ضبط المصطلح في حقل علم النفس السياسي وصعوبة التمييز بين هذه المصطلحات وهو ما واجهناه خاصة بين الإدراك والنسق العقيدي، وكذلك محدودية المراجع خاصة التي تناولت النسق العقيدي للقادة في الأوضاع السلمية والنزاعية.

وأيضا العامل الزمني الذي أعتبر محدودا جدا لإنجاز البحث، حيث لم يسمح لنا بالتحليل الكافي في الموضوع، خاصة إثر ضياع جزء من الدراسة.

خطة البحث

بناءا على الإشكالية والفرضيات المقترحة، وسعيا للوصول إلى الهدف المسطّر وضعت خطة تتضمن ثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة وملخص.

حيث سنعالج في الفصل الأول: دراسة "**حلقة المفاهيم والتنظير في ارتباطات العقيدة والسياسة الخارجية**"، الذي تضمن ثلاث مباحث، حيث سيتم التركيز في المبحث الأول على المفاهيم السياسة الخارجية والقيادة السياسية مع ما يتبع ذلك من فهم منظومة صنع القرار ونظريات القيادة، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الدراسات النفسية للقادة، أمّا المبحث الثالث فتمحور حول أطر التنظير الضابطة النسق العقيدي.

أما في الفصل الثاني فقد خصصناه لفهم "**تحولات السياسية الخارجية بدلالة النسق العقيدي للقادة**"، حيث تضمن مبحثين، المبحث الأول سنعالج فيه أثر النسق

العقيدي في الأوضاع السلم، أما المبحث الثاني فندرس النسق العقيدي في الأوضاع النزاعية.

في حين تم تخصيص الفصل الثالث لـ "**دراسة الحالة بالنسبة لهذا الموضوع المتعلق بشخصية رجب طيب أردوغان**"، وتناولنا فيه مبحثين خلص على حوصلة مفادها الاطلاع على حياة هذه الشخصية وبيئة التكوين لها، وكذا فهم تحولات السياسة الخارجية التركية بدلالة النسق العقيدي له وصولا إلى مسار المراجعة لهذه السياسة.

الفصل الأول

حلقة المفاهيم والتنظير في ارتباطات العقدية والسياسة الخارجية

يعتبر الإطار المفاهيمي لأيّ دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع، حيث أنّ أيّ دراسة تهدف إلى درجة عالية من الدّقة العلمية لا بدّ من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع.

في إطار الحديث عن ارتباطات العقيدة لصانع القرار والسياسة الخارجية، وقصد الوصول إلى دراسة أكثر دقّة وعلمية لهذا الموضوع، لابدّ من ربط متغيّر النسق العقيدي كأحد متغيّرات السياسة الخارجية بمختلف التحليلات والتفسيرات النظرية التي حاولت دراسة السياسة الخارجية.

سنحاول من خلال هذا الفصل الحديث عن:

أوّلا: تحديد المعنى والمفهوم الذي نقدّمه متغيّرات دراسة السياسة الخارجية كمتغيّر تابع والقيادة كمتغيّر مستقل، وكذلك التطرق إلى أهم النظريات والدراسات المفسرّة لكليهما.

ثانيا: دراسة متغيّر الشخصية كأحد الأبعاد النفسية للقادة وكذلك التمييز بين مفهوم العقيدة والمفاهيم الأخرى.

ثالثا: دراسة أطر التنظير الضابطة لدراسة النسق العقيدي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية والقيادة السياسة

تعتبر السياسة الخارجية الإطار الذي يعكس توجّهات الدولة نحو المواقف المختلفة في الساحة الدولية، ولهذه السياسة مجموعة من المحدّدات التي يتمّ تشكيلها وصياغتها من أجل مصلحة الدولة، حيث تتأثّر السياسة الخارجية بعدّة محدّدات أهمّها القيادة السياسية وجماعات المصالح والأحزاب السياسية والرأي العام.

أمّا القادة السياسيين على حدّ تعبير مارغريت هيرمان (Margaret Herman) يدركون ويُترجمون القيود في بيئاتهم المحلّية والدولية، يصنعون القرارات، ليتمكّنون من مواجهة الضغوط السياسية والمحلية في اختياراتهم للسياسة الخارجية، لأنّ القائد السياسي يعتبر رأس الدولة والمسؤول عن صنع القرار في السياسة الخارجية.

في هذا المبحث سنتعرض إلى الإطار النظري لصنع القرار في السياسة الخارجية المفهوم والنظرية، إضافة إلى مفهوم القيادة ونظرياتها.

المطلب الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية: المفهوم والنظرية

الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعدّدت تعريفات السياسة الخارجية، وتتفاوت نواحي التركيز فيها، نظراً لتعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى تعريف متّفق عليه، يمكن ذكر عدد منها على النحو التالي:

يُعرّفها ليون نوال(Leon Noel) بأنّها: " فن تسيير علاقات الدولة مع الدول الأخرى"[1].

بمعنى أنّها نشاط يقوم به ممثّل الدولة لتسيير علاقة دولة مع بقية الدول.

يعرف محمد السيّد سليم السياسة الخارجية بأنّها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلين الرسميين للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من

1 – أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية (بغداد: دار زهوان للنشر والتوزيع، 2001)، 09.

أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الخارجي، والسياسة الخارجية تتصرف على مجموعة من الأبعاد الأساسية هي :[1]

1-الوحدانية.

2-الرسمية.

3-العلنية.

4-الاختيارية.

5-الهدفية.

6-الخارجية.

7-البرنامجية.

أمّا "دانيال باب" « Daniel Papp » فإنّه يفرّق بين عملية السياسة الخارجية والسياسة الخارجية، فعملية السياسة الخارجية هي: " مجموع الأفعال التي تتّبعها الدولة في صياغتها وتضمين سياستها الخارجية" أمّا السياسة الخارجية فتعني: الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخّذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية[2].

هذا التعريف يفرق بين السياسة الخارجية كفعل يقوم به صناع القرار في المحيط الدولي والذي يعبر عن مواقف معيّنة وقرارات معيّنة، بين عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها والتي تمرّ عبر مراحل وصولاً إلى الفعل المنبثق عن هذه المراحل.

وفي نظر الدكتور " مبروك غضبان": " مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز تخصص لدولة ما لتسيير علاقتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى"[3]

1 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، 07.

2 – عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، 92.

3 – مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، 37.

بمعنى مجموعة القرارات التي يقوم بها جهاز تخصّصه الدولة كالقنصلية مثلا أو السفارة من أجل تسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للسياسة الخارجية بأنّها: " مجموعة السياسات تمارسها دولة ما تُجاه دولة أو دول أخرى عن طريق أشخاص معيّنين هُم صُنّاع القرار؛ لديهم كفاءة وخبرة من أجل تحقيق أهداف ترغب في الوصول إليها".

تتجسّد السياسة الخارجية إمّا في اتّجاه أو في موقف معيّن، أو أنّها عبارة عن تعاون أو شراكة أو عَداء أو كراهية، سلم أو حرب وما إلى ذلك من مواقف.

الفرع الثاني: الطروحات النظرية لتحليل السياسة الخارجية

درست نظريات عديدة موضوع السياسة الخارجية وسلوك الدول وقد اختلفت في تفسير السياسة الخارجية بحسب منطلقاتها الفكرية، وينقسم هذا الفرع إلى عناصر:

1- الإطار الواقعي في تحليل السياسة الخارجية

في هذا المجال يرى حامد ربيع أنّه لا شأن للعلم بتحليل هذه البرامج، إذ أنّ العلم يهتمّ بالحقيقة الكامنة في الواقع، ونتيجة لذلك فإنّ جُلّ المناهج التقليدية تحدّثت على وصف السياسة الخارجية للقوى الكبرى[1]، سنتناول ما يلي:

1-1 منظور الواقعية التقليدية في تحليل السياسة الخارجية:

ظهرت الواقعية الكلاسيكية عام 1940، نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه النظرية المسيطرة آنذاك؛ والمعتمدة من قبل دارسي حقل العلاقات الدولية.

يشير المنهج إلى أهمّية القوة في العلاقات الدولية، لأنّ هذه الأخيرة تتميّز بالهيمنة، أي أنّ الدول بإمكانها الوصول إلى تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية

1 – صالح عبد الكريم شيحة، "العامل السكاني وقوة الدولة: مقارنة نظرية في مضمونين وفي العلاقة بينهما" (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1997)، 61.

بالوسائل كافة، دون الاهتمام بالجوانب القانونية والأخلاقية؛ أمّا الواقعية كنظرية؛ فقد ظهرت منذ عصر الإغريق في دراسة الحرب بين اسبرطة وأثينا.

أهمّ مفكّري الواقعية التقليدية "نيقولو ميكيافللي" Niccolo Michavelli، "توماس هوبر" Thomas Hobbes، حيث نجد أنّ ميكيافيللي يركّز على دور القوة في الممارسة السياسية في عصره، مؤكّداً أنّ الحاكم وجب أن يعتمد على كلّ المعايير الملائمة حتى ولو كانت غير أخلاقية، وأنّ السياسة في أصلها هي تنافس وتصارع على المصالح[1]، أيضا "نيكولاس جون سبيكمان" Nicolas Johan Spykamn: " أكّدّ أنّ الصراع وعدم التعاون أمر بديهي في السياسة الخارجية كجزء أساسي في السياسات الدولية، مؤكّداً أنّ غاية جميع السياسات القائمة على الصراع هو الحصول على القوة، منتقداً في الوقت نفسه الجوانب المثالية في حلّ معضلات السياسات الدولية، وتبعاً لذلك، فقد ذهب في دعم المنهج الواقعي قائلا: "إنّ النزاعات المثالية في التحليل تذهب وراء معان وأهداف واقعية لا وجود لها في واقع الأمر"[2].

وعليه يؤكّد "هانس مورغانتو" Hans Morgenthau قائلاً: " أكبر المساوئ التي انطوت عليها سياتنا الخارجية في الماضي، يكمن في نظرتها للمشكلات الدولية بروح يغلب عليها ما أسميه بالطابع القانوني–الأخلاقي، وهي روح مبعثها الاقتناع بأنّه من الممكن القضاء على التطلّعات الخطرة والفوضوية التي تحرك الحكومات إذا ما قبلت هذه الأخيرة عدداً من القواعد والالتزامات في الميدان الدولي[3].

اهتمّت المدرسة الواقعية بإعطاء الحقائق معنًا عقلانيًا عن طريق أنّه لا يمكننا تحديد سمة سياسية لدولة ما.

1– شيحة، "العامل السكاني وقوة الدولة، 92.

2 – نفس المرجع، 95.

3 – النعيمي، السياسة الخارجية، 96.

إنّ العقلانية بالمفهوم الواضح هي قدرة القائد السياسي الوصول لأقصى حدّ من المكاسب مقابل أدنى حدّ من الخسائر.

يرى هانس مورغانتو أنّ المصلحة الوطنية هي القوة بمعنى أنّها ترتبط بقضية البقاء القومي، ومن ثمّة فإنّها جوهر السياسة كذلك ولفرز (ورد هكذا)، أكّد أنّ المصلحة الوطنية هي التي تقرّر السياسة الخارجية؛ ذلك أنّ تلك السياسة يتمّ رسمها من أجل مصالح الأمّة مجتمعة وليس فقط مصالح كلّ فرد على حدّى[1].

تدعوا هذه النظرية إلى بناء سياسة خارجية تأخذنا بالحسبان المصالح العليا للدولة فقط، أي عدم الأخذ بالحسبان مصالح الدول الأخرى، بل وأيضاً تبرر استخدام أيّ وسيلة كانت من أجل تحقيق مصالح وأهداف الدول العليا، حتى ولو كانت بالحرب أو الإعتداء.

1-2 منظور الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية:

تعدّ امتداداً للواقعية الكلاسيكية، من أهمّ مؤيديها "كينيث والتز" Kenneth Waltz، "روبرت جيبلن" Robert Joblon، حيث تركزت جهودهما في إيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس الواقعية التقليدية التي جاءت أساسا لتغيير السياسة الخارجية.

تتميّز الواقعية الجديدة بـ:

- التأكيد على فوضوية النظام العالمي باعتبار أنّ الفوضى هي بسبب النزاع، وعلى أنّ الصراع السياسي والدولي هو وسيلة للسيطرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية.
- جاءت بمفهوم الدولية، أي منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح، قصد إدخال هذه المبادئ حيّز الواقع العلمي، كتب "كينيث ولتز Kanneth Waltz" : " من أمنياتي الرئيسية إبراز السياسة الخارجية الأمريكية، وانهماكها في الشؤون الدولية، وهذا

1 – النعيمي، السياسة الخارجية، 101.

يعني بعدم إقرارنا بسياسة الانعزال، حيث أصبحت متعذّرة التطبيق، ووقفة أمام الأقطار الأخرى وعلى المدى البعيد لمعالجة مشاكلها وأخطائها"[1].

- يقول "تشارلز كرونامر" Charles Krauthammer: " مع سقوط الشيوعية وجب أن يُصبح الارتقاء بالديموقراطية محك السياسة الخارجية الايديولوجية الجديدة[2].

الواقعية الجديدة، توصف بأنّها النظرية المحافظة التي تدور على نظام توازن القوى والثنائي من خلال إرادتها في الحفاظ على الأوضاع الراهنة في البيئة الهرمية للعلاقات الدولية.

تتبنى الواقعية الجديدة وجهة النظر النسقية من أجل تحليل السياسة الخارجية، وتركّز على تأثير النظام الدولي في سلوك الدولة، هذه الأخيرة تعتبر كفاعل وحدوي Unitary Actor، ويذهب الوقعيون الجدد لأغراض تحليلية إلى اعتبار الدولة وكأنّها: " مغلقة بقوقعة صلبة" تواجه العالم كوحدة مندمجة، إذا كانت القوة كفاية لذاتها عند الواقعيين الكلاسكيين، وإنّها وسيلة لضمان غاية أكبر تتمثّل في الأمن لدى الواقعيين الجدد[3].

2- مقترب صنع القرار في تحليل السياسة الخارجية

- أصبحت دراسة عملية صنع القرار السياسي تشكل مدخلا رئيسياً لفهم طبيعة النظام السائد في دول العالم عموماً، ودول العالم المتخلف خصوصاً.
- القرار هو عبارة عن مسار فعل يختاره المقرر كونه أنسب وسيلة مُتاحة أمامه لإنجاز الأهداف التي يسعى لتحقيقها أو حلّ مشكله.

---

1 - النعيمي، السياسة الخارجية، 104.

2 - نفس المرجع، 105.

3 - عمار حجار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل" (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2006)، 7.

- أمّا عملية صنع القرار هي عملية ينتج عنها اختيار بديل من بين عدّة بدائل متاحة كما يمكننا أن نفرّق بين صنع القرار واتّخاذ القرار، حيث أنّ اتّخاذ القرار هو مرحلة من مراحل صنع القرار[1].
- من الدراسات التي تمّت في مجال اتّخاذ القرار السياسي الخارجي، دراسة العالم "ريتشارد سنايدر" Richard Snyder، اعتمد في تفسيره للعوامل التي تؤثر على صانعي القرار خلال عملية اتّخاذ القرار على علم النفس والاجتماع وتأثر كثيراً بنظرية "بارسون" Parson العامة في (الفعل وردّ الفعل)، أمّا المجموعة الأخرى من الدراسات بقيادة "كارل دويتش" Karl Dautsch و" مورتن كابلان" Mortan Kaplan فقد استعانا بنظرية الاتصال والنظم في تحديد أهمّ المتغيّرات المؤثرة في اتّخاذ القرار المتمثّلة في القوة والمصلحة[2].
- أكّد سنايدر على أهمّية العامل السيكولوجي لسلوك صانعي قرار، وتبعاً للظروف المكتنفة بهم:

اقترح سنايدر ثلاث وسائل لتحليل العوامل التي يتبناها صانعوا القرار هي: البيئة الداخلية، البيئة الخارجية، سيرورة صناعة القرار[3].

نموذج سنايدر لصنع القرار هو إطار فكري أكثر من كونه نظرية عملية شاملة بإمكانها تفسير مختلف حقائق السياسة الخارجية، وفي هذا المجال يقول: " أنّه من المفضّل النظر في عملية اتّخاذ القرارات في السياسة الدولية كفكرة أو كمفهوم أكثر منه

1 – النعيمي، تحليل السياسة الخارجية، 128–129.

2 – خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص، "اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية: المحدّدات والآليات 1986–1999" (مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2004)، 28.

3 – النعيمي، تحليل السياسة الخارجية، 132–134.

نموذج أو نظرية، ويمكن القول أنّ مقترب صنع القرار من أهمّ المقتربات المعتمدة في حقل العلاقات الدولية"[1].

يتضمن نموذج " أولي هولستن" Oli Holsti دراسة المتغيّرات الدّاخلية والخارجية القديمة والحديثة قصد الحديث عن الموقف الذي تتّخذ القرارات الخارجية في إطاره هذه المغيّرات هي:

القيم والمعتقدات، الدوافع السياسية للأفراد الذين يكمن دورهم في تقرير أهداف السياسة الخارجية، وأيضاً الوسائل المعتمدة في تحقيقها. يقودنا مفهوم "هولستي" في هذا المجال إلى أنّ عدد صناع السياسة الخارجية يتناقص[2].

إنّ مقترب صنع القرار في السياسة الخارجية لا يمكن للباحثين والمحلّلين السياسيين الاستغناء عنه في مجالات دراستهم إذ بعد محاولة لفهم بُنية المؤسسات المعنية بصنع قرار السياسة الخارجية، حيث تعتبر عملية صنع القرار أبرز العمليات في موضوع السياسة الخارجية حيث أنّ السياسة الخارجية كعملية يتمّ فيها اتّخاذ سلسلة من القرارات المتتالية، ضمن هيكل لاتخاذ القرارات، وهذه العملية تحتوي عدّة مراحل: تحديد المشكلة، تجميع المعلومات، تفسير المعلومات، البحث عن البدائل واتّخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مفهوم القيادة السياسية ونظرياتها

الفرع الأول: مفهوم القيادة

1- التعريف اللغوي للقيادة

يرجع معنى القيادة إلى كلمة (Leader Ship) أي القيام بمهمّة ما، وكان الاعتقاد السائد في الفكر اللاتيني واليوناني أنّ كلّ فعل من الأفعال ينقسم إلى جزئين أو دورين:

---

1 – النعيمي، تحليل السياسة الخارجية، 136-137.

2 – عدنان السيد حسن، نظرية العلاقات الدولية (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، 123-124.

البداية يقوم بها شخص واحد، ومهمة أو عمل يقوم به الآخرون، حيث يمثّل الدور الأول من يتولّى القيام بالعمل وهو القائد، ووظيفته إعطاء الأوامر؛ والدور الثاني يمثل من ينجزون العمل وهم الأتباع ومهمّتهم تنفيذ الأوامر وهذا واجبهم.

معنى القيادة كذلك في اللّغة: يعود إلى قاد، يقود، قواداً، والقيادة هي ترأس القوم وسار أمامهم[1].

2- التعريف الاصطلاحي للقيادة

قد اختلف المفكرون حول تعريف محدّد للقيادة ونذكر منها:

يعرّفها "درويش عبد الكريم ليلى" تكلا بقولها: " القدرة التي يؤثر بها المدير على مرؤوسيه وتوجيههم بطريقة يتسنّى بها كسب طاعتهم واحترامهم وولائهم وشحذ هممهم وخلق التعاون بينهم في سبيل تحقيق هدف بذاته[2].

من هذا المنطلق يمكن القول أنّ المدير أو القائد يؤثر على شخص أو مجموعة بطريقة سلمية وذلك بكسب طاعتهم واحترامهم من أجل تحقيق أهداف مرجوة.

عرّفها "رنسيس ليكرت" Ransis Likert على أنّها: " قدرة الفرد على التأثير على شخص أو مجموعة وتوجيههم وإرشادهم لنيل تعاونهم وحفزهم للعمل بأعلى درجة من الكفاية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة"[3].

من هذا التعريف نجد أن القيادة هي عملية تفاعل الفرد مع أشخاص وتحفيزهم من أجل العمل الجيّد ولتحقيق الأهداف.

ومن خلال هذا التعريف نجد أنّ القيادة هي عملية تفاعل الفرد مع الأفراد بالشكل الذي يمكنه أن يمارس تأثير على سلوك ومشاعر هؤلاء الآخرين وتوجيه هذا السلوك بالاتجاه المرغوب فيه.

---

1 – إسلام أحمد محمد الساعاتي، "دراسة لبعض العوامل المميّزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبرى" (رسالة ماجستير في علم النفس/صحة نفسية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012)، 68.

2 – ماهر محمد حسن، القيادة: أساسيات ونظريات ومفاهيم (عمان: دار الكندي، 2014)، 19.

3 – نفس المرجع.

3- تعريف القيادة السياسية

علاقة تفاعلية بين القائد والجماهير، فهي عملية تبادلية للتعبئة، من خلال شخص يؤمن بقدراتهم، وله دوافع معيّنة، وتتوافر لهذه العملية الموارد السياسية والاقتصادية اللازمة، تركز على الثقة من جانب المشاهير في قدرات القائد السياسي، وفهم ووعي من جانب القائد بآمال وطموحات وأهداف مجتمعة، وسعي الاثنين معاً لتحقيق هذه الطموحات والأهداف في إطار القيم والمبادئ التي تحكم حركة المجتمع[1].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل للقيادة:

القيادة هي القدرة على الاحتواء والتأثير على سلوك الجماعة المنتمية إليه (النخبة السياسية)، بحيث يتمكن القائد من توجيههم التوجيه المراد من طرفه ليحقّقوا الأهداف المرجوة.

تختلف القيادة عن الرئاسة باعتبار الرئيس قد يجمع بين صفتي القائد والرئيس إذ توافرت فيه الشروط وصفات القادة، وقد لا تتوافر فيه إلاّ صفة الرئيس وذلك لفقدانه لشروط القائد.

إنّ هناك فرقاً بين القيادة والرئاسة، فالقيادة تنبع من الجماعة ويقبل الأعضاء بسلطاتها أمّا الرئاسة فتستمدّ قوّتها من سلطة خارج الجماعة ويقبل الأعضاء بسلطاتها خوفاً من العقاب[2].

---

1 – عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء–أعداء (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016)، 26.

2 – الساعاتي، "دراسة لبعض العوامل"، 71.

يمكن عرض أهمّ الفروق بين القيادة والرئاسة في الجدول التالي:

القيادة	الرئاسة
• تقوم على النفوذ. • تنتج تلقائيا من الجماعة. • تعمل في ظل ظروف عادية غير رسمية وغير روتينية. • مصدر القوة والنفوذ هو الجماعة نفسها وشخصية القائد. • تحدّد الأهداف مع مراعاة مشاركة وآراء الجماعة في وضعها.	• تعتمد على السلطة المخوّلة لشخص ما. • مفروضة على الجماعة. • تعمل في أوضاع رسمية ومواقف روتينية وهي مستمرة ومنظمة. • مصدر القوة والنفوذ هم المنصب الذي يشغله. • تحدّد الجماعة أهدافها دون أيّ اعتبار لمشاركة الأفراد.

المصدر: ماهر محمد حسن، القيادة: أساسيات، 27.

رغم الاختلاف بين الرئاسة والقيادة فقد يلتقيان حيث يمكن للفرد أن يجمع بينهما فيمكن للرئيس أن يصبح قائداً إذا أمكنه اكتساب صفات القائد ونفوذه وكذلك القائد يمكن أن يكون رئيساً إذا ما حصل على منصب رئاسي رسمي[1].

الفرع الثاني: نظريات القيادة

تعدّدت النظريات التي تحاول أن تفسر القيادة وتأثير بعض الأشخاص في الآخرين، وفيما يأتي سيعرض بعض النظريات المفسرة للقيادة.

1 – ماهر محمد حسن، القيادة: أساسيات، 27.

1-نظرية الرجل العظيم: The Great Man Theory

هذه النظرية قدّمها الفيلسوف "توماس كارليل" Thomas Carlyle في القرن التاسع عشر، مؤكّداً على أنّه لا يمكن للفرد أن يكون قائداً دون سمات خاصة به تميّزه عن غيره من الناس[1].

تفترض هذه النظرية أنّ هناك أشخاص ذوي مواهب فذّة تمكّنهم من التحكم في مجرى التغيير ومجرى التاريخ (الفكرة الأساسية لهذه النظرية تعتمد أساساً على افتراض أنّ القادة يولدون ولا يُصنعون وهذه الولادة تكون في أعضاء أرستقراطيين فقط)[2].

بعض الرجال يصفون بسمات غير اعتيادية منذ الولادة، من جهة أخرى فإنّ السمات القيادة تنتقل بشكل تنازلي من شخص لآخر عبر نظام الوراثة.

يبني أصحاب هذه النظرية رأيهم على ضوء مسلّمة تقول بأنّ القادة يولدون ومعهم موهبة القيادة وأنّه توجد فيهم خصال تميّزهم عن تابعيهم من أولائك الذين نادوا بهذا كالتون وودز Calton Woods وغيره[3].

2-نظريات السمات: Trait Theory

نتيجة للجدل الذي أثير حول نظرية الرجل العظيم وتأثيرات المدرسة السلوكية في علم النفس والتي تؤكد أهمّية التعلم والتجربة، فظهرت نظرية جديدة أكثر واقعية من نظرية الرجل العظيم، افترضت إمكانية اكتساب السمات القيادية عن طريق التعلّم والتجربة أطلق عليها نظرية السمات والتي اعتمدت السمات معياراً لتمييز القادة الناجحين عن غير الناجحين[4].

---

1 – ماهر محمد حسن، القيادة: أساسيات، 29.

2 – نفس المرجع 30

3 – سارة نبيل، نظريات القيادة، "المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية"، أطّلع عليه بتاريخ 08 جوان، 2017، https://hrdiscussion.com

4 – ماهر محمد حسن، القادة: أساسيات، 30.

ترتكز فكرة هذه النظرية عل ضرورة توفر صفات خاصة في الفرد تجعله مؤهلا للقيادة، وهذه الصفات يمكن أن تكون موروثة أو مكتسبة من وجد في المجتمع[1].

ووفقا لهذه النظرية يعتبر القائد هو الشخص الذي يتّصف بخصائص وقدرات خاصة تميّزه عن باقي المجموعة وهذه الصفات قد تكون جسدية أو عقلية أ نفسية.

3-النظرية الموقفية: Situational Theory

إنّ المدخل الموقفي أخذ طريقة دراسة القيادة منذ عام 1935، فقد كان سؤاله الرئيس ما أنواع الناس الذين يصبحون قادة ؟ أيّ أنواع المواقف ؟ وبذلك تكون العناصر المهمّة في القيادة هي: سلوك القائد وسلوك المرؤوسين، والموقف[2].

هذه النظرية ترى أنّ أيّ فرد سوي عادي يمكن أن يصبح قائداً إذا ما وجد نفسه في موقف أو أزمة تستدعي الحل واستطاع أن يتعامل معها ويقدّم حلول مقبولة، من العناصر التي تشكل وتعزّز مهارة القيادة هي الاهتمام بالعمل وإعادة تصميمه بشكل يثير اهتمام العاملين ويشكل تحدّيا لهم[3].

4-النظرية التفاعلية: Interaction Theory

تعدّد القيادة عملية تفاعل اجتماعي ترتكز على الأبعاد التالية:، السمات وعناصر الموقف، وخصائص المنظمة المراد قيامها، وتطرح معياراً أساسياً يتمحور حول قدرة القائد على التفاعل مع عناصر الموقف والمهام المحدّدة وأعضاء المنظمة المنقادة وقيادة الجميع نحو الاهداف المنشودة بنجاح وفاعلية[4].

---

1 – سارة نبيل، نظريات القيادة، "المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية"، أطلع عليه بتاريخ 08 جوان، 2017، https://hrdiscussion.com

2 – ماهر محمد حسن، القيادة: اساسيات، 40.

3 – نفس المرجع، 41

4 – لطيفة عبد الحمن الشيانات ونورة عبد الله الشبل، نظريات القيادة وأنماطها (المملكة العربية السعودية: قسم الإدارة والتخطيط 2012)، 9.

تطبيقات هذه النظرية من ناحية عملية فهي أنّه يتوجب على الإدارة تحرّي الكفاءة والجدارة في التعيينات للوظائف الإدارية ومن ثمّ محاولة تصميم الأعمال بشكل يساعد على تركيز اهتمام العامل والموظف بما يجري في مجال العمل وإتاحة المجال له لإظهار مواهبه والتفاعل مع هذه المواقف ممّا يؤدّي إلى نجاحه واكتسابه القدرة على التأثير في الآخرين[1].

اختلفت النظريات السابقة في تفسير واجبات ومهام القائد والقيادة، فالبعض منها رأى أنّ القيادة تكون فطرية أي ذات طبيعة موروثة، والبعض يرونها مكتسبة خاصة عن طريق التعليم، والبعض اهتمّ بسلوكيات القائد ونظرية أخرى أهتمّت بالموقف القيادي ونظريات أخرى كانت تسعى لتحقيق الأهداف بالاشتراك مع الأتباع.

1 – لطيفة عبد الحمن الشيانات ونورة عبد الله الشبل، نظريات القيادة، 10.

المبحث الثاني: الدراسات النفسية للقادة من زاوية العقيدة السياسية

إنّ أغلب الباحثين في مجال السياسة الخارجية يعتبر أنّ البيئة النفسية لصناع القرار مهمّة جدّاً لأنّها تلعب دور الوسيط أو الرابط المنطقي بين البيئة العملية وقرارات السياسة الخارجية، وأنّها تمتاز بالديناميكية لا بالجمود، وبالتالي فهي قابلة للتغيير والتبديل بتغيّر تصوّرات وإدراكات وعقائد القائد السياسي.

صانع القرار يعتمد دائما على بيئته النفسية في اتّخاذ قرارات السياسة الخارجية، لكن المشكلة التي يواجهها الباحثون المهتمّون بهذا المجال تتمثل بكيفية معرفة البيئة النفسية للقائد وما الأدوات التي نستعملها لذلك.

نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مفهوم السير النفسية للقادة، إضافة إلى دراسة مفهوم العقيدة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى .

المطلب الأول: مفهوم السير النفسية للقادة

يؤكد نموذج السير النفسية أنّ خبرات الطفولة تؤدّي دورا حاسماً في تطوّر الشخصية مستقبلاً وفي أدائها السياسي، فقد ذهب جورج وجورج إلى القول: " إنّ تصلب "وودز ولسون" في قضايا هامة كموقفه من إقرار معاهدة عصبة الأمم إنّما يمثّل تعويضاً للميل المفترض لدى والده الدكتور جوزيف ولسون إلى حرمان ابنه الدفء والمكافآت العاطفية"[1].

سلوك الفرد يتأثر بالموقف الذي يواجهه (أي أنّ سلوكه يتحدّد بالعالم الخارجي أكثر ممّا يتحدّد بالعالم الداخلي)، إلاّ أنّ معظم السير النفسية هي في الأساس نزوعية؛ أي أنّها تبني وجهة النظر القائلة إنّ قيمنا واعتقاداتنا تحدّد سلوكنا.

1 – دايفيد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، تر. ياسمين حداد (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 30-31.

هذا الاعتبار يمثّل المشكلة الرئيسية في مقاربة كتلك التي اتّخذها جامس دافيد باربر (James David Barber) في كتابه الشخصية الرئاسية (The Presidential Character)، حيث اعتبر أنّ المتغيرات الشخصية هي المحدّدات الرئيسية للسلوك والمقصود هنا سلوك الرئيس[1]، (يعتبر كتاب باربر من أوائل الكتب التي تناولت تحليل الرؤساء الأمريكيين بطريقة مقارنة، وأوّل من وضع إطاراً صالحاً للمقارنة يمكن تطبيقه على جميع الرؤساء، مهما كانت خلفياتهم، أو اعتقاداتهم أو أسلوب عملهم وكان مهتمّا فوق كل شيء بتفسير نجاح بعض الرؤساء وفشل بعضهم الآخر، كما أنّه كان مهتماً بالتنبؤ بمن يحتمل أن ينجح أو يفشل قبل أن تظهر النتيجة على أرض الواقع[2].

- يقول باربر أنّ أفضل ما يمكن أن يكون عليه الرئيس هو أن يكون نشيطاً إيجابياً، فالناشطون الإيجابيون افراد متوازنون، قانعون بالحياة، يحترمون أنفسهم منفتحون على الأفكار الجديدة، ومستعدّون للتعلم من الخبرة[3].
- أمّا أسوء ما يمكن أن كون عليه الرئيس فهو أن يكون ناشطاً ذا اتّجاه سلبي (Active–Negative) وفق ما يرى باربر فهؤلاء الرؤساء يكونون خطيرين لأنّهم يمتلكون نزعة الوسواس التسلطي (Compulsiveness) والعدوان ويميلون إلى العناد وعدم المرونة إلى حدّ يجلب الكارثة عليهم وعلى البلاد.
- أمّا الحال الأقل سوءً فهي حالة اللا نشطاء– التوجه الايجابي حيث حسب باربر أنّ الرؤساء غير الناشطين–الايجابيين يسعون إلى محبة الآخرين وتعاطفهم من طريق

1 – هوتون، علم النفس السياسي ، 162.

2 – نفس المرجع، 152.

3 – نفس المرجع ، 153

الملاطفة والتعاون بدلاً من التصادم، رغم أنّهم يستمتعون بالعمل الرئاسي فإنّهم لا يسعون إلى انجاز الكثير ولا يشعرون بأنّه مطلوب منهم الكثير[1].

- الحالة الأخيرة فهي حالة اللانشاط–التوجه السلبي، الأفراد الذين يمثلون هذه الحالة يفضلون أيّ شيء على أن يكونوا رؤساء، إلاّ أنّهم يمتلكون إحساساً بالواجب يدفعهم إلى هذا العمل[2].
- اعتبر باربر أنّ المتغيرات الشخصية هي المحدّدات الرئيسية للسلوك والمقصود هنا سلوك الرئيس ومع أنّ التفسيرات البسيطة تعطينا طريقة مريحة نفسيا لفهم العالم من حولنا، إلاّ أنّ النظرية الكامنة وراءها قد تكون مغالية في البساطة.

وربّما يمثّل هذا الأمر مشكلة خاصة بجميع الأعمال التي ناقشها هنا مما يركز على أهمية مرحلة الطفولة في تفسير السلوك اللاحق؛ فهناك بحوث تؤكد أنّ أحداث الطفولة لا تساهم في تكوين السلوك اللاحق بوجه عام، بالقدر الذي نظن، حيث تزعم "سالي باتل" Sally Patel، مثلاً أنّ: " الحرمان المبكر يزيد احتمال تطور الطفل إلى راشد مضطرب، ولكنه لا يحتم ذلك في أيّ حال"[3]. يبدي "وليان أندرسون" William Anderson ملاحظة حول من نقدوا هذا الحقل بقوله: " حتى أولئك الموكلون في نقد السيّر النفسية يعترفون أنّ تطبيق علم النفس على السير الشخصية ممكن ومن حيث أن الدراسات السيرية الشاملة مثل هذا التحليل بشكل ممنهج، وعلى أسس نفسية رصينة"[4].

1 – هوتون، علم النفس السياسي، 154.

2 – نفس المرجع، 155.

3 – نفس المرجع، 162.

4 – نفس المرجع، 163.

المطلب الثاني: العقيدة لدى القائد السياسي: المفهوم والتمييز

تتضمّن البيئة النفسية العديد من العمليات المعرفية، ويقصد بها العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير، وحل المشكلات وتطوير المفاهيم، كالصورة الإدراكات والعقائد التي يفسر من خلالها القائد السياسي المعلومات ويحدّد كيفية تعامله مع العالم المحيط به، وهذه المفاهيم والإدراكات والعقائد هي ما يعبّر عنه بالبيئة النفسية، أي أنّها باختصار التصور الذّاتي للقائد السياسي عن البيئة الموضوعية.

1- العقيدة أو العقائد:

يشير مصطلح العقيدة إلى أنّها حكم احتمالي ذاتي، نصّ عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يقوّمُ ظاهرة أو أسلوباً للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محدّدة[1].

المقصود بالعقائد الأحكام الذاتية التي تصف ظاهرة أو أسلوباً بصفة محدّدة: "كالاعتقاد في أنّ الطبيعة البشرية خيّرة"، وهي بذلك تختلف عن العقائد التي تتناول الاعتقاد في اشياء معينة كالعقائد الدينية[2].

ومن التعريف الأول نستطيع استخلاص أربع خصائص تتعلق بالعقائد:

1- إنّ العقائد له طبيعة احتمالية فقط تكون سلمية تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم وقد لا تكون كذلك ودرجتي الاحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الأشخاص.
2- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فإنّ الفرد يعبّر عن الحكم الاحتمالي بطريقة علنية، أو تستكشف من خلال تعبيره.

1 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري (بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1983)، 28.
2 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي لرجب الطيب أردوغان"، رؤى استراتيجية 03 (2013): 12.

3- تؤدّي العقائد وظيفة سلوكية، إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.

4- تعمل العقائد على انشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محدّدة، قد تتضمّن هذه العلاقة وصف الشيء أو تقييمه، أو التوصية باتّباع سلوك معيّن اتجاهه[1].

وتكتسي العقائد أهمّية بالغة لدى صانع القرار في ترجمة بيئته العملية إلى بيئة نفسية وفي تحديد وتفسير سلوكاته، إذ يؤكّد "روبرت جرفيس" Robert Jervis أنّه: " قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للأخرين"، ويضيف كل من "بونهام" و "شابيرو" bonham and shapiro أنّه: " في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط بين البدائل المتاحة وبين إدراك صانعي القرار لنوايا وسلوك الأمم الأخرى وبين أهداف صانعي القرار ذاته"[2].

إذا كانت البيئة العملية شديدة الاتّساع والتنوّع، فإنّ هذا يؤدّي بصانع القرار إلى أن يطوّر نفسه العديد من العقائد المختلفة التي تمكّنه من التعامل مع هذه البيئة، هذه العقائد في تناسقها وتداخلها وترابطها تشكّل ما يسمّى بالنسق العقيدي (Blief System)، والذي يساعد على الاتّساق المعرفي لديه، ويرى "فيتسنغر" Vitsinger أنّه في حالة عدم الاتساق المعرفي لدى الفرد فإنّ هذا يؤدّي به إلى تقليص عدم الاتّساق الذي قد يحدث في معلوماته الخاصة، القيمه أو البيئة أو السلوكيه، ومن ثمّ يتمّ تقليصه

1 - محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 28.

2 - عدلية محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004" (شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005)، 27.

بتعديل إحدى الأسس الثلاثة السابقة (القيم، البيئة، السلوك)[1]. ويمكن القول أنّ النسق العقائدي يعمل على:

1- تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة إليه من المحيط الخارجي، ومحاولة جعلها أكثر اتّساقاً وتراطباً.

2- يساعد على تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئة الخارجية، حيث أنّ الفرد يميل إلى قبول المعلومات التي توافق نسقه العقيدي، ويرفض الأخرى أو تجاهلها[2].

3- مساعدة صنع القرار في المفاضلة بين الخيارات العديدة أو البدائل المطروحة أمامه؛ بحيث يكون أميل إلى البدائل التي تتفق مع نسقه العقيدي.

4- توفير مجموعة من المبادئ أو المعايير الأدبية أو الأخلاقية، والتي يركز عليها صناع القرار في تقييم الاتجاهات والتصرفات، سواء المتعلقة بالذات أو بالآخرين[3].

بيد أنّ هذا الدور يختلف باختلاف الأفراد، وعلى حسب درجة تماسك أنساقهم العقيدية، وكذا صحة المعلومات المستفادة من البيئة العملية.

ونستطيع التمييز بعدين في النسق العقيدي:

- **البعد المعرفي للنسق العقيدي**

والذي ينتج آثاراً غير مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أن يُنمّط إدراكات القائد للمواقف، فيعمد هذا الأخر إلى أخذ المعلومات التي تتوافق مع نسقه العقيدي فقط، والاعتماد عليها أثناء صنع القرار.

---

1 – جيمس دوغتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي (الكويت: كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985)، 219.

2 – عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، 39.

3 – نفس المرجع.

- **البعد التفصيلي للنسق العقيدي**

وهذا ينتج آثاراً مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أنّ القائد السياسي له، عقائده المحدّد سلفاً عن طبيعة النسق الدولي، والنظام السياسي وطبيعة الأعداء والعلاقة بينهم، وكذا أهدافه والطرق الأنسب لتحقيقها ...الخ، وبالتالي عند صنعه واتخاذه للقرار يستند إلى هذه العقائد في اختيار وتفضيل البديل المناسب[1] وقد أوضح هولستي دور هذين البعدين في الشكل التالي:

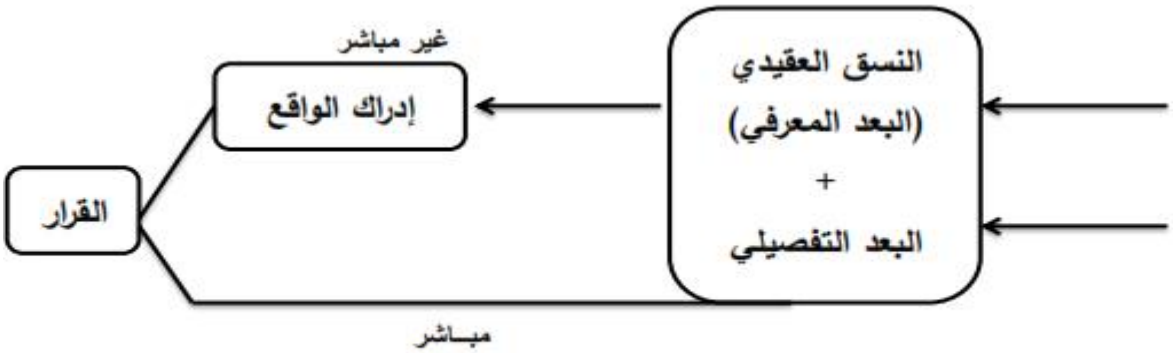

الشكل: العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 407

ففي الأثر غير المباشر للنسق العقيدي يعمد القائد السياسي إلى إحداث اتّساق معرفي بين نسقه العقيدي وبين ما يرد إليه من معلومات جديدة، أمّ إذا كانت الأخيرة تتعارض وتناقض نسقه العقيدي فإنّ ذلك يؤدّي إلى ما يُعرف بالاختلال المعرفي[2].

أمّا الأثر المباشر للنسق العقيدي فيكمن في وضع إطار عام لمجموعة البدائل التي يمكن للقائد السياسي أن يفاضل بينها، وبالتالي فإنّه من المفترض أنّ كلّ ما يخالف نسقه العقيدي فهو خارج الإطار العام للبدائل، وقد يطال هذا حتى الأشخاص، حيث عادة

1 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 407.

2 – نفس المرجع، 408.

ما يلجأ القادة إلى اختيار وتعيين مساعدين ممّن تتشابه معتقداتهم مع معتقدات هؤلاء القادة ويميلون إلى التخلّص من الذين ينافضونهم معتقداتهم[1].

- تتميّز العقائد كما سبق تعريفها بارتباطها ببعضها بعضاً بروابط أفقية ورأسية متعدّدة فالقائد السياسي لا ينشأ مجموعة عشوائية من العقائد، ولكنه يطوّر كلاً متكاملاً يتّسم بالترابط، بحيث أنّ وجود عقائد معيّنة يتطلب بالضرورة وجود عقائد أخرى كما أنّ تغيّر بعض العقائد يؤدّي إلى تغير غيرها من العقائد، بعبارة أخرى فإنّ تلك العقائد تشكل نسقاً عقيديا" Belief System.

يتطور النسق العقيدي للقائد السياسي بطريقة تدريجية، ومن خلال عملية طويلة تتأثر بشكل التنشئة الاجتماعية والسياسية للقائد السياسي، والمؤثرات الدينية، والخبرات الشخصية ومستوى التطور الثقافي والتعليمي وغيرها وتؤدّي هذه المؤثرات بالقائد إلى تطوير مجموعة متكاملة من العقائد السياسية عن البيئة المحيطة به ويضطلع النسق العقيدي بوظيفتين مهمّتين بالنسبة للقائد السياسي: الأولى هي مساعدته على استيعاب المعلومات الآتية من البيئة، أمّا الثانية، فهي أنّ النسق العقيدي يقدّم إلى القائد السياسي منهجاً لاتّخاذ القرار[2].

2- التصورات

يطلق عليها كذلك الصور، يقصد بها "الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معيّن دون تعمق في تحليل ماهية الموضوع"[3]، فالفرد يرتبط بالبيئة العملية

1 – محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية"، 30.

2 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي"، 12.

3 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 423.

بواسطة العديد من المتغيّرات المعرفية، من بينها الصور التي تتّسم بأنّها انطباعات عامة لا تتعمق كثيراً في تفاصيل الظاهرة محل الاهتمام.

يؤكدّ الباحثون على أنّ هناك علاقة ارتباطية بين الصور والسلوك، وفي هذا الصدد يقول "كينيث بولدينغ" Kennethe Boulding: " إنّ من يصنعون القرارات التي تحدّد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على حقائق موضوعية للموقف، بصرف النظر عمّا يعنيه ذلك، ولكن بناء على تصوّراتّهم للموقف"[1] يزيد دور التصوّرات لدى صناع القرار في التأثير على سلوكياتهم وتصرّفاتهم وقراراتهم كلّما ازداد جمود هذه التصورات، أي أنّه كلّما حافظ الفرد على الصورة التي يحملها عن موقف معيّن لمدّة طويلة كلما ازداد تأثير هذه الصور على مجمل سلوكياته.

يضيف بولدينغ الأهمية الخاصة التي تكتسبها المعلومات في هذا المجال، حيث أنّ هذه الأخيرة تعني الحقائق، بينما الصور هي تقييم الإنسان لتلك الحقائق ونظرته الشخصية إليها، ويؤكد على أنّ المعلومات وتدفقها يؤثر كثيراً على طبيعة التصور، وربما أدّى في بعض الأحيان إلى تغيير جذري فيه[2] وعليه فإنّ صحة وسلامة التصور يتوقفان على صحة المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من جهة ومن جهة أخرى على نسبة تحقق هذه المعلومات، فإذا كانت النسبة كبيرة جداً فإنّ هذا يجعل التصور يتشتت لدى صانع القرار، وتقل عند القدرة على الاختبار الصحيح ببين البدائل، وإذا كانت النسبة صغيرة جداً فإنّ هذا يجعل التصوّر يتشتت لدى صانع القرار. وتقل عنده القدرة على

1 – محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية"، 23.

2 – سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية (الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983)، 45.

الاختيار الصحيح بين البدائل، وإذا كانت النسبة صغيرة جداً فإنّ هذا يجعل التصور مشوّهاً وغامضاً[1].

نشير إلى أنّ هناك مشكلة تطرح لدى الباحثين عند محاولة تحديدهم أيّ عناصر التصوّرات تؤثر على السياسة الخارجية، ففي حين ركّز البعض على ضرورة تحليل تصوّرات القائد السياسي للعدو وقوته، ذهب البعض الآخر إلى وجوب التركيز على تصوّرات القادة للنظام الدولي، من حيث هيكله وأنماط التفاعلات الحاصلة فيه[2].

3- الإدراكات

تعدّدت التعاريف لمفهوم الإدراك، فهناك من يعرّفه على أنّه: " تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معيّن"[3]، فصناع القرار أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، والتي تخلق لديهم وعياً ذاتياً بهذه المواقف، هذا الوعي الذاتي يتجدّد بالتعرّض إلى المواقف الجديدة، وبناء عليه يصير الإدراك وظيفة ربط بين بيئة صناع القرار العملية وبيئتهم النفسية ومن الباحثين من ذهب إلى أنّ عملية الإدراك هي: " عملية وسيطة ببين الحافز والاستجابة"، وفي هذا قدّم نخبة من الأساتذة يتقدّمهم (أولي هولستي، نورث وبوردي) (Ole Holsti, R-notth and Brady) نموذجهم الذي أسموه: " النموذج الوسيط للحافز والاستجابة"[4].The Mediated Stimulus-Response Model والشكل يوضح له:

1 - لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر. محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، 38-39.

2 - محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية"، 24.

3 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 398.

4 - نفس المرجع، 414- 415.

الشكل: النموذج الوسيط للحافز والاستجابة (النموذج التفاعلي)

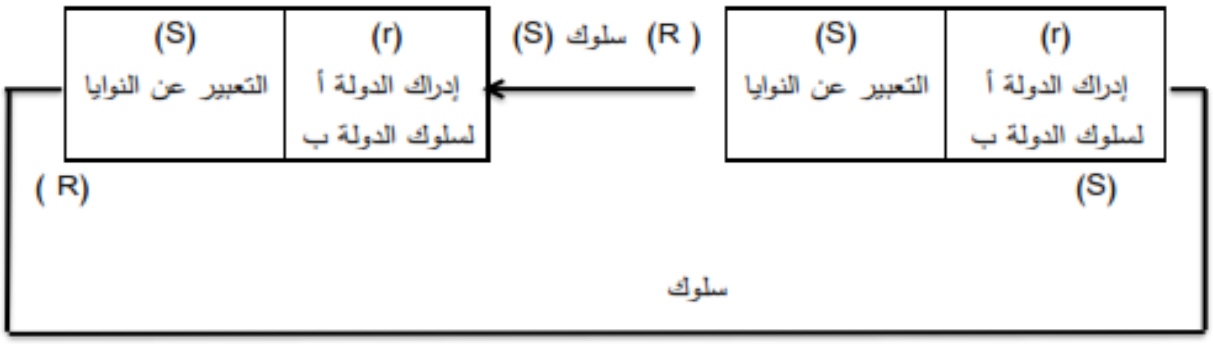

S : Stimulus حافز

r : Perception إدراك

s : Expression42 تعبير

R : Response (Behaviour) استجابة (سلوك)

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 414.

يوضح هذا النموذج أنّ العملية الإدراكية هي الرابط أو الحلقة الواصلة بين ما يسمى الحوافز التي تعتبر مجموعة الوقائع التي تحدث في البيئة العملية، بغض النظر عن طبيعتها المادية أو المعنوية والاستجابة لهما هي سلوك تردّ به الدولة على هذه الحوافز، ويلاحظ أنّ كلا من الحافز والاستجابة لهما طابع موضوعي، وعلى العكس مع ذلك تكتسي العوامل الوسيطة (الإدراك والتعبير) طبيعة إدراكية، ودائما حسب هذا النموذج فإنّ صانع القرار في الدولة أ يتلقى حافزاً (S) من البيئة الخارجية، هذا الحافز يدركه على شكل معيّن (r)، ثمّ يعبر عن نواياه وخططه واتّجاهاته إزاء الحافز تعبيراً معيّناً (S)، بعد ذلك يقوم بترجمته إلى سلوك (R) ليشكل حافزاً جديداً لدولة أخرى، وهكذا

دواليك مع الملاحظة أنّ الاستجابة للحافز تختلف باختلاف صناع القرار واختلاف إدراكاتهم[1].

لقد أكّدت دراسات عديدة أنّ الإدراك هو الحلقة الأهم في سلوكات أو استجابات الدول لمحيطها الخارجي، وأثبتت انتفاء العلاقة السببية بين الحافز والاستجابة إلاّ من خلال وعن طريق الإدراك، ففي دراسة حاولت معرفة مدى ارتباط السلوك بالإدراك؛ قامت باختيار فرضية أنّ إدراك العداء يؤدّي إلى التعبير عن عداء مماثل، توصّلت إلى أنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإدراك والتعبير عن العداء[2].

إذا كان الحافز ذا طبيعة عدائية، فليس بالضرورة أن تكون الاستجابة ذات طبيعة عدائية كذلك، ولكن الاستجابة ترتبط بإدراك صانع القرار للحافز فلربما كانت عدائية إذا أدرك صانع القرار أنّ الحافز هو سلوك عدائي، والعكس صحيح وتساهم عوامل عديدة في عملية الإدراك نذكر منها:

1- التجربة السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها، فهي تحدّد بدرجة كبيرة ما ننتظره من ردّ فعل أو سلوكية معيّن يصدر منه.

2- الأهداف العامة لصانع القرار والتي تؤثر بشكل متواصل ومستمر على إدراكه للأمور حسب موقع هذه الأخيرة من أهدافه، فأحياناً يرى الإنسان ما يريد أن يراه وإن لم يكن موجوداً ولا يرى ما لا يجب أو لا يتمنّى وجوده حتى لو وجد.

3- القناعات الراسخة لدى صانع القرار نتيجة تكوينه الثقافي والاجتماعي والسياسي والعقائدي، ومن الصعب تغيير القناعات بالسرعة المطلوبة أحياناً[3].

---

1 – محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية"، 25.

2 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 414.

3 – محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية"، 26.

تحدّد عملية الإدراك كذلك من خلال توقعات صناع القرار لما حدث في العالم الخارجي، فمثلاً القادة الغربيون يحكمون على الدول الأخرى بالعدوانية بمجرد أن يصل إلى السلطة دكتاتور، في حين يرون التعاونية في الدول التي يصل فيها الحاكم عن طريق انتخابات حرة[1].

إذا كانت العلاقة بين السلوك والإدراك وثيقة كما اسلفنا، فإنّ صحة وسلامة السلوك من صحة وسلامة الإدراك، لذا فإنّ السياسة الخارجية السليمة تقتضي إدراكاً سليماً، بيد أنّ هذا لا يتأتّى للكثيرين من صناع القرار، فقد يحصل لهم سوء الإدراك أو ما يسمّى بالخطأ الإدراكي[2].

الجانب الإدراكية في صنع القرار:

تدفع دراسة علاقة الادراك بصنع القرار نحو التطرق إلى الجوانب الإدراكية ولقد كانت هذه الجوانب محطّ اهتمام دارسي العلاقات الدولية، وعلم النفس السياسي، وهناك سعي من أجل تطوير الدراسة النفسية للمعرفة التي يتيحها الإدراك من خلال التركيز على قدرات الإدراك ومجال تطورها ومقارنتها والتعامل بنظام المعالجة الالكترونية، إلاّ أنّ دمج حجم معتبر من مثل هذه المعلومات لا يمكن أن يفصل عن ما يسمّى الفعل التصوّري (Act Of Conceptualization) والذي يقوم به الأفراد ويتم بديمومته وكونه عملا لا شعورياً سياق هذا التصور وصيرورته تتمّ بصورة آلية، وتكون ما يسمّى بالخريطة الإدراكية Cognitive Map أو منظور عام Vison Of World؛ على هذا الأساس فإنّ دراسة الإدراك تمرّ عبر دراسة هذه الخريطة الإدراكية أوّلا يجب الانتقال إلى الشق الثاني

1 – جنسن، تفسير السياسة الخارجية، 37.

2 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 420.

من هذه الجوانب وهو المتعلق بسوء الإدراك[1].بما أنّنا درسنا الإدراك فيما سبق سنتطرق الآن لدراسة سوء الإدراك.

4- سوء الإدراك

عند الحديث عن سوء الإدراك فإنّ الدراسة تشمل الأسباب المؤدّية إلى سوء الإدراك إلاّ أنّه يمكن إدراج أهمّ هذه الأسباب على النحو التالي:

4-1الأنماط السلبية للشخصية:

يقترن سوء الإدراك إلى حدّ كبير بشخصية صانع القرار، وهناك أنماط سلبية للشخصية أهمّها: الشخصية التسلطية، الشخصية ذات العقل المنغلق، الشخصية الغوغائية.

4-2التصورات الخاطئة عن الخصم:

من خلال ما يكون صانع القرار من صور ذهنية عن الخصم سواء في تصرّفاته أو ردود أفعاله وتوقع خططه والإمكانيات المتاحة له، ومستوى التأييد الذي يحظى به أو المعارضة ضدّه، ويمكن القول أنّ الصراع الدولي لا يكون بين الدول بقدر ما يكون بين الصور المنحرفة التي قد تكونها الدول عن بعضها البعض.

4-3التشتت بقناعة معيّنة:

يكون هذا التشتت عبارة عن إصرار صلب بصحة الموقف، حتى ولو برزت مؤشرات تناقضه، ويفرز هذا التشتيت سعياً لتأويل مجريات الأحداث لتتطابق مع القناعات.

1 – سليم حميداني، "النموذج الإدراكي لصنع القرار" (محاضرة مقدّمة للسنة الثانية (LMD) مقياس: نظرية صنع القرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قالمة، هيليوبوليس، 2015)، 9.

4-4التنازع الداخلي:

ينتج هذا التنازع نتيجة الميول المتضاربة لصانع القرار، فيصبح رهينة تنازع داخلي نابع من البناء السيكولوجي، ومن الضغوط المختلفة عليه من قبل قوى لا يستطيع السيطرة عليها أو توجيهها وفق إرادته، وهو ما يولّد قدراً من التوتر ومن الشكل يدفع إلى تشتيت الانتباه وتجاز حقيقة الأزمة وأبعادها[1].

4-5 فداحة المجازفة:

يبرز ذلك حين يراهن صانع القرار أثناء قيامه بتصرف على ملل الآخرين أو عدم اهتمامهم، وعلى أمل تمرير هذا التصرف مع مرور الوقت وتجنب العقوبة أو على إحداث انشقاق في صفوف الخصوم.

4-6الطرد التلقائي للمعلومات:

يكون هذا الطرد للمعلومات غير المرغوب فيها عبر الإعاقة الذاتية للمعلوماتية فيتمّ الرفض الفكري لكل المعلومات التي تعارض تصوّرات صانع القرار، وقد يكون الطرد من طرف صانع القرار نفسه من خلال استبعاد جزء من المعلومات التي تقدّم إليه أو التقليل من أهمّيتها، إن نزعة الطرد الآلي للمعلومات غير المرغوب فيها يمكن تعريفها بما يسمى منطق الحالة النفسية Psycho-Logic حين يميل صانع القرار إلى تقبل المعلومات التي تتفق مع ميوله، ويتجاهل ما يتعارض معها، وذلك ضمن ما يوصف ايضاً في إدارة الأزمات بالإفلاس القرائني Contextual fallacy.

1 - حميداني، " النموذج الإدراكي لصنع القرار"، 13.

4-7المجاراة لأسباب شخصية بين القادة:

ترتبط المجاراة بمفهوم العناد والمكابرة، فبسبب عنادهم وتصلّبهم الشخصي تتراجع قدرتهم على قراءة الواقع، فلقد اعتبر هتلر حصار "ستالين غراد" وإسقاطها مسألة شخصية بينه وبين ستالين رغم نصائح مستشاريه بوجوب تجنب الألمان كماشة الجيش الأحمر[1].

4-8السلامة الجسدية والعقلية لصانع القرار:

تؤثر الحالة الصحية أو النفسية لصانع القرار على إدراكه لطبيعة الموقف والبدائل المتاحة للتصرف، وعجز صانع القرار عن إدراك الواقع كما هو كائن قد يكون بسبب مرض عضوي، أو أمراض الشيخوخة أو التكوين النفسي المريض أو انهيار عصبي، تدنّي القدرات الفعلية بسبب اضطراب في العقل أو بسبب الإدمان[2].

سوء الإدراك هو فهم متّخذ القرار للموقف بصورة تتعارض مع الحقيقة الفعلية، ممّا يدفعه للتصرّف على هذا الأساس الخاطئ (يميل القائد السياسي إلى تشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في إطار نسقه العقيدي ويؤدّي هذا إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير)؛ أو ما يسمّى (سوء الإدراك)[3].

5- التمييز بين المفاهيم الثلاثة

تختلف العقائد عن المفاهيم المعرفية الأخرى، كالاتجاه، والقيمة، الصورة والإدراك، فالاتجاه "Attitude" هو التقويم لظاهرة معيّنة في شكل استعداد باطن يعبر عن المسافة العاطفية بين الشخص والظاهرة، ومن الجدير بالإشارة أنّ الاتجاه يختلف عن العقيدة التقويمية "Evaluative Belle"، إذ أنّه من الممكن أن تحب شيئاً، وفي الوقت نفسه نقوّمه سلبياً (كالتدخين)، أو نكره شيئا وفي نفس الوقت نقوّمه إيجابياً (كالتمرينات

1 – حميداني، " النموذج الإدراكي لصنع القرار".13

2 – نفس المرجع، 14.

3 – عبد الحمن وقيع الله بلاص، "اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية"، 49.

الرياضية)، والقيم (Values) هي رموز تعبّر عن تصور الشخص لما يعتبره "الحماية المثالية" (كالحرية، المساواة، والاحساس بالإنجاز) أمّا الإدراك (Perception) فإنّه يعبّر عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معيّن، فالفرد يتلقى من البيئة الخارجية انطباعات وحوافز حسّية، ينظمها في شكل قضايا محدّدة وتصبح جزءً من وعيه للبيئة، أمّا الصورة (Image) فإنّها انطباع أوّلي الذي يتولّد لدى الفرد نتيجة حافز معيّن[1].

لتوضيح الفروق بين تلك المفاهيم، فإنّنا نسوق المثال التالي: الفرد قد تكون لديه صورة عن الرئيس عبد الناصر أنّه زعيماً قومياً عربياً (صورة)، رغم أنّه يجب أو يكره مفهوم عبد الناصر للقومية العربية (صورة)، رغم أنّه يحب أو يكره مفهوم عبد الناصر للقومية العربية (اتجاه)، فإذا أثير أمامه موضوع تذكر تأميم شركة قناة السويس والوحدة المصرية السورية وحرب 1967 (إدراكات)، فإذا أكّد صحة الاستراتيجية إزاء إسرائيل فذلك يعتبر عقيدة (عقائد).

1 – محمد السيّد سليم، التحليل السياسي الناصري، 28–29.

المبحث الثالث: أُطر التنظير الضابطة لدراسة النسق العقيدي

إنّ للسياسة الخارجية مجموعة من المناهج والأُطُر الضابطة لدراسة عقائد صانعي القرار حيث نجد أنّ النسق العقيدي هو المتغيّر المعرفي الرئيسي الذي يؤثّر على عملية صنع واتّخاذ القرار.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين:

الأول: تحليل نظم الاعتقاد لدى القادة

الثاني: المناهج المعتمدة لدراسة النسق العقيدي.

المطلب الأول: تحليل نظم الاعتقاد لدى القادة

يعدّ مفهوم نسق الاعتقاد (Belief System) مفهوماً سيكولوجياً، وهو مصطلح شائع الاستعمال في اللغة الانجليزية، وتعتبر الاعتقادات واحدة من أكثر الأبنية الذهنية (Mantel Constructs) التي نستخدمها من خلال كونها أساسية ومركزية، ومع ذلك ليس هناك اتّفاق تام على ماهيتها، أو كيف يمكن أن نعرّفها؟ أو كيف يجب أن نقيسها؟ وهناك ميل إلى تسميات بديلة أخرى، مثل الاتجاهات (Attitudes)، أو الآراء أو الايديولوجيات غير أنّنا سنعتمد هنا التعريف الذي استخدمه "ياكوف فيرتز بيرغر" (Yacov-vertzberger) في كتابه العالم في أذهانهم (The World In Their Minds)؛ فمنظومة اعتقادات الفرد تمثّل جميع الفرضيات والنظريات التي يكون الفرد مقتنعاً بصدقها في لحظة معيّنة[1].

تعمل الاعتقادات في ميدان السياسة، كما في غيرها من ميادين الحياة، على تحديد ماهية ما نرى، فهي تساعدنا في تعريف طبيعة الموقف الذي نواجهه

1 – هوتون، علم النفس السياسي، 174.

(أي أنّها تساعدنا على التشخيص)، وتحديد نوع البدلاء أو الحلول التي تجدها مناسبة، أي الاستشراف)؛ ويمكن اعتبار الاعتقادات من منظور علم النفس المعرفي نوعاً من الطرائق الذهنية المختصرة يطوّرها الفرد ليسبغ من خلالها معنى على العالم المحيط، كما تعمل الاعتقادات على فرز الاشارات والمعلومات التي يمكن أن تربكنا حين تحتاج حواسنا دون ذلك.

هناك محاولات كلاسيكية درست الاعتقادات في العلاقات الدولية، وومنها دراسة أولي هولتسن حول نظم الاعتقاد وصور القومية، المنشورة عام 1962، ومقاربة عقدية صانع القرار التي ارتبطت بألكسندر جورج Alexander L Geaorge و "ستيفن والكر" "Stephen Walker" وغيرهم[1].

يمثل تحليل "أولي هولستي" Oli Holstin اعتقادات "جون فوستر دالاس" John Foster Dulles (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) واحداً من أولى الدراسات في نُظُم الاعتقاد الخاصة بصنّاع قرارات السياسة الخارجية وأكثرها شهرة؛ اشتهر في تبنّيه مقاربة متشدّدة تُجاه الاتحاد السوفياتي، وكان كثيراً ما يركّز على مظاهر الشمولية والإلحاد في الشيوعية، ووفقاً لوجهة نظر هولستي كان نسق الاعتقاد الخاص بدالاس ثابتاً أو مغلقاً؛ بمعنى اعتقاداته كانت متشدّدة وعصيبة على التغيير، وهذا من خلال تحليل خطاباته المتعلقة بالاتحاد السوفياتي في مرحلة الخمسينيات، فعندما أظهر السوفيات إبّان الحرب الباردة دليلاً على رغبتهم في تحسين العلاقات، فسّر دالاس ذلك بأنّه إشارة إلى الضعف لا إلى ميل صادق نحو السلام[2].

بناءً عل تحليل هولستي نستطيع اعتبار دالاس مثالا لما يدعوه: نموذج الظّن السيّء المتأصّل (The Inherent bad faith model) تفترض نظرية التنافر المعرفي

1 – هوتون، علم النفس السياسي، 175

2 – نفس المرجع، 176.

(Theory of cognitive dissonance) أنّنا عندما نتلقى معلومات تتعارض مع واحد من اعتقاداتنا، فإنّ ذلك يعرّضنا لحالة من الضيق النفسي.

واجه تحليل هولستي عدداً من المشكلات من بينها المنهجية؛ حيث نجد أنّه عندما وضع هولستي تحليله كان دالاس قد توفي، أي لم يتح له وسيلة اتّصال مباشرة مع وزير الخارجية بل اعتمد في تحليله على الخطابات لقياس مضامين اعتقاداته[1].

أمّا الاعتراض الآخر على تحليل هولستي فهو اعتراض نظري، هل الاعتقادات هي التي تكوّن السلوك من حيث الأساس، أم العكس ؟

يعتقد داريل بيم (Daryal Bem) واضع نظرية إدراك الذات (Self Percception Theory) أنّنا نتصرف أحياناً دون أن نعرف السبب وراءه ما نفعل، حيث لا يكون لدينا اعتقادات محدّدة إزاء ما نفعل، وعندما يحدث فإنّنا كثيراً ما نبني اعتقادات بعد قيامنا بالفعل لكي نبرّر ما فعلنا.

الواقع أنّ الاعتراضين الأول والثاني لا يفسّران حالة دالاس بالذّات فهناك اتّفاق واسع على خطابات دالاس الحادة أنّها تعكس وجهات نظره الحقيقية[2].

يمكن الاعتماد أيضاً على المقاربة المسمّاة "تحليل عقيدة صانع القرار" حيث تعتبر من المقاربات البارزة التي استخدمها علم النفس السياسي لدراسة الاعتقادات السياسية، وقد وضع "ناثان ليتس" Nathen Leites أُسُساً لهذه المقاربة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، حين استقصى الاعتقادات السياسية للينين، وتروتسكي وستالين وأعاد "ألكسندر جورج" Alexander George صياغة أفكار لينين عن الاعتقادات السياسية، ووضعها في صنفين رئيسيين: الاعتقادات الفلسفية والاعتقادات الأدائية.

---

1 – هوتون، علم النفس السياسي، 176.

2 – نفس المرجع، 177.

يؤكّد جورج أنّ عقيدة القائد تمثّل " منظومة من الاعتقادات العامة في قضايا تاريخية أساسية من حيث أنّ هذه المسائل تنعكس بدورها على ميدان الفعل"[1].

1-الاعتقادات الفلسفية:

يمكن عرض هذه الاعتقادات ضمن جملة من الأسئلة على النحو التالي:

- ما طبيعة الأساس للحياة السياسية ؟
- هل العالم السياسي في أساسه قادم على الصراع أو التعاون ؟
- ما الفرص المتاحة لتحقيق القيم والطموحات السياسية على أرض الواقع ؟
- هل يستطيع المرء أ يكون متفائلاً، أم يجب عليه التشاؤم في هذا الشأن ؟
- هل يمكن التنبؤ بالمستقبل السياسي ؟
- ما مقدار التحكم أو السيطرة الممكنة للفرد على التطوّرات التاريخية ؟
- ما دور القائد في الحياة السياسية ؟

2-الاعتقادات الأدائية:

يمكن عرض هذه الاعتقادات ضمن جملة من الأسئلة على النحو التالي:

- ما أفضل الطرائق لوضع أهداف لفعل سياسي ما ؟
- كيف يمكن متابعة الأهداف بأقصى درجة من الفعالية ؟
- كيف يمكن حساب مخاطر الفعل السياسي والتحكم في هذه المخاطر ؟
- ما هو أفضل توقيت للقيام بالفعل الذي يضمن دفع مصالح الفرد إلى الأمام[2].

تتّصل المجموعة الأولى من الاعتقادات بالفلسفة العامة للفرد حول طبيعة الحياة السياسية، بينما تتّصل المجموعة الثانية بمسائل "عملية" كاختيار الطريقة المناسبة لتحقيق الأهداف السياسية.

---

1 – هوتون، علم النفس السياسي، 178.

2 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي" ، 13-14.

من خلال الأسئلة نلاحظ أنّ الاعتقادات الفلسفية للقائد تحي أفكار المفكرين السياسيين الكلاسيكيين من أمثال "توماس هوبز" Thomas Hobbes و "جون لوك" John Loke، حيث كانت نظرة هوبز إلى الطبيعة البشرية نظرة متشائمة إلى حدّ استثنائي بينما كان لوك أكثر تفاؤلاً[1].

يرى "سكوت كريشلو" Scott Crichlow أنّ هذه المقاربة هي في الأساس مقاربة نزعوية من حيث أنّها تركز على الفروق في ردود الفعل القادة نحو البيئة السياسية الواحدة، فإذا كان الموقف هو شيء أي هو الذي يحدّد السلوك، فإنّنا لا نكون مضطرّين إلى إزعاج أنفسنا بدراسة اعتقادات القائد، لأنّ هذه الاعتقادات لا تضيف كثيراً إلى تفسير السلوك السياسي فهي مجرّد ظاهرة ثانوية، لكن كريشلو يشير إلى أنّ: " تحليل عقيدة صانع القرار يعطينا وسيلة لفحص نزعات القائد الأساسية نحو الفعل السياسي[2].

نأخذ "ليندون جونسون" Lindon B. Johnson وكيف تعامل مع قضية الفيتنام كمثال على بعض الاعتقادات الفلسفية والأدائية، فإذا تناولنا عدداً من الأسئلة الواردة أعلاه، يمكننا أن نقول بشأن نموذج الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون، أنّه لم يمتلك كثيراً من خبرة، إذا فإنّه اعتمد على اعتقادات بسيطة، وإن كانت أساسية في تعامله مع قضية فيتنام.

- إنّ جونسون رأي الطبيعة الأساسية للحياة السياسية كحلبة صراع، فهي حرب بين الخير والشر (كما رآها هوبز).
- اتّخذ طريقاً وسطاً على صعيدين؛ الدولي والمحلي كافياً لتهدئة الأوضاع بالداخل، ولكن ليس كافياً لمنع الصين من التدخل في الحرب.
- إنّ استراتيجية القصف التدريجي أتاحت له ضبط المخاطر والتحكم فيها لحدّ ما.

---

1 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي"، 14.

2 – هوتون، علم النفس السياسي، 180.

- أمّا من الناحية الأدائية اعتقد أنّ بإمكان التفاوض المدعوم بالتهديد أن يعطي ثماراً مع خصمه الشيوعي[1].
- هذه المقاربة تعتمد كثيراً على الخطابات والرسائل العامة التي تصدر عن القائد السياسي أو الاعتماد عن المذكرات وغيرها من المصادر لكن الباحث يوجه دوماً مشكلات لأنّها لا تعكس دوماً عقائد صانع القرار.

المطلب الثاني: دراسة النسق العقيدي بين المنهج الإجرائي والمناهج البديلة

هناك مناهج رئيسية سوف ندرسها هي: "منهج الذكاء الاصطناعي"، منهج " الخريطة المعرفية"، منهج الإيديولوجية"، وكذا " المنهج الإجرائي".

1- المناهج البديلة لدراسة النسق العقدي

1-1منهج الذكاء الاصطناعي:

تمثّل فكرة منهج "الذكاء الإصطناعي" (Artificial Intelligence) في بناء نموذج للنسق العقيدي للقائد السياسي، وتخزين هذا النموذج في الحاسب الآلي، بحيث يكون هذا النموذج قادراً على التخاطب "بذكاء" مع الباحث، وهناك سعي في أن يصبح النموذج قادراً على استخلاص ردود لغوية جديدة، وإثراء النموذج وتطويره، والتنبّؤ بالسياسات التي يمكن أن تترتب عليه[2].

من أمثلة تطبيقات هذا المنهج "آلة جولدووتر" "Goldwater Machine" التي تضمّنت نموذجاً لعقائد السناتور جوولد ووتر عن الحرب الباردة، وقد استخدم النموذج أساسًا لمحاولة تبيين السياسات المحتمل أن يتّبعها جوولد ووتر إزاء المواقف الدولية الجديدة[3].

---

1 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي"، 182.

2 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 37.

3 – نفس المرجع، 38.

المنهج الاصطناعي لا يقدّم أداة لبناء النموذج العقيدي الذي هو محور المنهج، حيث أنّه يفترض أنّ العلاقة بين النسق العقيدي وعملية اتّخاذ القرار هي عملية آلية رشيدة، بمعنى أنّ عقائد معيّنة لابدّ من أن ينتج منها سياسات معيّنة، هو فرض خاطئ إذ أنّ العلاقات بين العقائد نفسها وبين السياسات هي علاقة سيكولوجية مركّبة، كما أنّ العقائد ذاتها تتطوّر استجابة لمواقف جديدة قد لا يستطيع الحاسب الآلي أن يدخلها في اعتباره[1].

1-2منهج الخريطة المعرفية:

يتمثل هذا المنهج في بناء تصوير رياضي لمجموعة فرعية من عقائد النسق العقدي لصانع القرار المتعلقة بمشكلة معيّنة، يتّسم هذا التصوير الرياضي بخاصيّتين مهمّتين:

الأولى: أنّه لا يتناول النسق العقيدي بأكمله، وإنّما يتناول جانباً معيّناً من هذا النسق ويتعلق بقضية محدّدة، ومن ذلك الخريطة المعرفية التي قدّمها بونهام وشابيرو (ورد هكذا) لصانع القرار السوري أثناء التدخل السوري في الأردن عام 1970 لمساندة المقاومة الفلسطينية.

الثانية: هي أنّه لا يتناول العقائد التي تأخذ شكل العلاقات سببية بين عقيدتين أو أكثر من عقائد النسق العقيدي الجزئي، ومن ثمّ فالخريطة المعرفية لا تضم العقائد ذات العلاقة السببية من العقائد[2].

- العنصر الرئيسي في الخريطة المعرفية هو تصوير عقائد صانع القرار كنقطة في صورة هندسية، ثمّ تصوير العلاقات السببية بين تلك العقائد في شكل أسهم، بحيث يمكن حساب المنافع المترتّبة على بديل معيّن.

---

1 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 38.

2 – نفس المرجع.

- يعتبر بونهام وشابيرو أشهر من طبّق هذا المنهج؛ فقد قدّما "نموذج العملية المعرفية" Cognitive Process Model حيث يتضمن خمس عمليات معرفية أساسية، يمكن في نهايتها حساب المنافع المترتبة على البدائل المتاحة، وقد طبّقا النموذج على عقائد صانع القرار السوري أثناء أزمة أيلول/سبتمبر 1970، وعلى العقائد رجال زارة الخارجية الأمريكية المتخصصين في الشرق الأوسط فغيما يتعلق بحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973.
- النقد السياسي الذي وجّه إلى منهج الخريطة المعرفية إلى جانب عدم شمولية للنسق العقيدي لصانع القرار هو أنّه ذو طبيعة غائية Tou totogical.[1]
- المنهج يلجأ إلى استعمال المبررات السببية التي ساقها صانع القرار ذاته لكي "يفسّر" القرار ويتنبّأ به.

1-3 المنهج الايديولوجية:

يعتبر منهج الايديولوجية من اشهر المناهج التي استعملت لدراسة أداء القادة السياسيين، وأكثرهما اقترابا من مفهوم النسق العقيدي.

الايديولوجية ببساطة هي تصوّر كامل للمجتمع المثالي، يقدّم الأدوات العلمية الكفيلة بتحقيق هذا المجتمع.

تختلف الايديولوجية عن النسق العقيدي في أنّ الأولى تفترض نموذجا مثالياً، أمّا النسق العقيدي فإنّه يشمل عقائد الفرد عن البيئة الخارجية، لأنّ الفرد أو صانع القرار قد لا يؤمن بإيديولوجية معيّنة، لكنه لابدّ من ان ينشئ نسقاً عقيدياً يمكنه من التعامل مع المجتمع، واتّخاذ القرارات[2].

1 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 39

2 – نفس المرجع، 40.

من ناحية أخرى فالأيديولوجية تؤثر في مضمون النسق العقيدي فلا شكّ أنّ النسق العقيدي الستاليني تأثّر بالأيديولوجية الماركسية–اللّينينية.

المشكلة الأساسية التي قلّلت من القوّة التحليلية للمنهج هي أنّ مفهوم الأيديولوجية مفهوم مطّاط قبال لشتّى التفسيرات.

تعتبر سر شهرة منهج النسق العقيدي هو أنّه مفهوم الأيديولوجية غير واضح المعالم يسمح لكل باحث بتفسيره بالطريقة التي ترضيه[1].

2- المنهج المقترح لدراسة النسق العقيدي

- المنهج الاجرائي The Operational Code: قدّم هذا المنهج في البداية الأستاذ "ناثان لايتس" Nathan Leites في دراسته المعروفة باسم المنهج الإجرائي للمكتب السياسي عام 1951، والتي وسّع نطاقها في الدراسة التالية بعنوان "دراسة في البلشفية" عام 1953 وفي عام 1969 قام ألكسندر جورج Alexander George بإعادة صياغة مفهوم المنهج الإجرائي بطريقة منظمة في مقالة شهيرة بعنوان: "المنهج الإجرائي منهج اتّخاذ القرار".

والمنهج الإجرائي كما طوّره جورج هي في الأساس نسق عقيدي يتعلق بالحياة السياسية، وهو يقدّم مجموعة من الأسئلة العقيدية السياسية الأساسية التي يفرض أنّها تحدّد جوهر الحسابات والتحليلات السياسية للقائد السياسي[2].

بعض تطبيقات المنهج الإجرائي على بعض القادة السياسيين:

أجريت دراسات عدّة لتطبيق المنهج الاجرائي على بعض القادة السياسيين؛ من أهم تلك الدراسات دراسة "ناثان ليتس" عن المنهج الإجرائي البلشيفي، دراسة جويل اندرسون Joel Anderson حول المنهج الإجرائي للسيناتور "أرثر فاندربيرغ" Arthur

1 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 41.

2 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي"، 12

Vanderberg رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأسبق لمجلس الشيوخ الأمريكي، ودراسة "كورت تويريزر" Kort Tweraser حول المنهج الاجرائي للسيناتور "ويليام فولبرايت" William Fulbright رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأسبق بمجلس الشيوخ الأمريكي.

ودراسة "لوش جوسون" Loch Johson حول المنهج الإجرائي للسيناتور "فرانك تشيرتش" Frank Church، ودراسات الدكتور محمد السيد سليم حول المنهج الإجرائي لجمال عبد الناصر والملك عبد العزيز ومحاضير محمد[1].

أوضحت الدراسات السالفة أنّ المنهج الإجرائي يقدّم مجموعة من العقائد المحدودة التي تميّز بقدرتها على استخلاص الأبعاد السياسية للنسق العقيدي للقائد السياسي، وبأهمّيتها في فهم الحسابات السياسية، ولكنه يضم تلك العقائد المتعلقة بالسلوك السياسي فقط.

يمكن عرض خصائص المنهج الإجرائي على النحو التالي:

النهج الإجرائي نسق متكامل للعقائد السياسية لصانع القرار يقدّم لنا نموذجا لإعادة بناء هذا النسق من خلال أسئلة وفئات معرفية محدّدة، فهو بذلك يتّسم بمجموعة من الخصائص الموضوعية والبنائية فمن الناحية الموضعية، فإنّه يتكوّن من مجموعة العقائد الفلسفة والأدائية التي تحدّد جوهر تحليل القائد السياسي ودوره في هذا العامل، وتصوّره لاستراتيجية السياسية الملائمة في ظروف معيّنة.

ومن الناحية البنائية، فإنّه يتميّز بمجموعة أساسية من الخصائص التي يمكن من خلالها مقارنة الأنساق العقيدية لصانعي القرار[2].

---

1 – محمد السيد سليم، "النسق السياسي العقيدي لمهاتير محمد" (المؤتمر السنوي للدراسات الماليزية، "الفكر السياسي لمحاضير محمد"، برنامج الدراسات الماليزية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 10 مارس 2005)، 4.

2 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 43

2-1ثراء وتمايز النهج الإجرائي:

يقصد ثراء النهج الاجرائي على نسبة عالية من العقائد التي يشملها النهج، يزداد ثراء النهج الإجرائي للقائد السياسي كلّما ازداد التقادم الزمني للمنهج، إلى أن يصل إلى درجة معيّنة من الثراء تكاد تتوقف عندها عملية إثراء النهج (مثال: نجد أنّ ثراء النهج الإجرائي الناصري في فترة ثانية من تطوّره (1956-1967) كان يفوق بكثير ثراءه في الفترة الأولى (1952-1956).

يتأثر ثراء النهج الإجرائي بثقافة القائد السياسي وبحجم المعلومات المتاحة له في الأوقات العادية، وبدرجة ارتباطه العاطفي والمصلحي بالقضايا السياسية له في الأوقات العادية، وبدرجة ارتباطه العاطفي والمصلحي بالقضايا السياسية الرئيسية.

أمّا التمارين فإنّه ينصرف إلى درجة التوازن أو عدم التوازن في التعبير عن فئات العقيدية لكل من عقائد النهج الإجرائي ولا يقتصر القائد السياسي على التعبير البسيط عن العقيدة ولكنه يعبر عنها تعبيراً مركّباً في شكل إجابات متعدّدة طبق النوعية القضايا التي يتعامل معها[1].

2-2 المركزية في النهج الاجرائي

تتفاوت درجة أهمّية عقائد النهج الإجرائي إلى القائد السياسي، فبعض العقائد يمثّل موقف مركزياً في النهج، بينما يضلّ بعضها على هامشه ويُعرّف بعض الباحثين المركزية على أنّها مُرادف للاستقرار العقائدي أو للقوّة الترابطية لبعضها.

فالعقائد المركزية هي تلك العقائد التي تظل مستقرّة عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، أو تلك التي يؤدّي تغيّرها إلى إحداث تغيّرات في العقائد الأخرى للنهج[2].

1 - محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 43.

2 - نفس المرجع، 44

العقائد المركزية هي أكثر العقائد من حيث تكرار التعبير اللفظي كلما ازدادت أهمّية العقيدية بالنسبة للقائد السياسي، ازداد احتمال تعبيره اللّفظي عنها وقد ثبت صحة هذا الافتراض في عديد من دراسات تحليل المضمون.

2-3 التغيير والاستقرار في النهج الاجرائي

يقصد بالاستقرار في النهج الإجرائي درجة الثبات الزمني لمفهوم القائد السياسي لطبيعة العقيدة، ففي مرحلة معيّنة قد يعتقد القائد السياسي أنّ العالم السياسي هو عالم في مرحلة لاحقة يغيّر هذا الاعتقاد[1].

وفي الأخير نستنتج أنّ رغم تعدّد المناهج التي تدرس النسق العقيدي إلاّ أنّ المنهج الاجرائي هو المنهج الذي درس عدّة تطبيقات على القادة السياسيين، من خلال مجموعة العقائد الأدائية والفلسفية التي تحدّد عقيدة صانع القرار ودوره وتصوّره للاستراتيجية الملائمة في وضع معيّن.

1 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 44.

الفصل الثاني

تحولات السياسة الخارجية بدلالة النسق العقيدي

شكل الارتباط بين النسق العقيدي من جهة وتحولات السياسة الخارجية للدول موضوعا هاما للنقاش من خلال انسحاب على التزامات الدولة وتطلعاتها الخارجية وكذا بشأن ما يدار من ترتيبات في مختلف المجالات التي يرتجى تحصيل عوائدهم من خلالها.

إن النسق العقيدي للقادة لطالما عكس الحاجة الشديدة لدى الدارسين لهذا الموضوع، في تفكيك مخرجاته الأساسية، وعلى هذا النحو فقد جرت الموازنة بين جملة من التفاصيل المرتبطة بذلك سواء في الأوضاع المستقرة التي يتعامل معها السياسة الخارجية أو ضمن أطر النزاع التي تنخرط فيها الدولة.

المبحث الأول: أثر النسق العقيدي للقادة في أوضاع السلم

يتم تداول حقيقة مجزئة في أن القادة إنما تحركهم الأوضاع الخفية والمجريات النزاعية وأنه من السهولة بما كان أن يتحرك القادة بحرية في الأوضاع المستقرة وحالات غياب التهديد وأن تكون لهم القدرة على صياغة السياسات الداخلية للدولة والجوانب الاقتصادية مع ما لذلك من أصر على المحيط الخارجي لأن الدولة حينما هذه السياسات فإنها تحدد جهة ارتباط معينة وهذه الجهة ستكون بمثابة مدخلا في آثارها ضمن النظام الدولي ككل.

إن استعراض حالة الارتباط النسق العقيدي للقاعد وسياسة الدولة الداخلية بانعكاساتها الخارجية، يحتم التطرق إلى ذلك من زاويتين.

زاوية التكوين الاجتماعي والهوياتي خاصة التي يحددها القائد السياسي، زاوية البناء الاقتصادي التي وبفعل رؤية القائد السياسي قد تعتبر من مكانه الدولة اقليمي والدولي وأن تفي احتياجات الدولة عن دول الخارج وأن تزيد من إيراداتها المالية.

المطلب الأول: النسق العقيدي ومدلولات صياغة السياسة الداخلية على الخارج

تتجه اهتمامات القائد السياسي دوما نحو تدعيم التماسك الداخلي والسعي لتطوير حالة الارتباط بين مكونات الدولة غير المادية وعلى هذا الأساس فإن أي قائد سياسي مهما تدنت درجة تكونية ومعارفه لا يستطيع إلا أن يعلن أن الهدف الأول سياسته هو الاعلاء من مكانة الدولة وتحقيق انسجام الداخلي فيها، واكسابها قدرا من الهيئة وكل ذلك يمر عبر التأكيد على مشروع مجتمعي وصياغة هوية محددة للدولة[1]، وهي الصياغة التي تستمد أطرها العامة من نظرية القائد السياسي وخريطة الادراكية والمفاهمية وتزداد هيمنة تلك الرؤية على اطار المؤسساتي ودور المجتمع المدني والاحزاب، كلما كان النظام السياسي مغلقا وكان القائد نقطة ارتكاز الأساسية والمركزية.

إن ميل القائد السياسي لصياغة هوية الدولة الخارجية بقدر كبير وهذه الأشكال يمكن عرضها على النحو التالي[2]:

1-اعادة الأحياء للهوية التاريخية للدولة:

تنسجم هذه العملية مع فكرة العودة إلى الأصول واحترام الميراث الثقافي للشعب وتقديس رموزه واعلاء القيم المتصلة بهذا الماضي ولقد لوحظ السعي إلى ترسيخ ذلك لدى العديد من الدول خاصة بعد الفترة الاستعمارية حيث تم الاعتقاد بفكرة أن الاستعمار انما أوجد حالة القطيعة ما بين ماضي دول المستعمرة ومستقبلها وعلى هذا الأساس فإنه ولتصحيح هذا الوضع المختل يتعين العودة إلى الماضي السابق للفترة الاستعمارية،

---

1 – ضحى الشيخ حسن، "اعادة احياء التراث الثقافي بعد النزاعات المسلحة"، اطلع عليه بتاريخ 10جوان، 2017، www.aljumhuri.net/35277

2 – نفس المرجع.

ورفض كل أشكال التحديث وصياغة ذلك ضمن ثنائية الوطنية والخيانة، وفي هذا الاطار يلجأ القائد السياسي إلى استحضار الجانب الرمزي وربطه بشخصية، ومقابل ذلك تجري عملية ترتيب وصياغة للعديد الحقائق التاريخية وتكيفيها على نحو جديد يعلي قيم القوة والتميز وأفضلية الدولة وكذا زيادتها التاريخية، وضمن هذا الاطار تتوافر عبر تاريخ معاصر نماذج عديدة لذلك خاصة إبان النزعة القومية، التي سادت في العديد من الدول والتي ارتكنت غلى مفهوم القومية كمفهوم محوري في صياغة هوية دولة علاقاتها الخارجية[1].

تقدم تجارب الكاريزمية في العديد من الدول العالم الثالث المثال الأكبر دلالة على هذا التوجه فمثلا حاول شاه إيران وإيزاء الضغوط الداخلية وتحديات المكانة الخارجية إعادة احياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية، حيث تم مثلا سنة 1972 الاحتفال بمرور 2500 على نشأة إمبراطورية فارس[2]، وبدأتم اعلان قيم الفارسي على حساب كل القيم الأخرى، غير أنه وفي مواجهة هذا التوجه عملت الثورة الاسلامية فيما بعد على استحضار المكون الإيماني الشيعي والتوجه نحو اعتبار ايران مركزا للثورة الاسلامية، لصياغة المشروع الشيعي للمنطقة بداية من الداخل الايراني، وفق منظور ولاية الفقيه والالتزام الشديد بالمذهب الاثني عشر الشيعي[3].

في مثال أخر يمكن التطرق إلى تجربة المصرية بين الشخصيتين قيادتين هما "جمال عبد الناصر وأنور السادات"، حيث أنه لاستعراض قوة الدولة اعتقد عبد الناصر

---

1 – ضحى الشيخ حسن، "اعادة احياء التراث الثقافي بعد النزاعات المسلحة"، اطلع عليه بتاريخ 10جوان، 2017، www.aljumhuri.net/35277.

2 – نزار السامرائي، "حلم اعادة الامبراطورية الفارسية: بين التخطيط والواقع"، أطلع عليه بتاريخ 10جوان، 2017، إعادة–الامبراطورية– الفارسية–بين– التخطيط– الواقع.8861: mugtama.com/misc/item

3– نفس المرجع.

أن السبيل هو العامل القومي على اعتقاداته أن مصر يمكن أن تقوم في العالم العربي بما قامت به بروسيا في الوحدة الألمانية، على هذا الأساس تم تمييز مصر على أنها دولة قومية وأن العروبة هي الغطاء لذلك وفي سبيل تحقيق هذا الأمر تم استهداف المكونات الهوياتية أخرى وفرض المنطق القومي على كل المكونات البشرية في مصر، بصرف النظر على اختلافات الواردة الموجودة بينها، ومن أجل احياء ما اعتبر مجدا قوميا لمصر[1].

ثم استدعاء كثير من التفاصيل التاريخية التي اسقطت على جمال عبد الناصر وأبرزها تشبيهه بصلاح الدين الأيوبي وربط بناء الدولة المصرية بجهود القادة الطبار الذين نجحوا بتكوين دولة قوية، على نقيض ذلك اتجه السادات إلى تفعيل انتماء مصر البديل والذي يتجاذ به الاطار الاسلامي والفرعوني، وترسخ هذا التوجه نحو تأكيد الهوية الفرعونية لمصر، ووصف المصريين بالفراعنة مع ما يحمله ذلك باعتقاد ، القوة والهيئة خصوصا مع مقاطعة العربية والتي واجهاتها مصر خصوصا مع اتفاقيات السلام مع اسرائيل مع نهاية القرن العشرين[2].

في مثال آخر نجد أنّ الرئيس رجب طيب أردوغان يحاول إحياء إرث الإمبراطورية العثمانية، من خلال إعادة تدريس اللّغة العثمانية في المراحل الثانوية، مشيراً إلى أنّها ليست لغة أجنبية بل هي شكل من أشكال اللّغة التركية، وكذلك النشيد العثماني فقد أعيد عزفه في القصر الجمهوري بدلاً من النشيد التركي، وذلك لأوّل مرّة منذ سقوط الخلافة العثمانية، كما وافقت لجنة الشؤون الدستورية بالبرلمان التركي على اقتراح نواب حزب

1 – محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، 305.

2 – نفس المرجع، 339.

العدالة والتنمية إعداد شعار رسمي جديد للجمهورية هو ذاته شعار الإمبراطورية العثمانية بعد أن ألغي عام 1922 بسقوط الخلافة والمعروف بـ "الطغراء"[1].

نجد كذلك ظهور الرئيس التركي خلال استقباله للرئيس الفلسطيني محمود عباس في قصره الرئاسي الجديد، رفقت 16 جندياً للرئيس الأذربجاني للرئيس الأذربجاني "إلهام علييف"، كانت هذه أحدث تقاليع "أردوغان" نحو حلم إحياء الخلافة العثمانية، وظهر خلال الاحتفال بالذكرى السنوية 562 لفتح القسطنطينية "اسطنبول" وسط 478 جندي من الجيش التركي، كانوا جميعاً يرتدون الزّي العسكري العثماني، أطلق عليهم اسم "كتيبة الفتح العثماني"[2].

لا يقتصر إعادة بناء العثمانية الجديدة على السياسة الداخلية التركية فقط، بل تعدّى ذلك حتى إلى السياسة الخارجية التركية من خلال استذكار أنّ الامبراطورية العثمانية متعدّة الثقافات، وبالتالي يجب على السياسة الخارجية التركية أن تحترم وتستوعب كل الثقافات القومية، وكذلك استنباط الكبرياء والعظمة للإمبراطورية العثمانية وبالتالي ضرورة التصرّف في السياسة الخارجية التركية من منطلق الصورة الذاتية القوية، والدول التي تتصرف بهذا المنطلق تكون ردود أفعالها جدّ قوية ومندفعة تُجاه ما تتعرض له من مواقف[3].

إن قدرة القائد السياسي على تحديد هوية الدولة، وصنع ما يراه هيبتها الخارجية، عبر العودة إلى الأصول، تبرر بأفكار الولاء والانتماء، ويتم الدفع إلى اعتبار أن ما

---

1 – رانيا حنفي، "أردوغان ووهم الخلافة العثمانية"، أطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، www.ahram.org.eg/news/191976/1150/540039.

2 – بلخيرات حسين، " تحوّلات السياسة الأردوغانية الخارجية"، اطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، www.noonpost.org/content/15444.

3 – نفس المرجع.

يخالفها يدخل ضمن قيم القمة وموروثتها، وهناك نماذج كثيرة في هذا الاطار عبر العديد من الدول حيث صنع الهيبة الخارجية للدولة يكون عبر تأكيد صلابتها الداخلية للماضي[1].

2-الارتكاز على هوية الدول القوية:

إزاء الفشل في التغلب على تحديات التنمية والاستقرار الداخلي وفي ظل اعجاب القائد السياسي بتجربة دولة قوية وكذا مكوناتها الثقافية والاقتصادية والسياسية يتم اللجوء في فترات معينة إلى محاولة استنساخ ذلك واسقاطه على الدولة، وبالتالي تحويل هوياتها بالكامل لأجل تتطابق مع هوية تلك الدول[2].

ويقدّم لنا التاريخ الحديث نماذج لما يمكن وصفه بالانسلاخ التام وكذا محاولة الاندماج في هويّة الدولة المستعمر على نحو يُلغي كل صلاتها بهوّيتها الأصلية، حيث بقية الدول رهينة سياسات واقتصاديات الدول الاستعمارية التي نجحت في تعميق تبعية هذه البلدان النامية لها على غرار أغلب الدول العربية والافريقية، وهذا راجع إلى القيادات السياسية التي وصل أغلبها للسلطة بأساليب غير ديموقراطية، حيث أرادوا أن يتشبّهوا بكل من فرنسا خاصة وبريطانيا وأن يحوّلوا أُطُر القانون والاقتصاد واللّغة إلى نفس شاكلة التجربة الفرنسية مثلاً[3].

نجد من بين العديد من البلدان النموذج التونسي في عهد لحبيب بورقيبة والتي بقيت إلى حدّ كبير تحت غطاء الوصاية الاستعمارية في تحديد أغلب خطوط السياسات

---

1 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 89.

2 – مجيد حسام الدين علي، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، 368.

3 – حلمي شعراوي، "افريقيا من قرن إلى قرن" (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، 50.

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكبرى، والتي كرّست المزيد من تبعية الدولة ونوعاً جديداً من الاحتلال أخذ مفاهيم متنوّعة من قبل العولمة والغزو الثقافي وغيرهما[1].

وبعد وصول الحبيب بورقيبة إلى سُدّة الحكم وضع حسب توجّهه ملامح الدولة العلمانية حيث تقوم على شعار الحداثة، مرتبطاً بذلك بالمنوال الغربي وخاصة الفرنسي، وذلك عقِب انقلابه على النظام الملكي واعلان الجمهورية في تلك الفترة سعى إلى تحديث الدولة حسب رؤيته واستيلاب الهُوية العربية الاسلامية حيث عمل على أن تكون تونس نموذجا المستنسخة على الشاكلة العلمانية الغربية الفرنسية والتي استهدفت السلطة والمؤسسات القوانين وهمّش ثقافة الشعب، ممّا أدّى إلى غلق المساجد "مثل جامع الزيتونة" واعتباره مؤسسة دينية، وكذلك تعليم اللغة الفرنسية على أنّها لغة رسمية تزّس في جميع الأطوار[2].

أمّا اقتصادياً فقد عاشت هذه الأخيرة في بدايتها طفرة قوية، إلاّ أنّ هذه التجربة لم تنجح وأُوقفت لتصبح تونس مرة أخرى أسيرة للنفوذ الرأسمالي والتبعية الغربية عامة والفرنسية خاصة[3].

تونس ليست الدولة الوحيدة التي لديها تبعية وانسلاخ تام للدول المستعمرة نجد كذلك الجزائر بمساعي العديد من الأطراف لتأصيل الارتباط بفرنسا، وكذلك في ما يخص

---

1 – ظافري الطيبي، "اين مكان لبورقيبة في تونس الثورة ؟"، اطّلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، www.assafir.com/؟اين–مكان–لبورقيبة–في–تونس–الثورة

2 – نفس المرجع.

3 – نفس المرجع.

الدول الافريقية التي فقدت هويتها الأصلية بالكامل خاصة لغتها لصالح اللغة الفرنسية أو الانجليزية والبرتغالية[1].

تقف مسؤولية القائد السياسي في اضاعة هوية بلاده أصلية عبر تكوينه العلمي والعسكري حيث أن عددا من القادة قد ترسخ لديه الشعور بالوصاية والتبعية لقوة خارجية نتيجة لهذا التكوين، وحتى وإن لم يجاهروا بالتبعية المطلقة ويعملوا على المجاهرة بالتغيير الشامل لقيم مجتمعاتهم إلا أنهم خاضعون سياسيا بشأن التعامل مع مواضيع تتصل بهوية الشعب وأصوله مثل مواضيع المنظومة التربوية والقضاء وكذا العلاقة بين الدين والسياسة وتبرز التجربة الجزائرية ضمن ما عرف بمشاريع الاصلاح لكل المنظومات في الجزائر كيف أن ولاءات قادة سياسيين لجهة معينة تطبع هذا التحرك، ويصدق مثال أيضا على دول الخليج أو المغرب والأردن[2].

إن خطورة هذا الشكل في ارتباط النسق العقيدي للقادة بتحديد السياسيات الداخلية والاجتماعية يؤكد على حقيقة أن الدولة تتراجع هيبتها وتتآكل بنية هويتها إذا ما تم المضي في خيار التبعية وتبني القيم الخاصة بدولة أخرى[3].

3-السعي لتأسيس هوية بديلة:

يتصل هذا السعي بحالة عدم استقرار السياسي والاضطراب المجتمعي الذي تشهده الدول في خضم فشل المراهنة على الخيارين السابقين حيث أنه وأمام ضغوط وتطلعات

---

1 – ظافري الطيبي، "اين مكان لبورقيبة في تونس الثورة ؟"، اطّلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، اين-مكان-لبورقيبة-في-تونس-الثورة ؟/www.assafir.com

2- عينان الطاني، التبعية السياسية، الأشكال والنماذج، أطلع عليه بتاريخ 10جوان، 2017 ANNABAA.ORG/nba49/tabeayah seyaseyah .

3- نفس المرجع.

.

الشعوب لتغيير واقعها المتردي ونتيجة عدم كفاية فعالية الاعتقاد بالماضي التاريخي لتلك الشعوب وحالة العداء لتجربة الدول الاستعمارية يتم الميل بما يمكن وصفه بالطريق الثالث لتشكيل هوية الدولة، وبالتالي تحديد فعلها الخارجي واحتمالات التعاون والاختلاف مع غيرها وكل ذلك مناط بالنسق العقيدي للقائد السياسي، خصوصا إذا تمتع بميزات قيادية منفردة واكتسب ولاء الجماهير[1].

إن الاعتقاد بالطريق الثالث يكون بتطوير هوية بديلة سواء اقتربت هذه الهوية من أطر الواقعية أو ابتعدت عن ذلك على غرار تجربة معمر القذافي في ليبيا أو عيدي أمين في أوغندا أو الصيغة الايجابية كما حدث في المكسيك التي لا طالما اعتبرت بلد متشتت بين انتمائيين: لاتينّي جنوبي، أو أمريكي شمالي، ونجحت إلى حد ما في تطوير نفسها، وفق منظور الطريق الثالث كذلك تركيا إلى حد ما تحاول أن تنأى بنفسها عن كونها عثمانية أو متغربة بالكامل، هو التحدي الذي يدفع العديد من الساسة الأتراك بشأن تركيا الجديدة غير أنه لا يمكن الانكار قوة وجاذبية الموروث التاريخي.

ويمكن أن نقدم مثال أخر للهوية البديلة بحالة روندا، حيث أنه وبعد أعوام عدم استقرار 1997/1994 طور رئيسها "بول كاكا" هوية بديلة لرواندا أساسها الانسلاخ عن التبعية لفرنسا وتغير لغة فرنسية بالإنجليزية واحداث اصلاح شامل وجعل من رواندا البلد الأكثر نموا في السنوات الماضية[2].

1 – نوار محمد، "المجتمع بين التبعية والهوية الوطنية" (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، 97،98.
2 – نفس المرجع، 100.

المطلب الثاني: سياسة البناء الاقتصادي للدول بدلالة النسق العقيدي

تسعى القيادات السياسية لإثبات أهليتها في إدارة شؤون الدول من خلال تغطية احتياجات الأفراد المعيشية والخدمة ولا يمر ذلك إلا عبر بناء اقتصادي قوي يلغي الحاجة إلى استعانة بالخارج ويؤسس لاستقلالية مفترضة للدول.

ويتأسس هذا الفهم فيما يحدده صانع القرار من تصور لمفاهيم الانتاج والاستهلاك والرفاه والأولويات الاقتصادية وتوظيف مواد الدولة، وكذا عوائد هذا التوظيف وفهمه لقضايا الحاجة والندرة والاكتفاء والتبعية[1].

إن الوصف الرائج لهذه العلاقة يندرج عادة في فهم المتداول ضمن ما يمكن وصفه بالقيم الوطنية والحرص على مصالح الدولة إلا أنه بالعمق يتصل بتحديد الموقف والشيفرة الاجرائية لصانع القرار، حيث أنه قد يكون من الملائم جداً في حالات أن القائد السياسي يراهم على النهوض اقتصاديا باستغلال نوارد الدولة في حدّها الأقصى على أساس اعتقاد منهم أنّه كلّما تمّ ذلك بشكل اشمل واسرع كلّما تحقق البناء، على هذا النحو يمكن العودة إلى تجربة السبعينيات مع قادة من أمثال: هواري بومدين وصدام حسين ومعمر القذافي، حينما تمّ استنزاف كل طاقات الدولة لتحديث اقتصادها وثمّ التعويل على الصناعات الاستخراجية والتركيبية لاختزال ما اعتبر فجوة التصنيع إزاء العالم الغربي[2].

إنّ هوس الكثير من القادة بالعظمة جعلهم ينخرطون ضمن مشاريع اقتصادية ضخمة على غرار المناطق الصناعية الضخمة والمصانع الكبرى بدرجة إنفاق كبيرة،

---

1 – نزار كاظم الخيكاني ووحيد يونس المسوي، السياسات الاقتصادية (الأردن: دار اليازوري، 2016)، 20.

2 – عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحدّيات التنمية: رؤية جديدة (لبنان: دار المنهل اللبناني، 1996)، 319.

ودون مراعاة لمسألة تقسيم العمل ولا للمهارات القيادية والإدارية ولا لقيم الجودة والتنافسية، حيث أنّ هؤلاء القادة كان همّهم الأكبر هو الظهور بمظهر قادة أصحاب الاقتصاد القوي[1].

وفي سبيل تحقيق ذلك طغت الاعتبارات الفردية والفهم الضيّق لهؤلاء وكذا الانفراد بالقرار دون التوقع للنتائج السلبية لذلك، وفي الجانب المقابل حرص قادة آخرون على الدخول بما يسمى "اقتصاد الحرب" عن طريق تحويل مقدّرات الدولة لقطاعي الأمن والدفاع وأن يرعى الجيش كافة الأنشطة الاقتصادية ويشرف عليها[2].

تقدم تجربة مصر خلال أكثر من نصف قرن كيف أن النخبة العسكرية، اعتقدت أن الانضباط السائد في الجيش وهو السبيل الوحيد لإدارة اقتصاد قوي، وتغطية احتياجات الأفراد فعلى هذا الأساس تراجعت التنافسية والجودة لصالح الاحتكار وتدني الخدمات والجودة ثم تورطت الدولة نتيجة سياسات صناع القرار في الاستدانة.

لأن هؤلاء اعتقدوا أنّ ذلك السبيل الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية خصوصا مع غياب مؤسسات تعترض على قرارات هؤلاء القادة[3].

على نحو متناقض فإن مفهوم بناء اقتصادي قادة أخرين كان مغايرا تماما لهذا منحى سلبي المذكور أعلاه، فتجارب كل من سنغافورة وماليزيا، كوريا الجنوبية والفيتنام وطيوان، ودول أخرى كانت بالرغم من حالة انفراد بالسلطة وسيطرة القائد السياسي، نموذجا للنهوض الاقتصادي، وذلك من خلال حرص قادة هذه الدول على الاصلاح

1 – خليفة، اقتصاديات الدول العربية، 319.

2 – نفس المرجع، 320.

3 – محمد عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي (مصر: معهد الإنماء العربي، 1980)، 320.

الاقتصادي ومحاربة الفساد والسعي للظهور دوما بمظهر النزاهة ونظافة اليد وتفعيل منظومة عقابية صارمة[1].

ونجد في الاطار في هذا الاطار تجربة سنغافورة للرئيس "كوان يو"، صاحب فكرة "من العالم الثالث إلى العالم الأول"، حيث استفادة من تجربة الدراسة في المملكة المتحدة لإيجاد رؤية تنموية إنسانية اقتصادية تدفع ببله المتخلف إلى طريق التنمية المستدامة، ممّا نقل سنغافورة من دولة مغمورة من عالم الثالث إلى دولة حديثة من دول الصف الأول[2].

تطوّر الاقتصاد بسرعة ملحوظة وذلك راجع إلى اتّباع سياسة اقتصادية تتّسم بالصرامة، حيث اعتبر "لي كوان يو" أنّ التعليم هو المفتاح الأساسي والحقيقي للعالم الأول والمنافسة الاقتصادية العالمية وكذلك بإساء قيم حب العمل، ومحاربة الفساد وبإدارة نظامها المالي بشفافية وكفاءة، والتركيز على مسائل النظافة والسلوك السوي والخضوع لمؤسسات الدولة والعمل على احتياجات الأفراد[3].

وضعت سنغافورة وبقيادة رئيسها وقائدها "لي كوان يو" استراتيجيتين تعتمد الأولى على استيراد أحدث التطوّرات التكنولوجية العالمية لزيادة انتاجية الرأسمال والعمالة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما تركز الثانية على توفير البيئة القانونية والفكرية والحكومة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتبة من خلال خلق مجالات للابتكار والتقدّم التكنولوجي، وفي هذا الصدد تحتلّ سنغافورة المرتبة الأولى في نظام

---

1 – لي كوان بو، قصة سنغافورة: 1965–2000، تر. هيثم الدباجي (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007)، 20.

2 – نفس المرجع.

3 – نفس المرجع، 21.

الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي[1].

تبرز كذلك تجربة ماليزيا في فترة حكم مهاتير محمد الذي جعل منه هويّنه الدينية مصدر استلهام التجربة الاقتصادية والتنموية الماليزية، انتقلت خلالها ماليزيا من دولة زراعية بدائية إلى دولة متقدّمة تحتلّ المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول المصدّرة للتقنيات العالية، وذلك بمعدّل نموّ سنوي يناهز 80 % وهو أحد أعلى المعدّلات في العالم[2].

تعتبر ماليزيا أحد أهم أقطاب الاقتصاد الآسيوي حيث نجد أنّ ماليزيا قد استفادت من التجربة اليابانية حيث ركّزت على سياسة التصنيع للخروج من دائرة التخلّف، مرّت بمراحل مختلفة انتهت بأن تكون ماليزيا دولة مصدّرة للصناعات التكنولوجية عالية الدّقة بعد أن كانت تصدّر المطّاط[3].

كلّ هذا يعود إلى إعجاب "مهاتير محمد" بأفكار مالك بن نبي خاصة ما تعلق منها بشروط النهضة وشروط الحضارة؛ والأساس الذي تمّ اعتماده في تحقيق ما وصلت إليه ماليزيا بالاعتماد على مبدأ "الكل من أجل الوطن"[4].

إن التجربة الاقتصادية استطاعت خلال سنوات أن تصبح واحدة من أعلى البلدان جذباً للاستثمارات الخارجية ومن أسرع البلدان نموّاً في المؤشّرات الاقتصادية، والسبب تمتّعها بحالة من الاستقرار السياسي، كما أنّ لدى حكومتها أهدافاً واضحة حيث راهن

---

1 – هاني السلاموني، "تجربة سنغافورة في التنمية الاقتصادية"، اطّلع عليه بتاريخ، 10 جوان، 2017، www.almasryalyoum/com/news/details/698468.

2 – مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية (الأردن: دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، 2003)، 168.

3 – نفس المرجع.

4 – رائد محمد عوض قدوة، "التجربة الماليزية في التنمية"، اطّلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، www.huffpostarabi.com/read-qaddura/story-b-9013962.html

الرئيس التركي الحالي " رجب طيب أردوغان" على مسألة صعود تركيا في محيطها الإقليمي والدولي على كفاءة نموذجها الاقتصادي[1].

وعلى هذا الأساس فإنّ الرؤية القيادية التي تمتّع بها أردوغان تراوحت ما بين رفض الواقع السيّئ للاقتصاد التركي والتضخّم السائد، وفي نفس الوقت رفع التحدّي في إصلاح ذلك بناءًا على معايير أخلاقية بالمقام الأول متّصلة بالشفافية والأمانة[2].

يعتبر اقتصاد تركيا من ضمن أقوى اقتصاديات 20 دولة حول العالم، بل من بين ضمن 5 اقتصاديات في العالم خلال سنوات قليلة، أثبت الاقتصاد التركي مرونته وقدرته على المقاومة في أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية، وهذا راجع إلى وجود نخبة حاكمة هدفها التغيير والحكم الرشيد، وكذلك الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق الانجازات، فالإصلاح الاقتصادي لا يعتمد فقط على وجود وتوفر الموارد الاقتصادية فقط، وإن كان توفّرها ضروريا لكن حتى الأسباب المذكورة سابقاً ساهمت وبشكل كبير في نجاح التجربة التركية الاقتصادية[3].

كذلك شهدت كوريا الجنوبية إصلاحات ناجحة حيث حقّقت معجزتها الاقتصادية خاصة وذلك انطلاقا من منظومة تعليمية وطنية، أحدثت فارقاً إصلاحيا هامّا رغم مرحلة الحكم الدكتاتورية التي تعيشها في عهد الجنرال " بارك شونج"، حيث تمكّنت كوريا

1 – أحمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حوب العدالة والتنمية: تحولات الداخل و رهانات الخارج (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014)، 84.

2 – محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية (لبنان: دار وجوه للنشر والتوزيع، 2013)، 117.

3 – نفس المرجع، 118.

الجنوبية من جعل نظام التربية والتعليم بها أداة فعّالة في مسيرة التنمية السياسية مدى عشرات السنين حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين[1].

طوّرت كوريا الجنوبية نموذجا تنموياً جمع بين نظام اقتصاد بالتخطيط المركزي ونظام اقتصاد السوق، واستفادت بشدّة من سنوات الحرب الباردة خاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات، حيث حظيت بدعم المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية[2].

اعتمدت في تجربتها على الحس الوطني للسكان خاصة بعد التخلّص من الاحتلال الياباني، اعتمد النموّ الاقتصادي الكوري مبدئياً على الصناعات الخفيفة بصورة منتظمة لتحل محلّها الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، والتي تمثّل أكثر من نصف إجمال الانتاج الصناعي لتصبح اليوم من أهمّ الدول المنتجة والمصدّرة للصناعات خاصة التكنولوجيات الحديثة والدقيقة، حيث جاءت كوريا الجنوبية في المرتبة السادسة بين أكبر مصنّعي السيارات في العالم[3].

يمكن لعرض العلاقة ما بين النسق العقيدي للقادة اهتمامات بناء اقتصادي أن تفتح المجال لدراسة مفهوم الرضا المجتمعي والكفاءة الاقتصادية وأيضا المراهنة على البقاء في السلطة من خلال حالة الاقناع المتصلة بالأداء لاقتصادي، وهي مغالطة يقع فيها العديد من القادة حيث أنه بتوفر موارد مائية للدولة، وتحت سلطة القائد السياسي يجري توزيعها في مشاريع اقتصادية متعددة دون مراعاة للاحتجاجات الفعلية للأفراد أو

---

1 – عبد الرحمن منصوري، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحدّيات المستقبل"، اطلع بتاريخ 10 جوان، 2017،
http:// www.Studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html

2 – نفس المرجع.

3 – نفس المرجع.

القدرة الواقعية على انجاز ويقدم النموذج الخليجي" السعودي خاصة"، اثباتا على ذلك حينما عجزت الدولة على استمرار في تحقيق ما تم التخطيط له، وعوض اتمام المشاريع فقد جرى التوقف عن أغلبها أو الغائها، وهي تجربة تتشابه ما حدث بالجزائر بعد 2013[1].

فبمنظور برنامج الرئيس كان يستند بالأساس على فكرة النهوض الاقتصادي غير أن تراجع مواد الدولة، قد كبح التوجه وجعل القيادة السياسية، تضر إلى اعتراف بضرورة مراعاة الصعوبات المالية التي تعيشها الدولة، عدم الكفاءة الاقتصادية ال.....وبالتالي هي إشارة غير مباشرة لفشل سياسات الرئيس الجزائري ومحيط القرار المقرب منه الذي طالما اعتقد بجدارة هذا البرنامج في تغطية احتياجات البلاد والرفع من أهله أداء الاقتصاد الوطني[2].

تقترب سياسات البناء الاقتصادي كذلك تحت صلة الارتباط بالنسق العقيدي للقائد بإمكانية تطوير طروحات التعاونية مع دول أخرى، حيث تتقارب ميولات القادة السياسيين نتيجة رضا النفس أو صور نمطية أو أحكام مسبقة، وهذا التوافق يؤسس للقادة أولى لبناء تجمعات اقتصادية، والتهيئة لمفاهيم التبادل الحر والتكامل والاندماج[3].

ويمكن عرض ذلك من خلال التجربة الأوروبية أو ما يعرف "بالتكامل الأوروبي" أو " الاتحاد الأوروبي" هو عملية تكامل صناعي وسياسي وقانوني واقتصادي للدول كلياً أو جزئياً في أوروبا، أي إدماج الدول الأوروبية في تجمع إقليمي واحد يخلق حالة من

1 – سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية، تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (فلسطين: مكتب محافظة قلقيلية، 2010)، 33.

2 – نفس المرجع، 34.

3 – محمد العسومي، " مجموعة بريكس: للتغيرات الدولية"، آفاق المستقبل 19 (2013): 65.

الانسجام في المصالح والسياسات؛ حيث التزمت الدول الأوروبية بموجب معاهدة "ماستريخت" 7 أفريل 1992 من خلال البند الخامس على تنفيذ سياسة خارجية أمنية مشتركة لتحقيق جملة من الأهداف[1][2].

لكن نجد في الواقع أنّه من الصعب على الاتحاد الأوروبي الجمع بين المصالح العامة لكافة الدول الأعضاء وجميع المسائل الدولية، لأنّه ليس من السهل بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة وموحدّة للاتحاد[3].

يبقى نموذج الاتحاد الأوروبي هو النموذج الوحيد الذي حقق التكامل والاندماج خاصة من الناحية الاقتصادية وهناك نموذج آخر أو تجارب إفريقية حتى وإن لم تكن ناجحة إلاّ أنّها تسعى إلى تحقيق التكامل والاندماج، نذكر منها الاتحاد الافريقي[4] رغم توافر كلّ مقوّمات التكامل والاندماج الاقليمي في القارة الافريقية، ووعي هذه الدول وعيها لتحقيقي شكل من أشكال التكامل الاقليمي فيما بينها، إلاّ أنّ جهودها تعتبر متواضعة، كانت الخطوة الرئيسية من أجل تطوّر التكامل في افريقيا سنة 1963 بإنشاء منظمة الوحدة الافريقية حيث نصّ الميثاق على ضرورة تعزيز وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والذي أصبح الآن الاتحاد الإفريقي يحمل نفس المبدأ[5].

من أهمّ المعوقات التي تقف في وجه التكامل الافريقي، نجد الفكر السلطوي وانعدام الديموقراطية السائدة في الدول الافريقية وكذلك التبعية الخارجية للاقتصاديات

---

1 – كفية قسيموري، " التكامل الاقتصادي بالتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي" (رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016)، 16.

2 – نفس المرجع، 17

3 – محمد عاشور وأحمد علي سالم، دليل المنظمات الافريقية الدولية (القاهرة: جامعة القاهرة، 2006)، 355.

4 – نفس المرجع، 357.

5 – نفس المرجع.

الافريقية، فمن أجل الحفاظ على المصالح الداخلية لكلّ دولة تمّ اللّجوء إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة، ولذا فإنّ إفريقيا وحتى اليوم تعتمد على أوروبا في جلّ معاملاتها الاقتصادية الخارجية.

وكذلك من النماذج الإفريقية تأسيس اتحاد المغرب العربي كوسيلة لتوحيد اقتصاديات المنطقة إلاّ أنّ هذا التكامل يصطدم بمعيقات وصعوبات خاصة المعوقات الاقتصادية[1].

وأيضا النموذج الجديد وهو نموذج "لبريكس" والذي يجمع كل من: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا؛ يعتبر هذا النموذج ناجح نوعاً ما حيث هذه التجربة أثبتت أنّ للقادة دوراً كبيراً نحو صلات الارتباط الاقتصادي نتيجة توافقات بين هؤلاء وانسجام للأبعاد المعرفية والإدراكية[2].

1 – العسومي، "مجموعة بريكس"، 65.

2 – نفس المرجع.

المبحث الثاني: أثر النسق العقيدي في أوضاع النزاعية للدول

يمثل النزاع الصفة الملازمة لتفاعل الأحداث عبر تاريخ علاقات الدولية، وذلك لما يقترن مع تضارب للمصالح والرغبة في السيطرة وكذا الهيمنة وممارسة النفوذ وبعيدا عن المسلمة القائمة بأن الديمقراطيات لا تحارب مع بعضها البعض، إلا أن الواقع التاريخي اظهر في الطيات الاستعمارية.

كيف تميل الدول إلى الانخراط في منحى النزاعي سواء بأهداف معلنة تتصل بالسياسة الخارجية للدولة أو أخرى غير معلنة تكون بالأساس قرينة النسق العقيدي للقادة، ويمكن في هذا الاطار أن نميز في بعدية أثار هذا النسق في الأوضاع النزاعية فيعد يتصل بطروحات العدوان وامتداد نحو الخارج.

وبعد فيه ميل نحو الحياد وتجنب الحرب ادراكا لمخاطرها وتبعاتها السلبية.

المطلب الأول: طروحات العدوان والامتداد نحو الخارج بدلالة النسق العقيدي للقادة

يعمل النسق العقيدي لصانع القرار على احداث فهم للعالم الخارجي مبني على تماسك عقلي ومضمون عاطفي وكذا مرغوب وانطلاقا من فكرة الطبيعة الشريرة للأفراد الذي أكد عليها رواد الواقعية الأوائل خاصة "توماس هوبز" فإن الشر كامن في ذات البشرية والرغبة في الاستحواذ وامتلاك ما يتوافر لدى الأخرين متصلة دوما بالسلوكيات العنيفة وبالبعد عن أطر الحق والأخلاق[1].

يمثل العدوان الصيغة التعبيرية الأكثر ورودا عبر التاريخ، وهو يستند إلى الموازنة الذهنية والعملية لميزان القومي وتوقيت التحرك والأعباء المتوقعة لذلك وضمن ثنائية الضعف والقوة يتجه طرف مبادر للعدوان إلى استعمال ما لديه من موارد لتحصيل ما يعتبره حقا أو مصلحة حيوية له تأطر النظريات النفسية في النزاع حالة العدوان من خلال شخصية صانع القرار، ويتراوح ذلك بين فكرة الاحباط والتدمير الذاتي والنزعة السلطوية السادية[2]، ولقد نشأت في ذلك تبريرات للأعمال العدوانية التي قام بها عديد القادة عبر التاريخ تحت ما أسموه "الفتوحات والأمجاد"، ويحضرنا في هذا الاطار عدد من النماذج التي أصلّت فكرة العدوان، وحددت معالم السياسة الخارجية للدولة ودفعت إلى افتقار عمليات ابادة وجرائم حرب على غرار ما فعله قادة المغول من أمثال "جنكيز خان"، "هولاكو"، "تيمور لا نك"، كذلك قادة حملات الصليبية والقادة.

الاسبان في استراد الأندلس واحتلال أمريكيا اللاتينية وغيرها من النماذج التي تتصل بفكرة أن امتلاك القوة، يبرر العدوان وتزداد هذه الخاصية مع اعتقاد بفكرة عدم

---

1 – الساعاتي، "دراسات لبعض العوامل"، 15.

2 – تامر كمال الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، 132.

المحاسبة والافلات من العقاب، أو في ظل سياسة الاسترضاء مثلما كما حدث في فترة الحربين العالمتين حيث امتنعت القوى الدولية عن مواجهة السلوك العدواني، لكل من اليابان وألمانيا وإيطاليا واتضح ذلك إنما يؤسس لحلقات من الفكر العدواني المتتالي[1].

يرسخ في ذهن صانع القرار فكرة أن العدوان على الجوار هو فعل تبرره توجهات الدول والأطر الواقعية لذلك وهو ما يستحضر الفكرة الأصلية في أدبيات الواقعية القاتلة بأن الأقوياء يأخذون ما تمكنهم قوتهم من أخذه والضعفاء يمنحون ما لا يستطيعون حمايته والاحتفاظ به على غرار الواقعة الشهيرة المعروفة "بحوار أهل ميلوس"، إن التخطيط للعدوان وانتهاجه كسلوك للدولة إنما يبدأ في أذهان صناع القرار حيث يتم تجاوز الأطر الأخلاقية، ويتعزز الأمر أكثر مع وجود محيط قراري يدعم التوجه ذاته ضمن نخبة متماسكة ترى مصالح الدولة قرينة للتوسع، كما كان عليه الحال بالنسبة للنخبة النازية في ألمانيا 1945/1933، وكذا النخبة العسكرية في اليابان 1945/1926[2].

إن طروحات العدوان تستند إلى فكرة نظرية مضمونها أنه كلما زادت موارد الدولة وكذا قوتها العسكرية كلما كان ذلك اغراء لصانع القرار للتوسع نحو الخارج ضمن ما يعرف بنظرية "الامتداد نحو الخارج"، حيث احساس بامتلاك القوة يدفع إلى البحث عن مجال لتجسيدها وذلك باستغلال المواد المتاحة وممارسة تبرير دعائي لفعل الدولة الخارجي[3].

1 – الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، 133.

2 – أحمد نوري النعيمي، عملية ضع القرار في السياسة الخارجية(عمان: دار زهران، 2011)، 390.

3 – حسن عدنان، نظرية العلاقات الدولية، (لبنان: الجامعة اللبنانية، 1998)، 120.

تقوم النظريات الجيوبوليتيكية خاصة برعاية فكرة امتداد نحو الخارج على أساس كيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحققي أكبر العوائد وتجنّبها المخاطر، مكا يهمّنا هو فكرة الاعتقاد بالمجال الحيوي؛ حيث كنظرية هي عبارة عن حاجة الدولة التي اعتبرت ككائن حي إلى مساحة من الأراضي أوسع كلّما نمت أكثر أي توسع الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى لتأمين حاجات شعبها دون النظر إلى حاجات الشعوب في هذه الدول إلاّ بما يتناسب مع مصلحتها، أسس هذه النظرية فريديريك راتزل[1].

أوّل من فكّر بهذه الطريقة هي ألمانيا زمن حكم النازية إبان قوّتها، ولتأمين النموّ لاقتصادها يلزمها التوسّع في أراضي الدول المجاورة لها لتأمين المواد الأوّلية اللزمة لاقتصادها لبناء الأمّة الألمانية وبدأ هذا التوسّع سنة 1938 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنّه أطر أعمال العدوان بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت تحالفات جديدة هما المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي وبدأت الحرب الباردة بين المعسكرين حيث سعى كلّ معسكر لتوسيع مجاله الحيوي إلاّ أنّ الفرق بينهما وبين ألمانيا النازية هو الطريقة، فكانت سابقاً الآلة العسكرية هي المرتكز الأساسي إذ يتمّ احتلال الدولة واستعمار شعبها واستغلال ثرواتها[2].

وكذلك نجد غزو العراق على الكويت 1990 وهو الغزو والذي يرتبط بمدركات الرئيس الراحل صدام حسين حيث اجتمعت مقارنات القوة مسألة الامتداد نحو الخارج لتقع الكويت ضحية لذلك[3].

---

1 – صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية: مع تطبيقات جيوبوليتيكية واستشراقيه على الوطن العربي (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000)، 150.

2 – نفس المرجع، 151.

3 – نفس المرجع، 152.

إن فكرة الامتداد نحو الخارج تزداد وضوحا وحضورا بتعاظم الحس القومي والحماسة الوطنية بما يجند موارد الدولة بالكامل دون مبالات بالعواقب السلبية يذلك في استنزاف تلك المواد والخطر بمواجهة خطر معادٍ، أو التعرض للعقوبات أو الحصار الخارجي أو حتى خطر فقدان استقلال الدولة السياسي، ووقوعها للاحتلال يعد الهزيمة العسكرية، ولنا في ذلك مثال المانيا النازية، اليابان، إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

يقابل فكرة الامتداد نحو الخارج حالة الانكفاء نحو الداخل وهي الوضعية التي يجد صانع القرار نفسه مجبرا على سلوكها في ظل التقدير السلبي لعواقب أي تحرك خارجي وكذا شح الموارد وعدم استقرار الداخلي والميل إلى عدم انخراط في النزعات الخارجية[2].

المطلب الثاني: الميولات الحيادية والتوجهات الانعزالية

إن الشائعة غالبا أن صانع القرار وفق المنظور الواقعي ميال إلى السلوك العدواني بتوافر موارد القوة لديه، وأيضا يترسخ ثقافة التوسع والاستحواذ على موارد الأخرين، غير أنه يمكن أن يخالف صانع القرار هذا التوجه من خلال خاصتين هما: العزلة والحياد، ورغم حالة التقاطع بينهما إلا أن هناك جملة من الحيثيات، التي تؤسس لتوجه صانع القرار إلى البعد عن رد فعل المعتاد إزاء الأوضاع النزاعية وتجنيب بلاده خيارات الانخراط في الأوضاع النزاعية العنيفة وذلك من منطلق حسابات معينة للكسب والخسارة أو نتيجة تكوين أخلاقي يميز صانع القرار ويميل به إلى المهادنة في حين أن الحالة

1 – الهيتي، الجغرافيا السياسية، 151.

2 – نفس المرجع، 152.

الصحية والجسدية والعقلية قد تعزل صانع القرار وتجعله عاجزا عن متابعة الأعمال العسكرية، فيكتفي بعدم الرد أو اعلان موقف الحياد النأي بدولته عن تلك النزاعات[1].

إن الخريطة الادراكية لصانع القرار تتحدث إزاء آليات استجابة لمفهوم الخطر الخارجي حيث أنه وابان الحرب العالمية الأولى والثانية، دافع قادة بلجيكا وعلى رأسهم الملك عن خيار الحياد على أساس اعتقاد أن عدم الميل لطرف ما هو ضمانة لبقاء الدولة بعيدة عن الحرب رغم أن المعطيات الاستراتيجية ومقتضيات الحرب تشير إلى أن بلجيكيا ورغما عن ارادتها ستكون مسرحا للعمليات العسكرية كونها تقع على خط التماس بين ألمانيا وفرنسا ورغم توافر هذه الحقائق إلا أن صناع القرار في بلجيكا تمسكوا بالخيار المعلن بشأن الحياد كضمانة قانونية في الحماية من العدوان[2].

إن النسق العقيدي لصانع القرار يتجانس مع خياري الحياد والعزلة إذا توافرت جملة من المقتضيات النفسية والميدانية يمكن تفصيلها باستعراض خيارين كل واحد على حدا:

1-خيار الحياد إزاء النزاعات:

يتأسس هذا الخيار أولا من خلال الرغبة في عدم استعداء أي طرف والمحافظة على مكاسب التعامل مع أطراف المتنازعة مثلما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الحروب وأبرزها الفترة الأولى من الحرب العالمية الأولى 1914إلى 1917، وأيضا يمكن ملاحظة ذلك في تعامل دول في الشرق الأوسط مع النزعات التي تقع في المنطقة ويأتي في مقدمة ذاك نموذج مصر وإسرائيل، وأيضا يتم اللجوء إلى

1 – اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2012)، 148.

2 – كنيث وتومسن، قادة الفكر الدولي في القرن العشرين (القاهرة: دارة المعرفة، 2011)، 331.

الحياد لأجل معرفة العواقب النهائية لأي تحرك عسكري، يبادر به طرف ما تجاه طرف أخر وهنا يتدخل عامل الزمن وتطورات الأحداث في تأكيد رؤية صانع القرار أو تكذيبها[1].

ولنا ذلك نموذجين: نموذج "موسليني"، "وفرانكو"، حيث ان الأول اعتقد بأن ألمانيا ستكسب الحرب مع الانتصارات الكبرى التي حققتها بداية 1940، فتخلى عن الحياد وانضم إلى المحور في سوء تغيير واضح لتطلعات الأحداث فيما بعد، في حين أن "فرانكو" كان الأكثر تمهلا على المناورة بشأن جاذبية الانضمام إلى الطرف الأقوى وحافظ على حياة اسبانيا وفي نفس الوقت تعاملها مع كل الأطراف، ويأتي في السياق ذاته موقف القيادة التركية أنداك التي انتظرت الانهزام النهائي لألمانيا لتخرج من موقف الحياد وتعلن الحرب عليها في مارس 1945[2].

يتأسس موقف الحياد أيضا لدى صانع القرار من خلال عدم قدرته على التخلص من الوضع القانوني ثم اقراره بالنسبة لدولته على غرار ما حدث بالنسبة لسويسرا منذ 1815 وأيضا حياد من النمسا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

في جانب أخر يترسخ للحياد في منظومة الفعل الخاصة بصانع القرار كخيار استراتيجي لتسهيل نفوذ الدولة فيما بعد عن طريق الامتناع عن التورط أو إبداء الموقف بخصوص نزاع اقليمي يهم الدولة[3]، ومن ذلك مثلا النموذج الايراني حين امتنع صانع قرار هناك خلال حرب الخليج الثانية 1991 عن ابداء الموقف بشأن الحرب رغم حالة العداء مع العراق، وكذا أيضا في حالة أفغانستان حيث لم تنجز إيران لحالة استفزاز التي

---

1 – وهبة الزحيلي، أثار الحرب: دراسة فقهية مقارنة (دمشق: دار الفكر، 2013)، 231.

2 – الزحيلي، أثار الحرب، 233.

3 – فواز طرابلسي، من زوايا أخرى (لبنان: دار الفارابي، 2009)، 67.

أوجدها صعود طالبان هناك، وتم انتظار ليقوم أمريكيون بإسقاط النظامين في البلدين وتستفيد إيران من حالة الحياد المعلن وتحوله لسياسة ملأ الفراغ واستعانة بوكلائها في المنطقة، وعلى هذا النوع صار جليا أن ايران من خلال منظومة القيادة فيها كانت أكثر إدراكا لتوقيت التدخل وكان الخيار الحياد، مدروسا بدقة وهو ما نلاحظه في سيطرتها الحالية (الوضع في العراق)، قدرتها على ممارسة استراتيجية الاستبداد في مناطق أخرى[1].

ضمن توجهات الحياد، المعلنة يمكن أن نشير أنها قد تكون من صميم سياسة قوية أساسها الغموض والتحرك بسرية، حيث ترسخت في عقيدة صناع القرار الاسرائيلي، بين سياسة المعلنة والسياسة المنفذة، ففي الوقت الذي تلتزم به اسرائيل بالنأي عن نزاعات الشرق الأوسط فإنها وعن طريق أدواتها الاستراتيجية تدير كثيرا من الأعمال الحربية وتتدخل في مجريات أحداث وهي مسؤولة عن حملة من الاغتيالات والأعمال هناك[2].

يتضمن الحياد أيضا صورة متوافرة في الواقع الدولي من خلال النموذج الجزائري مثلا، حيث تأسست ديبلوماسيتها على عدم انخراط في النزاعات الخارجية بحكم رفض مشاركة القوات المسلحة في أي نزاع خارج حدود الدولة غير أنه وفي السنوات الأخيرة صار حياد الجزائر انعكاسا لحالة الضعف التي تشهدها الديبلوماسية الجزائري بحكم

1 – فراس محمد وأحمد الجحشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنة (الموصل: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، 258.

2 – أحمد سعيد نوفل، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، 23.

الحالة الصحية المتردية لصناع القرار الأول الذي هو رئيس الجمهورية بحكم ما أتاح له الدستور من هيمنة كاملة على صنع السياسة الخارجية الجزائرية[1].

2-خيار العزلة للدولة في البناءات الذهنية لصناع القرار:

شكل التوجه نحو اتباع العزلة خاصية في السلوك الانساني لدواع نفسية بالأساس قائمة على عدم تقبل قسم الجماعة أو سلوكها أو رغبة في استقلال والتميز ولقد انتقل هذا السلوك من الأفراد إلى الدول في خضم تطورات العدد والعتاد، ويتأسس سلوك الانعزالي على جملة من الاعتبارات عرضها على النحو التالي:

- اعتقاد صناع القرار بغطاء إيديولوجي معين يكفل للدولة عدم حاجاتها لغيرها والاستهداف الخارجي، ويبرز في هذا الاطار نموذج ألبانيا تحت حكم " أنور خوجة"، 1985/1945، ونموذج كوريا الشمالية منذ 1950 من خلال جعلها منقطعة على العالم الخارجي تماما، وهناك نموذج الصين خلال فترة ما عرف بالثورة الثقافية 1970/1968 حينما قطعت صلاتها مع كامل العام الخارجي برؤية من قائدها "موات سيتونغ"، الذي اعتقد بضرورة ضبط داخل الصين ورفض الشيوعية عليه بشكل تام[2].
- العزلة لأجل استمرار ذلك في البناء الداخلي وتكوين الدولة، وذلك من خلال اعتقاد صناع القرار أن الدولة بحاجة لحالة انقطاع عن العالم الخارجي لأجل اعداد نفسها وتنمية مواردها وتأصيل الاصلاح الداخلي والبناء القومي ويقدم نموذج اليابان في بدايات النهوض الاقتصادي مثال على ذلك حيث انعزلت اليابان بالكامل لأجل تصحيح احتلالات الداخلية وبناء اقتصادي وجيش قويين.

---

1 – وليد خليفة ومحمد العربي (الجزائر: المفكرة التاريخية، دار الأمة، 2007)، 120.

2 – مقلد، العلاقات السياسية الدولية، 150.

والملاحظ أن العزلة الاختيارية لا يمكن أن تطول كثيرا، وإنما ينبغي أن تكون مرتبطة بإدراك صنع القرار أنه لا يمكن تحويلها إلى سياسة دائمة[1].

- العزلة بسبب الاكتفاء بالعلاقة مع الجوار القريب، وهو ما يمكن ملاحظته في نموذج الولايات المتحدة الامريكية التي أسس لها مبدأ "مونرو" سنة 1823 حيث نأت الولايات المتحدة الامريكية بنفسها عن نزاعات القارة الأوروبية وبالمقابل منعت التدخل الأوروبي في الأمريكيتين، وظل التوجه الانعزالي طابع للسياسة الخارجية الأمريكية وكعقيدة راسخة لدى الرؤساء المتاولين إلى غاية الحرب العالمية الأولى سنة 1917 حين اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في الحرب وبعد انتهائها عادت مجددا إلى الحالة الانعزالية لتنهي ذلك سنة 1945 لتتغير عقيدة صناع القرار في أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكتفي فقط بالأمريكيتين كمناطق نفوذ انما مصالحها تشمل عالم ككل، مما يعني ترسخ الطرح الامبراطوري في عقائد صناع القرار الأمريكيين ودفاعهم القوي عن ذلك إبان الحرب الباردة وما بعدها[2].
- العزلة بواقع الجغرافي للدولة، حيث أن هذه الاخيرة وتحت ضغوط الظروف الطبيعية، وعدم امكانية التواصل مع العالم الخارجي تلجأ إلى العزلة لأجل ضمان كفاية مواطنيها وقد ينتج عن هذه العزلة انغلاق النظام السياسي، وصعوبة التضاريس الطبيعية والمناخية ولدينا مثال عن ذلك في كل من منغوليا، بورما، كدول سعت القيادات السياسية فيها إلى عولها وتحقيق حالة من انغلاق تكفل لها التحكم في السلطة وعدم الانجرار إلى نزاعات الخارجية[3].

---

1 – غانم علوان جواد الجميلي، جذور نهضة اليابان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2014)، 97.

2 – علي زياد عبد الله فتحي العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وأفاقها المستقبلية (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، 77.

3 – النعيمي، عملية صنع القرار، 317.

الفصل الثالث

أثر النسق العقدي لرجب طيب أردوغان على السياسة التركية

كما سبق وأوضحنا في الفصول السابقة أن البيئة النفسية وعقائد صناع القرار وخصائصه الشخصية تتكون من تصورات وقيم عند القائد السياسي كمبادئ وأهداف وتوجهات عامة في السياسة والقرارات الخارجية لدولته وهي تعبير كمنظار يرى من خلاله العالم الخارجي ويختار قراراته السياسة الخارجية على أساسه ومن ثم يتضح أثر العقيدي لرجب أردوغان، بشكل واضح في صياغته لتوجهات السياسة الخارجية من خلال ادراكه لمتغيرات البيئة الموضوعية أوضح أردوغان أن تركيا تنتهج في عهده سياسة تصغير المشاكل مع جيرانها وتعمل على كسب الأصدقاء وأن تركيا لا ترغب في تدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما كانت له آثار ايجابية من بينها زيادة حجم التجارة الخارجية لتركيا غير أن السياسة التركية شهدت تغيرات في أعقاب التغيرات الاقليمية في الدول العربية، حيث تعد تركيا طرفا فاعلا في الأزمة السورية.

المبحث الأول: شخصية الرئيس رجب الطيب أردوغان

رجب الطيب أردوغان القائد التركي الأكثر تأثيرا منذ رحيل مصطفى كمال أتاتورك عام 1938 يعد من الشخصيات السياسية البارزة التي حققت نجاحات واسهامات فارقة في تاريخ الجمهورية التركية بل اسمه بات محفورا في ذاكرة العالم العربي الاسلامي ومواقفه العظيمة في قضايا الأمة الاسلامية وتصريحاته صنعت له شعبية كبيرة وجعلت منه بطلا وقائدا يحتذى به، حيث وفي هذا المبحث سنركز على دور القائد السياسي في صنع واتخاذ القرار ، هل أثرت البيئة الاجتماعية لرجب طيب أردوغان على مساره السياسي؟.

المطلب الأول: البيئة الاجتماعية لرجب طيب أردوغان

لا ينشأ النسق العقيدي للقائد السياسي من فراغ ولكنه ينتج مجموعة من الخبرات التي يمر بها القائد السياسي كالتنشئة الاجتماعية والسياسية وانتمائه الديني وغيرها من المؤثرات، حيث وفي هذا المطلب سنركز على البيئة الاجتماعية.

ولد رجب أردوغان في مدينة إسطنبول بتاريخ 26 فيفري 1954 بحي قاسم باشا، حيث جاءت عائلته من محافظة ريزة في منطقة البحر الأسود في شمال تركيا، وكان والده يعمل بحارا، اضطر أردوغان الذي نشأ في أسرة فقيرة إلى العمل بائعا للكعك والبطيخ في شوارع اسطنبول من أجل التكسب[1].

في هذه العبارة عكس أردوغان الجانب الإيجابي في الحي الشعبي حيث يقول أردوغان: "عندما أتأمل سكان حي قاسم باشا، في تلك الفترة كنت ألاحظ أنهم أصحاب

1 – حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب أردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم،2011)، 27–45.

مواقف ورجولة ولم يكونوا من الذين يقولون القول ثم يتراجعون عنه أو يغيرونه فيما بعد، في تلك الفترة كانت ثقافة التعاون والتلاحم بين الجيران هي السائدة كنا في زقاقنا نعيش وكأننا عائلة واحدة كبيرة"[1].

وقال في مناظرة تليفزيونية مع دينر بايكال رئيس الحزب الجمهوري ما نصه:" لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والاعدادية كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي فقد كان والدي فقيرا[2].

في عام 1975 كان مصدر دخله من لعب كرة القدم حيث هي لعبة الفقراء في الأحياء الشعبية، لكن يبدو أن كرة القدم لم تكن للتسلية لدى أردوغان، حيث كانت الكرة هي المجال المتاح له في هذه المرحلة لإثبات تميزه ولتحقيق انتصاراته، حيث اكتسب أردوغان من ملاعب كرة القدم عقيدة العمل الجماعي[3].

لم يكتفي أردوغان باللعب الترفيهي بل انتقل من الهواية إلى الاحتراف ووصل إلى أعلى مستوى في نادي إسطنبول: " كرة القدم علمتني أشياء كثيرة منها، التفكير الجماعي والتعاون والعمل بروح الفريق ويؤكد: "إن استطعتم العمل بروح الفريق، عندها بإمكانكم الوصول للنجاح"[4].

---

1 – محمد المهدي، "شخصية رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http://www.maganin.com/content.aspcotent/d

2 – سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، 31.

3 – أمير بن محمد البمدري، "ثلاثون سبب وسبب للنجاح، رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 03جوان، 2017، http ://www.islamselect.net/mat102873

4– محمد المهدي، "شخصية رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http://www.maganin.com/contentid=22178.

ترك هذا المجال حين أدرك أنّه لا يحقق كل طموحاته الشخصية والدينية والسياسية ووالده لم يكن راضيا عن انشغال ابنه بالكرة حيث كان الآباء في ذلك الوقت يعتبرون كرة القدم نوع من تضييع الوقت والتسلية الفارغة[1].

كعادة الفقراء في المجتمعات الاسلامية في الاحياء الشعبية يميلون إلى تعليم أبنائهم تعلما دينيا، فالدّين لديهم يحمل قيمة أعلى مقارنة بالطبقات الأرستقراطية[2]، التحق أردوغان بمعهد "إمام خطيب" وهو معهد يجمع بين الدراسات الدنيوية والدراسات الشرعية، هذه النشأة شكلت قاعدة دينية صلبة في شخصية أردوغان فقد نشأ وتربى في كنف حركة "الفكر الوطني" منذ أن كان في المدرسة الثانوية للأئمة والخطباء وقد أكّد أردوغان مرارا أن الايمان والأخلاق الاسلامية هما السبب الرئيسي وراء النجاح تخرج أردوغان في المدرسة الابتدائية في عام 1965[3].

حصل على الشهادة من ثانوية أيوب الرسمية في إسطنبول بعد اجتيازه امتحانات الدروس غير المجودة في منهج ثانوية الأئمة الخطباء.

أتم أردوغان دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة في اسطنبول، حيث تخرج عام 1981، تولى خلاله دراسته الثانوية والجامعية مهام فعلية في فرع الشبيبة باتحاد الطلبة الوطني[4]، لم تتوقف التنشئة الدينية عند الأب المتدين والأسرة المتدينة والمعهد الديني، "إمام الخطيب"، ولكن استمرت التغذية الدينية على أيدي أساتذة مثل "نجم الدين أركان" وآخرين من مفكرين والعلماء والأدباء والشعراء الاسلاميين، حيث

1 – محمد المهدي، "شخصية رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http://www.maganin.com/contentid=22178.

2 – نفس المرجع.

3 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي"، 15.

4 – نفس المرجع.

إكتسب أردوغان من هذه التنشئة القدرة على الخطابة والتي سهلت له عمله السياسي بعد ذلك وأيضا القدرة على التواصل العاطفي مع شعب لديه جذور دينية[1].

أكد رجب أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو أسوته الأولى، لكن هذا لا يمنع أنه تأثر أيضا بالزعيم أو كما كان يعرف بالخوجة، (وهي تعني في التركية "المعلم")، أربكان فقد كان استاذ الجيل كامل في تركيا، وكان هو أقوى زعيم في التيار الاسلام السياسي، كان لديه خبرة هائلة في العمل السياسي التنظيمي المؤسسي مع خلفية دينية قوية وراسخة[2]، وجد أربكان في أردوغان النبوغ والطموح والابتكار والقدرة على العمل الشاق والجاد فمنحه الثقة وأعطاه فرصة ليصل لمنصب رئيس فرع حزب الرفاه، وهو في الخامسة والثلاثين من عمره، ثم رئيس بلدية اسطنبول عام 1995.

لكن علاقة أردوغان بأستاذة أربكان لم تكن علاقة تبعية تسليميه أو طاعة عمياء، إنما تعلم منه ما شاء أن يتعلم[3].

1 – محمد المهدي، "شخصية رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http://www.maganin.com/contentasp?contentib=222178

2 – أمير محمد المدرى، "ثلاثون سبب وسبب لنجاح "رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه يوم 03 جوان، 2017، http://www.islamelect.net/mat/102873.

3 – محمد المهدي، "شخصية رجب طيب أردوغان"، أطلّع عليه بتاريخ 3 جوان، 2017، http://www.maganin.com/contentasp?contentib=222178

المطلب الثاني: التدرج السياسي لرجب الطيب أردوغان

بدأ اهتمام أردوغان بالسياسة منذ صباه المبكر فقد بدأ يقرأ في السياسية منذ مرحلة الاعدادية، حيث انضم للاتحاد الوطني للطلبة الأتراك، وفي عام 1976 تولى رئاسة فرع الشباب لحزب السلامة الوطنية في منطقة بيوعلو في اسطنبول، ثم انتخب في العام نفسه لرئاسة تنظيم شباب لإسطنبول حتى الانقلاب عام 1980، تمّ إلغاء جميع الأحزاب السياسية، فتحول إلى القطاع الخاص مستشارا واداريا[1].

عام 1983 عادت الحياة الحزينة إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان إلى السياسة مع حزب الرفاه، خاصة في محافظة اسطنبول عام 1994، رشح حزب الرفاه أردوغان إلى منصب عمدة اسطنبول (رئاسة بلدية اسطنبول)، واستطاع أن يفوز في هذه الانتخابات خاصة مع حصول حزب الرفاه في هذه الانتخابات على عدد كبير من المقاعد.

استطاع أردوغان حل المشكلات المزمنة لهذه المدينة الكبيرة، كمشكلات المياه والنفايات والمرور والتلوث وغيرها، واتخذ تدابير حازمة في مجال مكافحة الفساد[2].

في 12 ديسمبر 1997 تلا أردوغان ضمن خطاب ألقاه أمام لقاء جماهيري بمدينة سعرت أبياتا شعرية من قصيدة فيها اشارات دينية يقول فيها:

مساجدنا ثكناتنا قبابنا خوذاتـنا

مآذننا حرابنا والمصلون جنودنا

هذا الجيش المقدس يحرس ديننا

1 – علاء عبد الحفيظ، "النسق السياسي العقيدي"، 15.

2 – سبيتان، تركيا في عهد رجب أردوغان، 31.

بعد هذه الأبيات الشهيرة اتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية تسببت في سجنه أربعة أشهر ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية والترشح للانتخابات لمدة 05 أعوام[1].

لم تثن لهذه القضية أردوغان عن الاستمرار في مشواره السياسي فاغتنم حظر حزب الفضيلة، ثم انشق عن حركة الفكر الوطني، وأسس حزبا سياسيا جديدا مستقلا باسم "حزب العدالة والتنمية" عام 2001 مع قيادات شابة كثيرة انشقت كانت تمثل التيار التجديدي داخل حركة الفكر الوطني ومن بين هؤلاء القادة عبد الله غول، وبول ارينتش، ومليح وكشتاك، ليتركوا حزب السعادة أخر أحزاب حركة الفكر الوطني في أيدي شيوخ الحركة وقادة تيارها التقليدي وحدهم[2].

أعلن أردوغان أن حزب العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في احتكاكات مع القوات المسلحة التركية وقال: "سنتّبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في اطار القيم الاسلامية التي يؤمن بها 99% من مواطني تركيا"[3].

فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 02نوفمبر 2002، وحصل على ثلثي مقاعد مجلس الأمة التركي، أردوغان لم يستطيع ترأس حكومته بسبب تبعات سجنه وقام بتلك المهمة عبد الله غول[4].

1 – "السيرة الذاتية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 3 جوان، 2017، htt://zainapedia.bbgspot.com/2011/10/bbg.post 93231htm/m=0

2 – سبيتان، تركيا في عهد طيب أردوغان، 32.

3 – نفس المرجع، 33.

4 – علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي لرجب طيب أردوغان"، 17.

وبعد التعديل القانوني الذي أجراه البرلمان الجديد الذي أزال العوائق أمام ترشح أردوغان الذي تحقق في 09 مارس بعد استقالة نائب من دائرة مدينة سعرت وسجل فوزا ساحقا.

بتاريخ 15 مارس من العام نفسه تولى أردوغان رئاسة الحكومة أعلن أنه لا يرغب في تأسيس نظام اسلامي كما فعل أربكان وإنما اعتباره تبارا "محافظا ديمقراطيا" وأعلن تمسكه بالعلمانية لكن على الطريقة الأوروبية أي بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر الدولة على الدين، كما أعلن أنّ الحزب مفتوح أمام كل المواطنين ليحقق مشروعا وطنيا نهضويا ينقذ تركيا من كبوتها الاقتصادية والسياسية ويؤهلها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1].

مع توليه ثلاث ولايات متتالية بعد فوز حزبه في الانتخابات التشريعية في العام 2007 والعام 2011، وضع أردوغان حدا لفترة طويلة من عدم الاستقرار الحكومي وهو تؤكد فوز حزبه في 12 دورة انتخابية خلال اثنتي عشرة سنة من الحكم[2]، حيث في ظل حكمه سجل الاقتصاد التركي فترة نمو قوي[3].

أعلن حزب العدالة والتنمية رسميا في يوليو 2014 ترشيح أردوغان للانتخابات الرئاسية المقررة في أغسطس لتولي رئاسة البلاد لمدة 05 سنوات أخرى على الأقل([4]).

---

1 – عمر الشوبكي، الخبرة الديمقراطية التركية والتيار الاسلامي: تحولات الأفكار والسياسة (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012)، 62.

2 – من هو رجب طيب أردوغان، أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017،
http ://www.a/hayat.com/m/story/4055310 st hash qs2gt6s/.dbs.

3 – نفس المرجع.

4 –" رجب الطيب أردوغان"، أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017،
http://www.aljazeera.net news/reporsandinterviewsL2014/07/29/

فاز أردوغان في الانتخابات رئاسة الجمهورية لعام 2014 التي قام بها الشعب باختيار رئيسه بالاقتراع المباشر لأول مرة في تاريخ تركيا، ليأتي الفوز مكملا للاستحقاق الديمقراطي بكونها الأصعب على الحزب[1].

يعتبر فوز أردوغان نصرا تاريخيا منذ مصطفى كمال أتاتورك واعلان تركيا جديدة لأنه أول رئيس للجمهورية يتم انتخابه من الشعب مباشرة نسبة 52 %، فقد كان اختيار رئيس الجمهورية يتم من خلال أغلبية أصوات البرلمان حق تعديل قانون الانتخاب ليسمح للشعب باختيار رئيسه مباشرة.

1 – منى جلال، "قصة السلطة في تركيا من أتاتورك حتى أردوغان"، أطلع عليه يوم بتاريخ 4 جوان، 2017، https://ww.sapost.com/turkeys-regmes-strory.

المبحث الثاني: تحولات السياسة الخارجية بدلالة السنن العقيدي لرجب طيب أردوغان

شكل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002 محطة فاصلة في تاريخ السياسة الخارجية التركية، إذ حاول أردوغان أن يؤسس حيثية للسياسة من خلال وضع هدف بأن تكون لاعبا أساسيا مؤسسا لنظام اقليمي جديد وأن يكون قوة اقتصادية كبيرة ودولة رائدة، كما حدد أهدافا عدة من أهمها تصغير المشكلات مع دول الجوار.

وهذا سيخرج تركيا من كونها بلدا طرفا لمشكلات متواصلة مع جيرانها إلى بلد مبادرا إلى حلها على أساس المصالح المشتركة مع اعطاء الأولية لمصلحتها القومية العليا حيث حدثت سياسة عدة في أعقاب الحرب الباردة أثرت على دور تركيا اقليميا ودوليا.

المطلب الأول: استراتيجية تصفير المشاكل

يعد أحمد داوود أغلو أبرز مهندسي السياسة الخارجية التركية، حيث ساهم بفعالية في صياغة استراتيجية جديدة لتركيا، تلخصت في فرضيته "زيرو مشاكل مع الجيران"، وعلى اعتبار أن تاريخ تركيا معروف بحروبها ومشاكلها مع جيرانها: اليونان وأذربيجان والعراق وسوريا وإيران وأرمينيا وهي مشاكل وخلافات مضى عليها عقود وذات جذور تاريخية عميقة شكلت هذه الاستراتيجية انعطافا حادا في السياسة الخارجية حيث عملت على تخفيض منسوب التوتر مع دول الجوار[1].

1 – أزاد أحمد علي، "تركيا من صفر مشاكل إلى صفر فعالية"، أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، www.rudaw.net/arabic/opinion/13092014

بالرجوع إلى وثيقة "تصغير مشاكل مع الجيران"، في المرحلة الجديدة للبرفسور أحمد أوغلو، يتبين أن النظرية لها عمق فكري وبعد استراتيجي يعي المتغيرات السياسية داخل تركيا وخارجها، فالوضع الجغرافي وارثها التاريخي سيضع تحديات كبرى امام هذه السياسة، وهذا ما بينه أوغلو في مقاله حول: "تصعير مشاكل مع الجيران" بقوله: (تواجه تركيا ضغطا لتولي دور اقليمي مهم، ما خلق توترات بين التحالفات الاستراتيجية الخالية والمسؤوليات الاقليمية الصاعدة، كان تحدي إدارة هذه العلاقات ملموسا بحدة في الأزمات الاقليمية الأخيرة وستبقى تركيا ملتزمة بتحقيق انسجام بين تحالفاتها الاستراتيجية الحالية وجيرانها والمناطق المجاورة[1].

أكد كذلك بقوله في مقال: "سياسة تصفير المشاكل في المرحلة الجديدة أنّه ("عندما أعلنا عن بدأ بتنفيذ سياسة تصفير المشاكل لم تكن غايتنا فقط تطوير المصالح الاقتصادية والأمنية لتركيا ولم تفكر أبدا في اتباع أجندة السياسة الواقعية التي تفتقر إلى القيم، بل على العكس كان الهدف منها هو إزالة العقبات دون النظر إلى مصادرها والتي كانت تعيق اندماج تركيا مع جيرانها، هدفنا الأساسي هو السعي من أجل استمرار التواصل بين كافة المجتمعات والشعوب على رأسها شعبنا وشعوب المنطقة برمتها ضمن ما أسميناه ب"الحد الأقصى من التعاون")

سياسة تصفير المشاكل هي رؤية استراتيجية وقيم انسانية واسلامية وبراغمانية معتدلة وراءها قوة جازمة قصد التهديدات لا تطلقها، تعطي الأولوية لقوة تركيا الديمقراطية–المدينة الاقتصادية– الديبلوماسية[2].

1 – مولاي على الأمغاري، "سياسة تصفير المشاكل وعملية السلم والديمقراطية"، أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، www.turkey-post.net/p69932.

2 – نفس المرجع.

يعتبر البعض أن استراتيجية تصفير المشاكل في الواقع هي خطابا دبلوماسيا نظريا أكثر مما هو تطبيقي على أرض الواقع، لأن تركيا اليوم لم تعد تعتمد على الرؤية الجديدة والاستراتيجية التي طرحها مهندس السياسة التركية أحمد أغلو من خلال نظرية العمق الاستراتيجي وموقع تركيا في الساحة الدولية، والتي تعد هي الرؤية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية.

وكانت العلامة الفارقة لهذه الرؤية هي مسألة تصفير الخلافات والمشاكل مع دول الجوار، لكن عمدت تركيا إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وهذا يتضح جليا من خلال التدخل في الشأن السوري والشأن العراقي، فضلا عن الشأن الفلسطيني[1].

فمثلا نجد السياسة الخارجية التركية تواجه تحدي كبير في العراق خاصة المسألة الكردية وامتدادها داخل تركيا، وهذه كانت في الأساس مواقف تركيا من كل التطورات التي حصلت في العراق منذ الاجتياح الامريكي للعراق، وحتى اليوم تسعى تركيا في ظل التحولات الايديولوجية الاسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية لصياغة سياسة خارجية جديدة في الحسبان العمق التاريخي والثقافي للبلاد والمجتمع.

حاصل أمر أن "سياسة تصفير المشاكل" خيار استراتيجي لا بأس أن يتوقف تنفيذه بعض الوقت من أجل صد مؤامرة ضد أمن القومي التركي أو الوقوف مع المطالب الشرعية لبلدان الربيع العربي أو رفضا لصهيونية بنية الارهابية أو عندما يقوم نظام طائفي بإبادة شعب بكامله من أجل البقاء في السلطة[2].

---

1 – محمد محمد فاضل وعبد العلي الشويلي، "تصفير المشاكل والخلافات في ظل الاستراتيجية"، أطلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017،

www.naiti yah.org/ara/post/37956

2 – مولاي على الأمغاري، "سياسة تصفير المشاكل وعملية السلم الديمقراطية"، أطلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017، www.turkey.post.net/p.69932/

سياسة تصفير المشاكل مع الجوار تعتبر شعار تخلص لتطلعات تركيا حيال علاقتها مع دول الشرق الأوسط فهي ترغب في إزالة كافة المشاكل مع الدول المجاورة لها أو على الأقل تقليصها وتخفيضها إلى أدنى المستويات.[1].

المطلب الثاني: استراتيجية التدخل في نزاعات منطقة

وجدت تركيا نفسها منخرطة في الأحداث الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط والبلقان وهو أمر توضحه دروس التاريخ، ووفقا لما ذكر أردوغان فإن: "التاريخ يبين بوضوح أنه من المستحيل أن نعمل على ترسيخ السلام العالمي ودعمه من دون ضمان السلام والاستقرار في منطقة البلقان ومنطقة الشرق الأوسط، وتنتهج تركيا سياسة بناءة وشاملة في التعامل مع هاتين المنطقتين، وهي السياسة التي تتميز بنماذج رائعة من التعايش والعلوم والفنون والثقافة والحضارة"[2].

يحمل أردوغان رؤى معينة للمشكلات الدولية المعاصرة، ويشير إلى بعض تلك المشكلات للتدليل على صحة عقائده، وعلى سبيل المثال فقد ذكر أن:" الظروف الفوضوية التي سادت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كانت سببا في إيجاد العديد من المشكلات المزمنة مثل الحروب الأهلية، الاحتلال والتسلح النووي والاتجار بالبشر وفي حين تتيح العولمة فرصا جديدة فإنها تتسبب في النظام العالمي"[3].

يشمل الشرق الاوسط الدول العربية وتركيا وإيران ويشهد هذا الجزء من العالم اضطرابا وتعقيدا حيث تمر هذه الدول بتغيرات حقيقية بسبب الربيع العربي والثورات

1 – محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي: موقع الاستراتيجي لتركيا ودورها في الساحة الدولية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، 614.

2 – شريف تغيان، الشيخ الرئيس طيب أردوغان (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، 240.

3 – رجب الطيب أردوغان، "تركيا أمة جديدة لا غنى عنها"، الخليج الامارتية، أطلع عليه بتاريخ04 جوان، 2017، http://www.elaph.com/web.Newspapers/2010/02/619931.html

المضادة له، حيث أصبح عدم الاستقرار والفوضى هي سمة الدول العربية التي شهدت الربيع العربي مثل مصر، اليمن، سوريا ليبيا، العراق، أيضا هناك تفاعلات القضية الفلسطينية[1].

جاءت الثورات العربية لتضع تحت الاختبار الجدي والقاسي واحدة من أكبر التحولات في التاريخ تركيا والتي مثلتها استراتيجية العمق الاستراتيجي بكل عناوينها المثيرة والجذابة ولتشكل حدا فاصلا بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية[2].

أثرت ثورات الربيع العربي على الاستراتيجية التركية السابقة حيث أعاقت مسار استراتيجية تصفير المشكلات، لاسيما أن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق، وتحولت إلى طرف في الصراعات بين الدول العربية والاقليمية وفي الصراعات الداخلية فساد التوتر علاقاتها مع عدد كبير من الدول مثل سوريا وايران والعراق وروسيا واليونان وقبرص اليونانية، فضلا عن اسرائيل في تراجع لمبدأ تصفير المشكلات في السياسة الخارجية التركية[3].

مع فشل سياسة تصفير المشكلات وتحويلها إلى تعميق المشكلات تبدو السياسة التركية دخلت مرحلة جديدة من التحول هو أشبه بالانقلاب على سياستها السابقة، لتعود تركيا من جديد دولة محاطة بالأعداء بدلا من الأصدقاء[4].

---

1 – وائل شديد، "الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط"، أطّلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017، https://www.wshadi.dz.wordpress.com/20/02/18/

2 – فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمينة متغيرة (الموصل: المنهل للنشر والتوزيع، 2011)، 380.

3 – ميخائيل نجم، "تركيا والشرق الأوسط" (قرطبة: دار قرطبة، 1993)، 143.

4 – وائل شديد، "الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط"، اطلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017، https://wshadidz.wordpress.com/2017/02/18.

تباينت المواقف التركية من الثورات العربية، واتبعت تجاهها سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات، حيث أن تركيا ترى نفسها لاعبا من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطق أن استقرارها يهم تركيا، حيث أن رجب طيب أردوغان اعتبر ما جرى في سوريا مثلا جزءا من السياسة الداخلية التركية وليس من سياستها الخارجية، ولعل إحساس تركيا بوجود(فائض قوة)، لديها و(فائض ثقة بالنفس)، وهو ما يدفعها أحيانا إلى التصدي لملفات أكبر من قدرة ديبلوماسية وامكاناتها[1].

تبنت كذلك تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، حيث نجد أن تركيا التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية عند مطالبة أردوغان الرئيس المصري (حسني مبارك) بالرحيل لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الاسهام في جهود الاغاثة الانسانية وذلك للحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا[2].

نجد أنّ مبدأ أو استراتيجية تصفير المشاكل قد تراجعت نظراً لتدخّلاتها في الكثير من الدول، وهذا ما جعل تركيا في موضع العدو بدل الصديق.

---

1 – رانيا حسناوي ومنى رزق الله، "السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية2005/2002" (رسالة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة تبسة، 2016/2015)،64.

2 – على حسين باكير، "مستقبل الدور التركي في الخليج"، مجلة آراء حول الخليج 8 (2008):
website//www.gre.ae.org.

المبحث الثالث: مسار مراجعة الأردوغانية في سياسة الخارجية التركية

مثلت الأردوغانية كتوجه سياسي ضابط للسياسة الخارجية التركية منحى مهم في تحديد أولويات وتوجهات هذه السياسة وعلى هذا النحو أتيح لأردوغان هامشا من الحرية بشأن قضايا البيئة الاقليمية والدولية، وزاد من هامش هذه الحرية حالة النجاح الاقتصادي التي حققتها البلاد اعتبارا من تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002، وأضحى بإمكان الاتراك المجاهرة بمعارضتهم حتى لسياسات القوى الكبرى في المنطقة، وخلال قرابة العقد من الزمن نجحت السياسة الخارجية التركية في تبني استراتيجية تصفير المشاكل ومحاولة إزالة الأجواء العدائية تجاهها، كما أنها وفقت في جمع المصالح بين أطراف ناقضة إلا أنه واعتبارا من سنة 2011 بدأ يظهر خلل في أداء هذه السياسة وتراجعت عوائدها إلى حد لم يكن بالإمكان أن تقف تركيا على الحياد في العديد من قضايا الاقليمية والدولية، وصار من الواضح أن السياسة الخارجية التركية بحاجة إلى مراجعة من أجل أن تستمر في أداء دور قيادي في المنطقة أو على أقل تمنع التطورات السلبية هناك من الاضرار بمصالحها الاستراتيجية.

المطلب الأول: مبررات وقضايا مراجعة الأردوغانية

إن مراجعة السياسة الخارجية التركية لم تكن محظى اختيار وإنما تظافرت في ذلك جملة من الأسباب والقضايا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي حتمت حالة الانتقال في مواجهة هذه السياسة على نحو جذري، ويمكن عرض ذلك من خلال التفصيل في المبررات هذه المراجعة والقضايا التي شملتها.

الفرع الأول: مبررات المراجعة الأردوغانية

يرتبط كل أسلوب سياسي في استمرار بمدى تحقيق للغايات المرجوة وعلى هذا النحو فإنه يصبح من الضروري جدا التوقف عن أي سلوك وسياسة إذا تراجعت عوائدها أو فشلت في التصدي للتحديات المرسومة مسبقا أو انعكست سلبا على استقرار داخلي للدولة، وضمن هذا الإطار يمكن ملاحظة أن السياسة الخارجية التركية والتي احتفظت بقرار به عقد من الزمن بأهلية أداء الإيجابي وأيضا كونها تجربة نموذجية في المنطقة، إلّا أنّها أحسنت بجملة من اخفاقات أعطت التبرير للمنادين بضرورة المراجعة الشاملة بسلوك تركيا خارجي[1].

تتأس مبررات المراجعة على جملة من القضايا:

1- فشل استراتيجية تصفير المشاكل:

واجهت هذه الاستراتيجية تحديا جوهريا تحتم على تركيا أن تختار حالة التموقع بالنسبة لها في ظل الأحداث المشاركة في المنطقة أنه وفي اطار الحراك الشعبي في العديد للدول العربية لم تستطيع تركيا أن تتأنى بنفسها عن سياسة المحاور وفي نفس الوقت صار لزاما عنها أن توقف مصالحها الاقتصادية والجانب الدعائي المقترن بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان وقد اتضح ذلك جليا بداية من حالة الليبية حيث أسست تركيا فيما سبق بشراكة قوية مع العقيد القذافي وتواجدت بليبيا عمالة تركية معتبرة وخلال الشهرين الأولين من حراك الشعبي والمسلح لوحظ اضطراب موقف التركي، أدل عن حالة

1 – صالح لافي المعايطة، تركيا بين الموقع الاستراتيجي والدور القادم"، مجلة الأردن للشؤون الدولية12 (2009)، 25.

اللاموقف ودور المراقب لتطورات الأحداث ولما اتضح ان النظام العقيد القذافي يقف في مواجهة الحلف الاطلسي.[1]

راجع الأتراك حساباتهم مجددا وانتقلوا إلى صف تأييد المعارضة، مما أخرجهم من موقع الوسيط الحيادي، وأثار في نفس الوقت مخاف حلفاء القذافي وأبرزهم سوريا، وانتهى الأمر بالسياسة الخارجية التركية، لأنّ تبني الدعم للحراك المسلح الذي سيطر عليه الاسلاميون[2].

لم تستطع تركيا أيضا أن تبقى على الحياد إزاء أحداث البحرين في فيفري ومارس 2011 التي جعلتها، إما تقف مع السعودية والامارات والبحرين أو نفق إلى جانب إيران والحراك الشعبي في الخليج واتضح أن تركيا وتحت ضغوط الوفرة المالية لدول الخليج صارت أكثر ارتباطا بهذه الدول وأثارت انتقادات صريحة من الايرانيين وانعكس هذا التجاذب على مصالح انتقادات صريحة من الإيرانيين وانعكس هذا التجاذب على مصالح أخرى في دولة أخرى هي العراق[3].

إن الوضع العراقي غير مستقر بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 عمل على افقاد الدولة العراقية تماسكها وصعود الميلشيات وتدهور الوضع الأمني وهو ما زاد من مخاوف الأتراك بشأن انعكاسات ذلك على الداخل التركي، وضمن السنوات الأولى لهذا التدهور حاولت تركيا أن تقيم ثلاث ارتباطات بالنظام السياسي القائم إلا أنها اصطدمت

1 – زياد عبد الوهاب النعيمي، "الرؤية الإدراكية في دور تركيا الاقليمي"، مجلة العرب الدولية 2660(2009)، 05.

2 – النعيمي، "الرؤية الإدراكية"، 6.

3 – بيل بارك، السياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والأفاق المستقبلية (الامارات العربية المتحدة: مركز الأبحاث للدراسات، 2005)،115.

بضعف هذا النظام وبنيته الطائفية، فاتجهت إلى محاولة منع حدوث تقارب الأكراد في العراق وتركيا عن طريق خيارين[1].

يتعلق الخيار الأول باستخدام القوة المسلحة ضد التجمعات الكردية المعارضة في شمال العراق، وهو خيار مع مسائل السيادة وحسن الجوار وولد ضغطا على سياسة الأتراك.

الخيار الثاني: تجسيد في محاولة اقامة شراكة مع اقليم كردستان العراق تمتد، بخلاف النواحي الاقتصادية إلى الحواجز الأمنية، هو ما دفع بالسلطة المركزية ببغداد إلى انتقاد هذه العلاقة التي تأسس إلى انفصال الإقليم، بالرغم من محاولات التركية لطمأنت جانب العلاقة وينتقدون السياسة الخارجية التركية واتضح ذلك خاصة بقاعدة بعشيقة التي طالب الساسة العراقيين بأخلائها من التواجد التركي في حين رفض الأتراك ذلك[2].

إن صعود تنظيم الدولة بسرعة وسيطرتها على أراضي شاسعة في المنطقة فيتيح المجال باتهامات صريحة بالمسؤولية عن هذا الوضع وشكك في الجهود التركية بمكافحة ما يسمى الارهاب.

تمثل سوريا نموذجا آخر لفشل استراتيجية تصفير المشاكل بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، حيث انتقلت تركيا من وضع الوسيط في بداية الأزمة السورية إلى وضع الخصم، ثم انخرطت في الدعم الصريح للعمل المسلح مما خلق قطيعة كلية بين

1 – بارك، سياسات تركيا، 116.

2 نفس المرجع،117.

النظامين ومع استطالت النزاع فشلت تركيا في أن تنجز أهدافها أو أن تضمن انتصار حلفاتها هناك[1].

نموذجا آخر لفشل استراتيجية تصفير المشاكل اقترن بحالة العداء التي تكونت بين النظام التركي والنظام المصري، عقب انقلاب 2013، حيث اعترضت تركيا صراحة على هذا العمل غير الشرعي في نظرها وتم تخفيض مستوى العلاقات إلى الحد الأدنى بين البلدين.

ورعت تركيا الحملة المضادة لنظام الانقلاب العسكري، واختصت المعارضة السياسية، وكذا القنوات الاعلامية المعارضة للنظام المصري وبالموازات مع ذلك فقد عملت، مصر على تشكيل محور مناوئ لتركيا أساسه الامارات واسرائيل[2].

2-دور الجيش في التأثير على السياسة الخارجية التركية:

ظل الجيش على مدار عقود بمثابة الحامي الرسمي للعلمانية في تركيا واعترض كثيرا من السياسات التي رأى أنها تهديد لقيم العلمانية والموروث الكمالي(مصطفى كمال أتاتورك)، لقد حاول خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية أن يعيق حركة هذا الحزب وأن ينقلب على السلطة السياسية القائمة، ولقد كشفت الأجهزة الأمنية حملة من محاولات في هذا الصدد أساسها؛ تظافر جهود العلمانيين في قطاعات الاعلام والقضاء والجيش لتكوين جسم موازي للدولة، تحل في هذا الإطار تنظيم فتح الله غولن الذي استطاع أن يخترق كل مؤسسات الدولة ويعمل على عرقلة جهود الحكومة التركية[3].

1 – جنكير شاندرا، "السياسة التركية، تصفير المشاكل مع الجوار ولا جوار بدون مشاكل"، مجلة الدراسات الفلسطينية 93 (2013): 19.

2 – نفس المرجع، 20.

3 – حسون جاسم، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة"، مجلة السياسة الدولية 67 (2000): 05.

ظل الجيش التركي يعترض على كثير من الطروحات السياسية الخارجية التركية ويضغط لأجل الحسم العسكري ضد الأكراد ولأجل علاقات قوية مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، أنّ كون المنظومة العسكرية التركية تتمتع بأنماط علاقات قوية في داخل وخارج وتشرف على صفاقات السلاح وتهيمن عن طريق عملاتها على المؤسسات الدستورية، لم تكن لترضى بأن تجرد من هذه الامتيازات، وعلى هذا الأساس بدأت عبر قياداتها في الصف الأول في التباطئ عن انجاز كثير من الالتزامات الموكلة لها والسماح بحدوث تقصير أمني استفاد منه حزب العمال الكردستاني خاصة وكذا تنظيم الدولة الاسلامية، لتبرير الدولة تركية في موقف ضعف وتوجهت مساعي المؤسسة العسكرية في السعي لإسقاط

النظام السياسي التركي وقيادته الممثلة في أردوغان في تدبير انقلاب 15 جويلية 2016، والذي كاد أن ينجح لولا الاعتراض الشعبي الذي لاقاه وأدى إلى افشال المخطط الانقلابي والقبض على جميع مديريه تقريبا[1].

إن هذا الانقلاب العسكري وجه رسالة واضحة للقيادة التركية ممثلة في رئيسي الوزراء بن علي يلدريم ورئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، فإنه لا يجب المبالغة بالاهتمام بشأن الخارجي على حساب تأمين الوضع الداخلي وهو ما يقتضي ضرورة انكفاء إلى الداخل وضبط الأوضاع السياسية الداخلية[2].

1 – عنتر غاندي، "تداعيات انقلاب تركيا، قراءة أولية"، اطلع عليه بتاريخ5 جوان، 2017، http://www.eipss.eg.org

2 –نفس المرجع.

3- تغير معادلات القوة على الصعيد الإقليمي والدولي

إن حرية الحركة التي تمتعت بها الساسة الخارجية التركية في فترة ما تزامنت مع وجود مناخ دولي واقليمي ملائمين لممارسة هذه السياسة ففي ظل إدارة أمريكية أقل تشددا، وكذا حالة عزلة روسية بسبب الأوضاع الداخلية، كذا حالة الضغط الأوروبي والغربي عليها، كان بمقدور تركيا أن تجاهره بتوجهاتها وأن تقيم حالة من الندية إزاء لقوى الكبرى فنجاحاتها الاقتصادية جعلتها تخرج من دائرة الابتزاز بالنسبة لمسألة انضمامها من عدمه إلى الاتحاد الأوروبي، وأيضا ارتباطها مع دول سنية مثل: قطر والسعودية جعلها توازي المحور الايراني الشعبي[1].

إلّا أن هذا الوضع بدأ بتغير اعتبارا من سنة2013 حيث اتضح عدم استقرار الوضع الامريكي وضعف احتمالات أن تكون ادارة أوباما بمثابة الحليف القوى حيث كان معولا على هذه الادارة أن تؤيد الجهود التركية في جسم النزاع في سوريا واسقاط نظام الأسد، بل على النقيض من ذلك بدأت الادارة أمريكية عبر مسؤولياتها تعترض صراحة على فاعلية الدور التركي في المنطقة، و تدعم خصوما لها، خاصة الوحدات الكردية في سوريا، وهو ما يغير ميزان القوى في النزاع على نحو مشابه لما حدث من تمدد إيراني أكسب النظام السوري القدرة على مواجهة تركيا في سوريا[2].

إن تغير ميزان القوى في المنطقة انسجم أيضا مع الدور الروسي المتزايد الذي جعل تركيا في مواجهة صريحة مع روسيا، وتمثل حادثة اسقاط الطائرة الروسية في نوفمبر 2016 أعلى مراحل التصعيد بين الدولتين، حيث تعرضت تركيا لسلسلة عقوبات

---

1 – سونز جاغابتان وآخرون، "صعود تركيا: تحديات وتوقعات "للإدارة الأمريكية الجديدة"، اطلع عليه بتاريخ 5 جوان، 2017،

www.wasbimgtoninstitute.org/ar/policy.analysis/viav/turkey.rismg.challenges.

2 – نفس المرجع.

قوية من جانب الروسي، بما قلص من امكانيات تركيا في دعم المعارضة المسلحة وحتم على تركيا أن تنأتى بنفسها عن متابعة الملف السوري وترضى بالحضور الروسي واشراف على العملية التفاوضية مع سوريا أهمها في مدينة حلب التي تمثل العمق الاستراتيجي في سوريا[1].

إن تآكل قوة المحور السني الذي حاولت تركيا تأسيسه مع دول المنطقة النسبية، ارتبط بمحاولة الضغط على قطر من أجل فك ارتباطها مع تركيا والإخوان المسلمين، لذلك نجد القيادة التركية نفسها في وضع مأزوم مع تثبيت العلاقات السعودية أو الاستمرار بارتباط مع قطر المعزولة اقليميا وبالتالي تغير معادلات القوة اقليميا ودوليا والذي أعاق صانع القرار السياسي الخارجي التركي من أجل يحقق حالة التطابق بين تطلعات والواقع[2].

4- توسع الالتزامات الخارجية التركية:

مثلت كفاءة النموذج التركي حالة جذب لكثير من تطلعات الخارجية وعلى هذا النحو حاولت تركيا ممارسة الحضور في الكثير من مناطق العالم لأجل تأمين المصالح التركية، على هذا النحو زادت التزاماتها الخارجية ضمن أطر الاقتصادية والأمن والجوانب الانسانية ففي جانب الاقتصادي حاولت تركيا أن تزاحم القوى الكبرى في مناطق نفوذها، على غرار مزاحمة فرنسا في شمال افريقيا وحاولت الوصول إلى العمق الافريقي بشكل يتصادم مع مصالح الاقتصادية الصينية والفرنسية والامريكية، في الجانب الأمني نجد أن تركيا عززت من دورها في عمليات حلف أطلسي في أفغانستان، ثم التدخل في ليبيا وفي

1 - "تنسيق تركي روسي أمريكي بشأن سوريا بشأن سوريا"، أطلع عليه بتاريخ 05جوان ، 2017 ، http://www.aljazeera.net/News/international

2 -أحمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتزاميه: تحولات الداخلة ورهانات الخارج (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014)، 300.

مكافحة القرصنة وفي مواجهة تنظيم الدولة في العراق وسوريا، وكلها ارتباطات نجم عليها دفع تكاليف باهضه عززت الاعتراضات بشأن جدوى هذه الالتزامات، وضمن الجانب الانساني رعت تركيا عمليات الاغاثة وإعادة الاعمار في الصومال وأيضا الاشراف عن الملايين اللاجئين خاصة السوريين حيث صارت تكلفة رعاية هؤلاء تفوق 04 ملايين سنويا، كما أنّ حضور هؤلاء اللاجئين أوجد عداء بين الأتراك وساهم في تعمق الهجرة غير الشرعية في ظل عدم تحمل مؤسسات الدولية المسؤولة عن هؤلاء[1].

الفرع الثاني: قضايا مراجعة السياسة التركية بعد 2014

إن استعراض المبررات السابقة أعلاه دفع بالقيادة التركية إلى اعادة تقييم سياستها الخارجية على نحو جديد يتضمن اعادة تموضع للقضايا التي تشكل بؤرة اهتمام صانع القرار الخارجي التركي، وضمن هذا الاطار فإنه ابتداء من سنة 2014 وعلى نحو أكثر وضوحا بعد الانقلاب العسكري في جويلية 2016، صرنا أمام تموضع تركي تحددت فيه أولويات السياسة الخارجية التركية على نحو جديد.

1-سياسة التطهير الداخلي قبل الامتداد الخارجي:

إن مواجهة النظام التركي لخطر السقوط بعد انقلاب جويلية 2016 قد أدان عن شبكة معقدة لتنظيم "فتح الله غولن"، بما يشبه الدولة الموازية التي تسيطر على كافة مفاصل الدولة ولها سلطة التعيين والاعتراض والقدرة على افشال سياسات الحكومية، وعلى هذا النحو استغلت القيادة التركية الهبة الشعبية في مناصرة النظام الجمهوري والقيادة السياسية الشرعية في اقرار جملة من قرارات السريعة، تمثلت في تجريد ألاف العسكريين من رتبهم وطرد الألاف من الموظفين في قطاعات كثيرة أبرزها الشرطة

1 – سونر غايتاي، "المعجزة الاقتصادية التركية"، أطلع عليه بتاريخ 7 جوان، 2017،
http ://www.washingtoninstute.org

والقضاء والتعليم تحت مبرر الانتماء لتنظيم غولن وزيادة القبضة الأمنية على الأنشطة المعارضة والتحركات المحسوبة على حزب العمال الكردستاني وفي هذا الصدد تم القبض على قيادات كردية ونواب أكراد وإيداعهم السجون[1].

ضمن ترتيب البيت الداخلي نجحت القيادة التركية بإقرار دستور جديد يغير شكل نظام الرئاسي لينقله إلى طابع رئاسي حيث المستفيد من ذلك: "رجب طيب أردوغان"، مع ما يتبع ذلك الزيادة في صلاحياته وهيمنته على السياسة الخارجية التركية.

إن نجاح تركيا إزاء أزمة انقلاب العسكري جعل النظام السياسي فيها نتيجة إلى أن يكون أكثر حزما إزاء الاعتراضات الداخلية ومن يسندها إلى الخارج وتراهن تركيا على قيادة جديدة في الولايات المتحدة الامريكية للتأسيس لنمط من علاقات الجديدة أساسها سمو الاعتبارات المصلحية على حساب قضايا الدمقراطية وحقوق الانسان وحرية التعبير[2].

2- سياسة التصالح مع الخصوم:

اتضح لدى القيادة السياسية التركية أنه من الخطأ جدا أن يتم فرز الأطراف الخارجية إلى خصوم أو حلفاء وأنه يمكن سياسة براغماتية أساسها محاولة تخفيف مستويات العداء إلى حد الأدنى على هذا النحو فإن الخصوم مفترضة مع كل من روسيا، إيران، النظام العراقي، النظام المصري، استمرت لفترة بعوائد سلبية جدا على الاقتصاد التركي خاصة وفيما يشبه حالة تنازع أقدمت تركيا على بعث مفاوضات ثنائية مع روسيا مع الرغم سلسلة العقوبات الموجهة ضدها من طرف هذه الأخيرة.

1 - "تركيا: الانعطافة والتحول الكبير"، اطلع عليه بتاريخ 7 جوان، 2017،
http://www.omrandirasat.org

2 - نفس المرجع.

وهو ما حتم على الأتراك القبول بالدور الروسي في سوريا والتخلي عن المعارضة السورية بدرجة كبيرة، وعلى مدار أشهر قدمت تركيا ما يدخل ضمن النوايا الحسنة تجاه روسيا من أجل تخفيف حالة الاحتقان معها، وفي النموذج أخر فإن النظام التركي انخرط في حالة من التصعيد ضد النظام العراقي إلا أنه وضمن حسابات المكاسب والخسارة اتجهت القيادة التركية إلى مهادنة مع الجانب العراقي وبحث امكانية التوافق على نمط من العلاقات الثنائية المستقرة وفي سبيل ذلك اتجهت القيادة التركية إلى دعم الأطراف العراقية ماديا وعسكريا في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية(داعش)[1].

تمتد سياسة حالة تحقيق الاحتقان من الجانب التركي إلى علاقة مع ايران فبالرغم من أنه من واضح أن تركيا تقف على رأس المحور النسبي هي والسعودية إزاء المحور الشعبي الذي تديره ايران فإنها لم تعمل على التصعيد واحداث القطيعة وإنما احتفظت بعلاقات ودية إلى حد ما مع إيران تجسدت في جملة من الزيارات والاتصالات وتحقيق الحمالات الاعلامية المتبادلة بالرغم من أن الطرفين يقودان حربا بالوكالة ضد بعضهم البعض[2].

إن انتماء القيادة التركية لمرجعية الاخوان المسلمين جعلها في حالة تضاد مع الوضع المصري ونتيجة وعي هذه القيادة باستحالة ارجاع الأوضاع السياسية في مصر الى ما كانت عليه قبل انقلاب عسكري 2013 فإنها بدأت تميل أكثر إلى نظام هادئ تجاه النظام، الجنرال السيسي وشهدنا ذلك في حالة التداول في رئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي وكذا في الاشارات التي ترسلها القيادة التركية بشأن أنه لا مشكلة مع الشعب المصري وأنه هناك امكانية لإقامة علاقات طبيعية مع مصر، بل أنه تم الاستمرار في

1 – سونر جاغابتان و تايلر ايفاتر، "علاقات تركيا المتغيرة مع العراق"، اطلع عليه بتاريخ 7 جوان، 2017، http://www.washingtoninstitute.org.

2 نفس المرجع.

العديد من المشاريع الاقتصادية التركية هناك، ومن المرجح أن تتدخل الاعتبارات الاقتصادية لصالح احداث توافق بين الطرفين في المستقبل[1].

3-بناء التحالفات البديلة في السياسة الخارجية التركية:

إن ضغوط الأوضاع النزاعية في الشرق الأوسط على الداخل التركي ومحدودية التأثير التركي في حسم هذه النزاعات قد أوجب على صانع القرار التركي أن يحيل إلى الموازنة الاستراتيجية جملة التزامات تركيا الخارجية، وعلى هذا الأساس اتضح أنه لابد من بناء سلسلة من التحالفات قصيرة ومتوسطة الأمد للتعامل مع قضايا الإرهاب، اللاجئين، الطاقة، وهي القضايا الأساسية، والتي تمنع بالأولوية الآن بسلم اهتمام السياسة الخارجية التركية فعلى صعيد مكافحة الإرهاب انخرطت تركيا في المساعي الدولية والاقليمية لمواجهة تنظيم الدولة.

فعلى مستوى الدول عدت تركيا سباقة في الحلف الدولي لمواجهة التنظيم، وضمن ما عرف بالحلف الاسلامي الذي تقوده دولة السعودية والدول أخرى، أما على الصعيد تعامل مع الفصائل العسكرية فقد رعت تركيا عملية عسكرية تحت مسمى "درع الفرات"، انطلقت في 24 أوت2016 وهدفها طرد تنظيم الدولة من المنطقة حدودية مع تركيا وفي نفس الوقت قطع الطريق أمام امتداد الفصائل الكردية هناك ونجحت في انتزاع أكثر من 1200كلم^2[2]، مدن جرابلس، حابق، ذات الرمزية الدينية لدى تنظيم الدولة ومدينة الباب مع وجود احتمالات لإنشاء تحالفات داخل سوريا لاستعادة مناطق أخرى[3].

1 – ناصر عبد الرحمان، "محددات العلاقات المصرية التركية"، اطلع عليه بتاريخ07جوان، 2017، https://www.sasapost.com

2 – الكيطان، تركيا في عهد حزب، 310.

3 – نفس المرجع.

تؤسس تركيا أيضا اتحالف مع دول الخليج ضمن محور ما يعرف "الاعتدال السني"، غير انها ورغم العلاقة الوثيقة مع السعودية تسعى بأن تتواجد عسكريا في قطر البلد المناوئ لباقي دول الخليج، وهذا التواجد بدأ يزداد مع اقرار البرلمان التركي لقرار انشاء قاعدة عسكرية في قطر بالتزامن مع قطع مجموعة من دول علاقتها مع الدول.

يمثل الدعم التركي لحماس باعتبارها تنتمي إلى تنظيم الدولي للإخوان عقبة أمام تحسن علاقاتها مع اسرائيل التي ساءت بعد حادثة أسطول "الحرية"(مرمرة)، لإيجاد حالة من التوافق تخلت تركيا عن تشددها بشأن الاعتذار ورفع الحصار عن "غزة"، لصالح عودة العلاقات مع الحصول على تعويض مادي، ويختم رجوع التحالف الاسرائيلي-التركي لأنشطة تركيا الاستخبارية وتطوير التقنية العسكرية والتدريب المشترك بين الطرفين، كما تستفيد تركيا من ثقل اللوبي اليهودي بالتأثير على السياسة الخارجية، أمريكية بما يخدم المصالح المشتركة التركية[1].

تعول تركيا بشدة على بناء شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية في عهد ادارة الجديدة بقيادة "ترامب"، وهذا ما يمكن تلمسه في سعي تركيا إلى الدفع نحو أمريكيا بقيادتها للمنطقة.

المطلب الثاني: المكاسب المرجوة من المراجعة الأردوغانية

إن المكاسب المرجوة من السياسة الخارجية التركية تتمثل في رؤية تركيا 2023 وهي رؤية استراتيجية قائمة على أهداف أصدرها رئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، ليتزامن مع الذكرى المئوية لجمهورية تركيا في عام 2023، وهي رؤية تطورية تقدمية تشمل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بتركيا، ثم تبني الرؤية

1 – الكيطان، تركيا في عهد حزب، 311.

من قبل حزب العدالة والتنمية كرؤية استراتيجية يسعى لتحقيقها من أجل تركيا نقله نوعية تصبح فيها أحد الدول العظمى في العالم.

أعلنت الرؤية التي تتكون من 66 مادة متنوعة المجالات من قبل زعيم حزب العدالة والتنمية، و الرئيس الحالي (رجب طيب أردوغان) بشكل مفصل خلال الاجتماع الشامل الرابع لحزب العدالة والتنمية الذي تم تنظيمه بتاريخ 23 يناير 2011[1].

يهدف هذا المشروع إلى تنمية تركيا من عدة جوانب أهمها:

1-الجانب الاقتصادي:

- تصبح تركيا واحدة من أكبر عشر اقتصاديات العالم.
- أن يصل الناتج المحلي الاجمالي إلى 2تريليون دولار بحلول 2023.
- زيادة سنوية 500مليار دولار للصادرات التركية.
- ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى 25000دولار في 2023.
- زيادة معدل العمالة بنسبة 10%.
- خفض معدلات البطالة لتصل إلى نسبة 0.5%[2].

2-الطاقة:

- الاستفادة من طاقة الرياح 20000 ميغاواط من طاقة الحرارية الجوفية.

1 – محمود رأفت، "رؤية تركيا 2023...أردوغان على طريق الفاتح"، أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017، www.almaqal.netarchiv:/1144131

2 – "رؤية 2023 في تركيا"، أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017، http://www.cctinvestments.com/ar/turkegs.vision.2023.

- تقليل من استهلاك الطاقة 20 % عن مستويات عام 2010، من خلال تحسين الكفاءة.
- تشغيل ثلاث محطات طاقة نووية.

3-في مجال السياسة الخارجية:

- دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2023.
- لعب دور أساسي في حل النزاعات والخلافات الاقليمية والدولية.
- دخول ضمن أقوى عشر اقتصادات في العالم بحلول2023.
- السعي لتحقيق التكامل الاقليمي عن طريق التعاون الأمني والاقتصادي[1].

4- مجال النقل والصناعة:

- بناء 11 ألف كيلومتر من السكك الحديدية الجديدة وتوسيع شبكة القطارات عالية السرعة.
- بناء 15 ألف كم من الطرق السريعة المزدوجة.
- وصول الموانئ التركية إلى أكبر 10موانئ في العالم.
- طائرات منتجة محليا وانتاج طائرات بدون طيار وأقمار صناعية.
- ستصبح تركيا المركز التجاري واللوجيستي للقارات القديمة الثلاث: أوروبا، أسيا، إفريقيا.
- بناء مطارات جديدة وتوسعة المطارات الحالية.

1 – محمود رأفت، "رؤية تركيا 2023...أردوغان على طريق الفاتح"، أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017، www.almaqal.net/archive:/1141131/

5- مجال الرعاية الصحية(الصحة):

- وصول عدد الأطباء إلى 250 لكل 100000 شخص.
- المساهمة وتحسين نظام التأمين الصحي بنسبة 100%[1].

6- الجانب اسياحي:

- جعل تركيا وجهة من أهم وجهات سياح العالم بل جعلها من أفضل 05 دول جاذبة للسياح.
- استضافة 50 مليون زائر سنويا.
- وصول العائدات السياحية إلى 50دولار .

7- الجانب العسكري:

- قال الرئيس التركي "أردوغان"، إن تركيا وبشكل تدريجي ستقلل من الاعتماد على الخارج فيما يتعلق بالصناعات الدفاعية، لينخفض ذلك من 80% في عام 2002 إلى نحو40% في الوقت الراهن مشيرا أنهم يسعون للتخلص من هذا الاعتماد بشكل كامل بحلول 2023.

- أوضح كذلك أن صناعة السفينة البرمائية الحالية، تعتبر بمثابة الخطوة الأولى لصناعة حاملات الطائرات الأكثر تميزا في العالم، مشيرا إلى صناعة تركيا مقاتلات عسكرية محلية من طراز "أتاك" إلى جانب الدبابات والطائرات بدون طيار التي سيكون لها دور كبير في مساندة القوات التركية في عملياتها العسكرية[2].

---

1 - علي رضا، "هدف تركيا 2023: ما بين أمال المستقبل وتحديات الحاضر"، أطلع عليه بتاريخ 8جوان،2017، .https://www.sasapost.com/opinion/the gool.of.turkey.in.2023

2 - "رؤية تركيا 2023"، أطلع عليه بتاريخ 08 جوان، 2017، http://www.cctinvestments.com/ar/turkegs.vision.2023.

يقول رجب أردوغان عن رؤية تركيا عام 2023 أن الحكومة ستعمل من أجل نمو تركيا، وجعلها بحلول عام 2023 احدى الدول العشرة الكبرى على مستوى العالم والانجازات التي حققتها حكومته منذ مجيئها للسلطة وحتى الآن، ومنها رفع الدفع الوطني من 230 مليار دولار إلى 820 دولار ورفعنا اجمالي الصادرات من 36 مليار إلى 153 مليار دولار وخفضنا لفائدة الدين من 63 بالمئة إلى 9.3 بالمئة، فالفرق في الفائدة ذهب لجيب المواطن الذي كان مطحونا[1].

أما "أحمد داوود أغلو" فيقول: "هدفنا أن نجعل من تركيا مع حلول عام 2023 قوة عالمية، ومصممون أن نحول تركيا استلمناها عام 2002 وهي على شفى الهاوية إلى دولة قوية تضع دباباتها وطائرتها وسفنها الحربية وتمتلك تقنية صواريخ متطورة".

أما نائب رئيس العدالة والتنمية، "سليمان صويلو"، فأشار إلى أهمية دور تركيا في المنطقة والعالم في اطار رؤية 2023، وقال: "سنتوج تركيا للعالم في عام 2023 وستكون قوة عالمية، وستكبر في عام 2071 لتصبح دولة شاملة على صعيد العالم أجمع".

في حين رأى نائب رئيس الوزراء التركي "علي بابا جان"، أن تركيا تسير وتمضي قدما وتقترب من تحقيق أهدافها لعام 2023، حيث حققت انجازات كبيرة على الصعيد الاقتصادي منذ عام 2002 حتى الآن وأنّها استطاعت أن تصمد في الأزمات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العالمي مدار السنوات الماضية، كما أكد على أن تركيا عازمة

1 – "رؤية تركيا 2023"، أطلع عليه بتاريخ 08 جوان، 2017،
http://www.cctinvestments.com/ar/turkegs.vision.2023.

على المضي قدما في تحقيق أهدافها الاقتصادية لعام 2023 وأشار أن تركيا قد اقتربت من تحقيق تلك الأهداف"[1].

يعتبر المشروع ضخم جدا ويحتاج خطط عظيمة للتنفيذ، وللدولة التركية القدرة على تنفيذ هذا المشروع، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002، والاختلاف واضح قبل وبعد فترة حكم الحزب، لأنه تم انجاز العديد من المشاريع المذكورة فمثلا حلت تركيا سنة 2015 المرتبة السادسة في جذب السياح، وقفزت باقتصادها الداخلي والخارجي قفزة نوعية، بالإضافة إلى المحادثات الجدية التي تجريها مع الاتحاد الأوروبي بشأن دخولها للاتحاد الأوروبي[2].

يمكننا القول أن شروط نجاح المشروع بسيطة جدا وهي الاستقرار السياسي سياسات اقتصادية مترابطة والتوسع في التجارة والاقتصاد العالمي وهي شروط متوفرة، لكن مع التوترات الاقليمية والصراع مع حزب العمال الكردستاني قد تفشل هذه الرؤية[3].

يمكننا قياس مدى نجاح المشروع بالمقارنة بين فترات زمنية معينة على سبيل المثال فترة 2008/2002 نجد أن الاقتصاد التركي في التراجع مرة أخرى وهذا بسبب بعض المتغيرات على الساحة الدولية والاقليمية خاصة ما يعرف "بالربيع العربي"، حتى نصل لعام 2023؟ نبدأ بالمقارنة مرة أخرى لقياس نجاح المشروع أو فشله.

---

1 – محمود رأفت، "رؤية تركيا 2023..أردوغان، على طريق النجاح" أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017، .www.almaqal.net/archiv:/114131

2 – نفس المرجع.

3 – علي رضا، "هدف تركيا 2023: ما بين أمال المستقبل وتحديات الحاضر رؤية 2023 في تركيا، أطلع عليه بتاريخ: 8 جوان، 2017،

http ://www.cctivestments.com/ar/turkeys.visi.2023.

إنّ النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان له تأثير مهم في صياغة توجّهات السياسة الخارجية التركية، حيث تعتبر البيئة الاجتماعية أهمّ مصادر النسق، وفيما يتعلق بالعقائد الفلسفية لرجب طيب أردوغان فإنّه يرى أنّ الصراع ليس سمة أساسية للسياسة في كلّ مستوياتها، وأنّ الاختلافات الثقافية والتاريخية والدينية يجب ألاّ تكون سبباً للصراع؛ ويُعدّ أردوغان من المتفائلين سياسياً فيما يتعلق بإمكانية تحقيق الأهداف.

أمّا فيما يتعلق بالعقائد الأدائية لرجب طيب أردوغان؛ فتدور الأهداف السياسية لأردوغان حول التنمية التركية بمختلف أبعادها كما حدّد أهدافاً عدّة في مجال السياسة الخارجية، من أهمّها تصفير المشكلات مع دول الجوار، وأنّ تصبح تركيا ملتقى مركزياً جسراً يربط الشرق الأوسط بأوروبا، وأوضح أردوغان أنّ تركيا لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للدّول الأخرى، وأنّها ليس لديها أطماع في أيّ دولة، وهو ما كانت له آثارا إيجابية من بينها زيادة حجم التجارة الخارجية لتركيا، غير أنّ السياسة الخارجية التركية قد شهدت تغيّرات في أعقاب التغيّرات الإقليمية الرّاهنة.

فتركيا تسيير بخُطى واثقة نحو تطبيق الرؤية الاستراتيجية للحزب الحاكم وزعيمه أردوغان، والتي ستصبح بموجبها عام 2023 واحدة من أهمّ عشر دول في العالم في كلّ مجالات خاصة السياسة والاقتصادية والصناعية.

خاتمة

يمثل موضوع النسق العقيدي وأثره على منظومة صنع القرار أحد أهم محاور الدراسات السياسية الحديثة التي حاولت أن تبحث في فهم الصلات بين القرارات المتخذة على خلفية العوامل الذاتية من جهة والإخفاقات أو النجاحات المبنية على تلك القرارات من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن الجهود البحثية التي رسخت علم النفس السياسي وزادت من بؤرة الاهتمام بشأن دور الفرد في السياسة قد أوجبت الانتباه لضرورة توسيع الدراسة في فهم مدركات الأفراد حيث يشغلون مناصب سياسية وما يتشكل في الأوضاع القرارية من صور ذهنية وأحكام عقلية.

إن النظرية الإدراكية في حقل الدراسات السياسية والتي تم التأصيل لها في الولايات المتحدة الأمريكية صارت بحاجة لأن توسع مدارك الاهتمام حول بنية النسق العقيدي للقادة ودرجة الانسجام، وكذا التعارض الذي يحيله هذا النسق في تعريف الموقف وتقدير الوضع وتوقع النتائج، وكذا توسيع الرؤية حول العالم الخارجي للابتعاد عن المضامين السلبية في الانفراد بالقرار وكذا سوء الإدراك وسوء تقديره وهي الظواهر التي تسببت في مآس وخيبات للسياسة الخارجية في كثير من الدول تمثل دراس سير النفسية للقادة إطارًا واسعًا لتعميق النقاش حول أثر النسق العقيدي للقادة السياسية الخارجية للدولة وذلك من خلال إسقاطات والمشابهات تاريخية وتوقعات السلوك والقدرة على التنبؤ بمضامين العملية القرارية والقوة النسبية للقائد في تلك المنظومة وهو مجال للبحث يجب أن يخلو من نظرة التعظيم أو التحقير وأن تشمله حالة من الحيادية أو الموضوعية، نقر وللأسف أنها تغيب على الكثير من الدراسات العربية، سواء للقادة العرب أو خصومهم، ونتأمل أن تتاح إمكانية دراسة معمقة للمذكرات وسير القادة لاستخلاص الأطر الناظمة لصنع القرار الرشيد بدلالة الأداء القائد السياسي.

إن للنسق العقيدي أثر على السياسة الخارجية للدولة سواء كان ذلك في الأوضاع العادية المستقرة التي يشملها وضع السلم حين تؤسس الدول العلاقات التعاونية أو

لعلاقات حسن جوار تكون فيها الصور الايجابية المتبادلة بمثابة أرضية التوافق أو على الأقل الحد الأدنى من العلاقات المستقرة، بما يشمل تأكيد سياسات الهوية، وكذا البناء الاقتصادي، أما في الاوضاع النزاعية فنحن بصدد تفعيل أكبر لآثار النسق العقيدي لتلك السياسة حين تتحرك الأحكام المسبقة والصور النمطية السلبية وعملية التقسيم الجامد للخصوم والحلفاء، ولقد اتضح عبر التاريخ الانساني خاصة من النصف الثاني من القرن العشرين، يجر الدول الى النزاعات الفعلية ويمنع أطر التقارب نتيجة تعارض الأنساق العقيدية بين القادة السياسيين.

تمثل التجربة التركية في حالة الرئيس رجب طيب أردوغان مثالاً مهمًا بشأن قدرة القائد السياسي ممارسة التحكم الشامل في السياسة الخارجية لدولته والدفع بها نحو مسارات التقدم والصعود الاقتصادي ولذلك فإننا نسجل في هذا الصدد جملة من الاعتبارات تؤكد موضوعنا حول أثر النسق العقيدي على السياسة الخارجية ويمكن التفصيل في هذه الاعتبارات على النحو التالي:

ـ المرجعية الفكرية المستمدة من تيار الحركة الإسلامية ونضال أردوغان مكن من تغيير مرجعية دولة بالكامل من دولة علمانية متشددة إلى دولة محسوبة على نظم السياسية التي تديرها الحركات الإسلامية.

ـ جاذبية الصور النمطية لأردوغان كزعيم صغير السن نسبيا ونظيف اليد أدت إلى التسويق الايجابي لقيادته وعملت على انجاحه في انجاحه في المواعيد الانتخابية، كما أنها أعطته مساحة من الحرية في الهيمنة على السياسة الخارجية لدولته.

ـ قوة النشاط الحزبي موقع السلطوي لأردوغان في حزبه جعله يحقق الاستقرار السياسي لتركيا ويستطيع تغيير القوانين في تركيا بما في ذلك دستور البلاد.

ـ إن حب أردوغان للزعامة والميل للبروز وكذا المواجهة من جهة واعتزازه بالميراث العثماني لدولته جعل أي سلوك يقوم به يدرج ضمن توجه العثمانية الجديدة لتركيا.

ـ في اعتقادنا أن النموذج الأردوغاني وتأسيساً على كفاءة العالية لأردوغان قادر على التكيف مع التطورات السياسية الإقليمية والدولية وتحكم في سياسة الخارجية تركية على مدار سنوات مقبلة.

في ختامي هذا العمل لا يسعنا إلاَّ أن نؤكد على محورية وأهمية البحث في موضوع النسق العقيدي للقادة وإتاحة المجال لتفعيل هذه الدراسات حول القادة العرب عامة وعن الجزائر خاصة.

قائمة المراجع

أولا: المؤلفات باللغة العربية

1- أبو دية، سعد. البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية. الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983.

2- بارك، بيل. السياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والأفاق المستقبلية. مركز الأبحاث للدراسات، الامارات العربية المتحدة، 2005.

3- بسلي، حسين وأوزباي، عمر. رجب طيب أردوغان قصة زعيم. ترجمة عبد الجليل، طارق. بيروت: الدار العربية للعلوم،2011.

4- بن حارب، عبد الرحمن يوسف. السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

5- تغيان، شريف. الشيخ الرئيس طيب أردوغان. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.

6- ثلجي، محمد جابر وعبد الجليل، طارق. "العمق الاستراتيجي: موقع الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. الطبعة الثانية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

7- الجحيشي، فراس محمد أحمد. "التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمينة متغيرة". جامعة الموصل، المنهل للنشر والتوزيع، 2011.

8- الجحيشي، فراس محمد أحمد. التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنة. الموصل: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

9- جرغون، عرفات علي. قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء–أعداء. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016.

10- الجميلي، غانم علوان جواد. جذور نهضة اليابان. الرياض: مكتبة العبيكان، 2014.

11- جنسن، لويد. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي. محمد السيد سليم،، المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989.

12- جول، محمد زاهد. التجربة النهضوية التركية. لبنان: دار وجوه للنشر والتوزيع، 2013.

13- حسن، عدنان السيد. نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003.

14- حسن، ماهر محمد. القيادة: أساسيات ونظريات ومفاهيم. عمان: دار الكندي، 2014

15- الخزرجي، تامر كمال. العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

16- خليفة، عادل. اقتصاديات الدول العربية وتحدّيات التنمية: رؤية جديدة. لنان: دار المنهل اللبناني، 1996.

17- خليفة، وليد العربي، محمد. الجزائر: المفكرة التاريخية. الجزائر: دار الأمة، 2007.

18- الخوند، مسعود. الموسوعة التاريخية الجغرافية. الأردن: دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، 2003.

19- الخيكاني، نزار كاظم. والموسوي، وحيد. يونس السياسات الاقتصادية. الأردن: دار اليازوري، 2016.

20- دوغتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: عبد الحي، وليد. الكويت: كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

21- الزحيلي، وهبة. أثار الحرب: دراسة فقهية مقارنة. دمشق: دار الفكر، 2013.

22- سبيتان، سمير. تركيا في عهد رجب طيب أردوغان. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011.

23- سليم، محمد السيد. التحليل السياسي الناصري. بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية،1983.

24- سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2، 1998.

25- شعراوي، حلمي. "افريقيا من قرن إلى قرن". القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010.

26- الشيانات، لطيفة عبد الحمن والشبل، نورة عبد الله. نظريات القيادة وأنماطها. المملكة العربية السعودية: قسم الإدارة والتخطيط، 2012.

27- الصوص، سمير زهير. بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية. تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فلسطين: مكتبة محافظة قلقيلية، 2010.

28- طرابلسي، فواز. من زوايا أخرى. لبنان: دار الفارابي، 2009.

29- عاشور، محمد وسالم، وأحمد علي. دليل المنظمات الافريقية الدولية. القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.

30- عبد الفضيل، محمد. الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، مصر: معهد الإنماء العربي. 1980.

31- عدنان السيد، حسن. نظرية العلاقات الدولية، لبنان: الجامعة اللبنانية، 1998.

32- العلي، علي زياد عبد الله فتحي. القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وأفاقها المستقبلية. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.

33- علي، مجيد حسام الدين. اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012.

34- غضبان، مبروك. المدخل للعلاقات الدولية. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

35- الكيطان، أحمد يوسف. تركيا في عهد حزب العدالة والتزاميه: تحولات الداخلة ورهانات الخارج. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014.

36- محمد، نوار. "المجتمع بين التبعية والهوية الوطنية". مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

37- مصباح، عامر. تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث دراسة حالة المملكة العربية السعودية. الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

38- مقلد، اسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع. مصر: المكتبة الأكاديمية، 2012.

39- نجم، ميخائيل. "تركيا والشرق الأوسط". قرطبة: دار قرطبة، 1993.

40- النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية. بغداد: دار زهوان للنشر والتوزيع، 2001

41- النعيمي، أحمد نوري. عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. عمان: دار زهران، 2011.

42- نوفل، أحمد سعيد. دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

43- هوتون، دايفيد باتريك. علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

44- الهيتي، صبري فارس. الجغرافيا السياسية: مع تطبيقات جيوبوليتيكية، استشراقيه على الوطن العربي. لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000.

45- وتومسن، كنيث. قادة الفكر الدولي في القرن العشرين. القاهرة: دارة المعرفة، 2011.

46- يو، لي كوان. قصة سنغافورة: 1965-2000، ترجمة الدباجي، هيثم. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

أ/ رسائل الماجستير:

1- حجار، عمار. السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2006.

2- الساعاتي، إسلام أحمد محمد. "دراسة لبعض العوامل المميّزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبرى". رسالة ماجستير في علم النفس، صحة نفسية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

3- شيحة، صالح عبد الكريم. "العامل السكاني وقوة الدولة، مقارنة نظرية في مضمونين وفي العلاقة بينهما". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1997.

4- عبد الرحمن بلاص وقيع الله، خالدة. اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية: المحدّدات والآليات 1986-1999. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2004.

5- محمد الطاهر، عدلية. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،

ب/ رسائل الماستر:

1-حسناوي، رانيا ورزق الله، منى. "السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية2005/2002". رسالة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، تبسة، 2016/2015.

2- قسيموري، كفية. "التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي". رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكر، 2016.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1-سليم، محمد السيد. النسق السياسي العقيدي لمهاتير محمد، المؤتمر السنوي للدراسات الماليزية، "الفكر السياسي لمحاضير محمد"، برنامج الدراسات الماليزية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 10 مارس 2005.

رابعا: المحاضرات

1- حميداني، سليم. "النموذج الإدراكي لصنع القرار". محاضرة مقدّمة للسنة الثانية، LMD) مقياس: نظرية صنع القرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة، هيليوبوليس، 2015.

خامسا: المجلات والمقالات العلمية

1- جاسم، حسون. "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة". السياسة الدولية 67، 2000.

2- شاندرا، جنكير. "السياسة التركية، تصفير المشاكل مع الجوار ولا جوار بدون مشاكل". مجلة الدراسات الفلسطينية 93،(2013).

3- الشوبكي، عمر. "الخبرة الديمقراطية التركية والتيار الاسلامي: تحولات الأفكار والسياسة". القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012.

4- علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان"، مجلة رؤى استراتيجية 3، (2013): 08-35.

5-محمد العسومي، " مجموعة بريكس: للتغيرات الدولية"، آفاق المستقبل 19 (2013).

6- المعايطة، صالح لافي. "تركيا بين الموقع الاستراتيجي والدول القادم". الأردن: للشؤون الدولية 12، (2009).

7- زياد عبد الوهاب النعيمي، "الرؤية الإدراكية في دور تركيا الاقليمي"، مجلة العرب الدولية 2660، (2009).

سابعا: الموقع الاكترونية

1- نبيل، سارة. نظريات القيادة. "المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية"، أطلع عليه بتاريخ 08 جوان، 2017 على الموقع: https://hrdiscussion.com

2- حسن، ضحى الشيخ. "اعادة احياء التراث الثقافي بعد النزاعات المسلحة"، اطلع عليه بتاريخ 10جوان،2017، www.aljumhuri.net/35277

3- السامرائي، نزار. "حلم اعادة الامبراطورية الفارسية: بين التخطيط والواقع". أطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، إعادة-الامبراطورية- الفارسية-بين- التخطيط- الواقع mugtama.com/misc/item :8861

4- حنفي، رانيا. "أردوغان ووهم الخلافة العثمانية". أطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، www.ahram.org.eg/news/191976/1150/540039

5- حسين، بلخيرات. " تحوّلات السياسة الأردوغانية الخارجية". اطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017، www.noonpost.org/content/15444

6- الطيبي، ظافري. "اين مكان لبورقيبة في تونس الثورة ؟". اطّلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017،www.assafir.com/اين-مكان-لبورقيبة-في-تونس-الثورة

7- الطاني، عينان. التبعية السياسية، الأشكال والنماذج. أطلع عليه بتاريخ 10جوان، 2017 ANNABAA.ORG/nba49/tabeayah seyaseyah.

8- السلاموني، هاني. "تجربة سنغافورة في التنمية الاقتصادية". اطّلع عليه بتاريخ، 10 جوان، 2017،www.almasryalyoum/com/news/details/698468.

9- قدوة، رائد محمد عوض. "التجربة الماليزية في التنمية". اطّلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2017،-www.huffpostarabi.com/read-qaddura/story-b- 9013962.html

10- منصوري، عبد الرحمن. "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحدّيات المستقبل". اطلع بتاريخ 10 جوان، 2017،

http://www.Studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html

11- المهدي، محمد. "شخصية رجب طيب أردوغان". أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http://www.maganin.com/content.aspcotent/d

12- البمدري، أمير بن محمد. "ثلاثون سبب وسبب للنجاح، رجب طيب أردوغان". أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http ://islamselect.net/mat102873

13- المهدي، محمد. "شخصية رجب طيب أردوغان". أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2017، http://www.maganin.com/contentid=22178

14- المدرى، أمير محمد. "ثلاثون سبب وسبب لنجاح "رجب طيب أردوغان. أطلع عليه يوم 03 جوان، http://islamelect.net/mat/102873،2017

15- "السيرة الذاتية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان". أطلع عليه بتاريخ 3 جوان، 2017، htt://zainapedia.bbgspot.com/2011/10/bbg.post 93231htm/m=0

16- من هو رجب طيب أردوغان. أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، http ://www.a/hayat.com/m/story/4055310 st hash qs2gt6s/.dbs

17- رجب الطيب أردوغان. أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، http://www.aljazeera.net news/reporsandinterviewsL2014/07/29

18- جلال، منى. "قصة السلطة في تركيا من أتاتورك حتى أردوغان". أطلع عليه يوم بتاريخ 4 جوان، 2017، https://ww.sapost.com/turkeys-regmes-strory

19- علي، أزاد أحمد. "تركيا من صفر مشاكل إلى صفر فعالية". أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، www.rudaw.net/arabic/opinion/13092014

20- الأمغاري، مولاي على. "سياسة تصفير المشاكل وعملية السلم والديمقراطية". أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، www.turkey-post.net/p69932

21- الشويلي، محمد محمد فاضل عبد العلي. "تصفير المشاكل والخلافات في ظل الاستراتيجية، أطلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017،

www.naiti yah.org/ara/post/37956

22- الأمغاري، مولاي علي. "سياسة تصفير المشاكل وعملية السلم الديمقراطية". أطلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017،69932.p.www.turkey.post.net/

23- رجب الطيب أردوغان: "تركيا أمة جديدة لا غنى عنها". الخليج الامارتية، أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017،

http://www.elaph.com/web.Newspapers/2010/02/619931.html

24- شديد، وائل. "الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط". أطّلع عليه بتاريخ 4 جوان، 2017،

https://www.wshadi.dz.wordpress.com/20/02/18/

25- باكير، على حسين. "مستقبل الدور التركي في الخليج". مجلة آراء حول الخليج 8، 2008. website//www.gre.ae.org2008

26- غانـدي عنتـر، تـداعيات انقـلاب تركيـا، قـراءة أوليـة، اطلـع عليـه بتاريخ5 جوان، 2017،http://wwweipss.eg.org

27- جاغابتـان، سـونز وآخـرون، صـعود تركيـا: تحـديات وتوقعـات "لـلإدارة الأمريكية الجديدة". اطلع عليه بتاريخ، 5 جوان، 2017،

www.asbimgtoninstitute.org/ar/policy.analysis/viav/turkey.ri smgchallenges

28- "تنسيق تركـي روسـي أمريكـي بشـأن سـوريا بشـأن سـوريا". أطلـع عليـه بتـاريخ 5 جوان، 2017، http://www.aljazeera.net/News/international

29- سـونر غايتـاي، "المعجـزة الاقتصـادية التركيـة"، أطلـع عليـه بتـاريخ 7 جـوان، 2017، http ://www.washingtoninstute.org

30- "تركيا: الانعطافة والتحول الكبير". اطلع عليه بتاريخ 7 جوان، 2017،

http://www.omrandirasat.org

31- جاغابتـان، سـونر وايفـاتر، تـايلر. "علاقـات تركيـا المتغيـرة مـع العـراق". اطلـع عليه بتاريخ 7 جوان، 2017، .http://www.washingtoninstitute.org

32- ناصر، عبد الرحمان. "محددات العلاقات المصرية التركية". اطلع عليه بتاريخ 7 جوان، 2017، https://www.sasapost.com

33- رأفت، محمود. "رؤية تركيا 2023.أردوغان على طريق الفاتح"، أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017،
www.a/maqa/netarchiv:/1144131

34- "رؤية 2023 في تركيا". أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017،
http://www.cctinvestments.com/ar/turkegs.vision.2023

35- رأفت، محمود. "رؤية تركيا 2023...أردوغان على طريق الفاتح". أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017، www.a/maqa/net/archive:/1141131

36- رضا، علي. "هدف تركيا 2023: ما بين أمال المستقبل وتحديات الحاضر". أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017،
https://www.sasapost.com/opinion/the gool.of.turkey.in.2023

37- "رؤية تركيا 2023". أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017،
www/a/maqa/net/archive/114131

38- "رؤية 2023 في تركيا". أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017،
www.cctivestments.com/ar/turkeys.visi.2023

39- رأفت، محمود. رؤية تركيا 2023..أردوغان، على طريق النجاح". أطلع عليه بتاريخ 8 جوان، 2017،
www.aLlaqa/net/arcchiv:/114131

40- رضا، علي. "هدف تركيا 2023: "ما بين أمال المستقبل وتحديات الحاضر رؤية 2023 في تركيا". أطلع عليه بتاريخ: 8 جوان، 2017،
http ://www.cctivestments.com/ar/turkeys.visi.2023.

الملخص

لقد برزت أهمية دراسة "**النسق العقيدي**" في إدارات الدول وأثرها في النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن ظهرت مجموعة من القيادات والزعامات (نابليون، بسمارك، لينين، هتلر، موسوليني، ستالين، ايزنهاور، شارل ديغول، ويلسون، وغيرهم) التي أدت قراراتها إلى إحداث تغييرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى العلاقات بين الدول، سواء كان ذلك سلباً أم إيجاباً، ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، وعلم النفس السياسي، أما في مجال تحليل السياسة الخارجية فقد، ترجع فكرة استخدام مفهوم الدور وتصور الدور الوطني إلى "كالفي هولستي" الذي نشر ذلك في مقال له عام 1970، بعنوان: "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" National role conception in the study of foreign policy "

ونجد أنّ السياسة الخارجية تتأثر ولو نسبيا بالنسق العقيدي، ويتجلى ذلك في أنماط التفاعلات بين الدول، سواء كانت تعاونية او صراعية اين يتبدى تأثير هوية صانع القرار وتأثيرها على السياسة الخارجية وتحديدها لتوجهاتها الإقليمية والدولية.

ولهذا، فقد تمت دراسته–النسق العقيدي–يعمق من خلال الأطر النظرية التي وظفناها في دراستنا، والتي أولت اهتماما كبيرا لتأثيرات البيئة النفسية وعلاقتها بصانع القرار، حيث قدمت هاته الاخيرة تفسيرات تبريرية لمواقف الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" والذي يعد مثالا مهما بشأن قدرته على صياغة توجهات سياسته الخارجية من خلال نسقه العقيدي وكذلك إدراكه لمتغيرات بيئته الموضوعية، حيث تجلى ذلك في مغادرته لمؤتمر دافوس.

إن تأثير النسق العقيدي أعيد الإهتمام به بعد نهاية الحرب الباردة، حيث انقسم العالم الى حدود ثقافية وليس جغرافية، فأصبحت الثقافة والهوية محددة وموجهة لسلوك صانع القرار.

الكلمات المفتاحية: النسق العقيدي /السياسة الخارجية/ البيئة النفسية / صانع القرار.